دكتور البدراوى زهران

عَالِمُ اللُّغَة

عَبدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِى

"المُفْتَنُّ فى العَرَبيّة وَنحوِهَا"





دار المعارف

الطبعة الرابعة

عالِم اللغة
عبدُ القاهِر الجرجانى
المُفتَنُّ في العربيّةِ ونحوِها

تأليف
دكتور البدراوي زهران

أستاذ اللغويات بجامعة أسيوط
ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب ـ سوهاج

الطبعة الرابعة

١٩٨٧

مقدمة

من يطلع على دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للشيخ عبد القاهر الجرجانى لا محالة يدرك أنه أمام عبقرية فذة تريد أن تقول شيئاً غير ما ألفه الناس ، وأن الشيخ عنده جديد يخالف فيه معاصريه ، وأنه يبدىء ويعيد فيه ويكثر من مجاذلة القوم بشأنه .

ولما تاقت نفسى لاستكناه حقيقة ما كتبه عبد القاهر وجدت الفكرة قد سبقت عند أستاذى الدكتور كمال محمد بشر فشجعنى وعاونى وكان نعم المشجع المؤيد ورأى أن ما يريد أن يقوله عبد القاهر قد يتفق من قريب أو من بعيد مع ما وصل إليه علم اللغة الحديث . واستقر الرأى على أن يكون موضوع البحث « عبد القاهر الجرجانى لغويا » .

ومعلوم أن كثيرين قد تناولوا عبد القاهر بالدراسة واعتبروه من الأعلام المبرزة فى ميدان البلاغة والنقد الأدبى ، وقد كانت شهرته فى ذلك تتلاءم مع جهوده التى تضافرت أقلام مخلصة عاملة على دراستها والتى بسببها غابت جهوده فى كل ميدان إلا فى ميادين التذوق والبلاغة والنقد والجمال .

غير أنه قد بقى أن يدرس عبد القاهر وتراثه دراسة لغوية صرفة ومعلوم أنه عُدَّ من أكابر اللغويين فى عصره ، وأن الرِّحَالَ قد شُدَّت إليه طلباً للغة ، وأن شهرته اللغوية قد طبقت الآفاق ، بل إن تلامذته اشتهروا باللغويين بما أخذوا عنه من دراسات لغوية ، ومن أمثلهم فى ذلك : الفصيحى ، والشجرى ، والتبريزى .

وبات لازما دراسة الشيخ دراسة لغوية يبحث بها تراثه وتقوم جهوده

واتجاهاته فى هذا الميدان الذى جاءت نتيجة له كل آثاره واتجاهاته فى الميادين الأخرى .

وواجهت البحث صعوبات أهمها قلة المراجع اللغوية التى تعرضت للشيخ عبد القاهر فى هذا الميدان أو انعدامها لجدة الموضوع وعدم التطرق له .

وكان علينا أن نعود إلى تراث عبد القاهر وأبرز آثاره شهرة دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وقد أولاهما الشيخ « محمد عبده » عنايته ودرسهما لطلابه بالأزهر الشريف — ثم أضاف لهما الشيخ « محمد رشيد رضا » فضلا من عنايته وطبعهما — ووجه لهما الدارسون بعد ذلك عناية فائقة وحظيا من الباحثين بجهود مشكورة ورأينا لهم عليهما لفتات ذكية تتصل بما نحن بصدد بحثه على الرغم من أنها جاءت نتيجة لدراسة جزئية غير شاملة لجهود الشيخ المكتملة فى هذا الميدان .

ومن بين تلك اللفتات التى تستحق الدرس والبحث قضية أثارها الدكتور طه حسين عندما قال فى مقدمته(١) تحته عنوان « تمهيد فى البيان العربى » لكتاب نقد النثر لقدامه(٢) ص ٣٠ ما نصه :

---

(١) بحث ممتع قدمه الدكتور طه حسين للمؤتمر الثانى عشر لجماعة المستشرقين الذى عقد فى سبتمبر سنة ١٩٣١ فى مدينة « ليدن » بعنوان « البيان العربى من الجاحظ إلى عبد القاهر » « La Rhétorique de Djahiz a Abdelkaher » قدمه باللغة الفرنسية وترجمه الدكتور عبد الحميد العبادى إلى العربية بعبارة رصينة . أنظر (ص ٤١) من مقدمة الدكتور إبراهيم سلامة لكتاب الخطابة لأرسطاليس .
وهو موجود مقدمة لكتاب نقد النثر .

(٢) ذهب غير باحث إلى أن كتاب « نقد النثر » هذا الذى نشره الدكتور طه حسين ، وعبد الحميد العبادى — إنما هو جزء من كتاب « البرهان فى وجوه البيان » . ذهب إلى هذا حسين عبد القادر فى مقال له بمجلة المجمع العلمى العربى بدمشق — المجلد الرابع والعشرين ص ٧٣ سنة ١٣٦٨ هـ — وعلق الدكتور شوقى ضيف على هذا بقوله : « وخرجت المسألة من باب الشك إلى باب اليقين » وبعد أن ناقش القضية وصل إلى صحة نسب الكتاب إلى صاحب البرهان—

« لا يسع من يقرأ دلائل الإعجاز إلا أن يعترف بما أنفق عبد القاهر من جهد صادق فى التأليف بين قواعد النحو العربى وبين آراء أرسطو العامة فى الجملة والأسلوب وقد وفق عبد القاهر فيما حاول توفيقا يدعو إلى الإعجاب».

وجاءت التفاتتان لا تقل واحدة منهما براعة وذكاء عن تلك السابقة واكتسبت كل واحدة منهما أهميتها من شخصية قائلهما حيث أنه قضى سنى بعثته فى الغرب يدرس علم اللغة وإن اشتهر فيما بعد بشيخ النقاد فقد اتجهت جهوده إلى الميدان النقدى والأدبى وهو أول الداعين إلى تطبيق منهج النقد اللغوى على الأعمال الأدبية حيث يقول : « مذهب عبد القاهر أصح وأحدث ما وصل إليه علم اللغة فى أوربا لأيامنا هذه ، وهو مذهب العالم السويسرى فيرديناندى سوسير الذى توفى سنة ١٩١٣م ، ثم يضيف ، ونحن لا يهمنا الآن من هذا المذهب الخطير إلا طريقة استخدامه كأساس لمنهج لغوى (فيلولوجى) فى نقد النصوص » ويتابع قائلا : « لقد فطن عبد القاهر إلى أن اللغـــة ليست مجموعة من الألفاظ بل من العلاقات Systeme de rapports(١) .

وتأتى التفاتته الثانية فى مصنف آخر له ، وهو بصدد الاعتزاز بما توصل إليه عبد القاهر حيث ينتهى إلى أن الشيخ الجرجانى عندما ذهب مذهبه الذى رأى فيه أن اللغة « لم توضع لتعرف بها معانيها فى أنفسها ، لكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها علم شريف» يعلق على هذا بقوله : « إن هذه هى نظرية الرمزية فى اللغة التى أوضح حدودها المفكر الألمانى (فالت

« أبى الحسن اسحق بن إبراهيم بن وهب » وأنه ليس لقدامة ، أنظر ص ٩٣ وما بعدها من كتاب البلاغة تطور وتاريخ للدكتور شوقى ضيف .

(١) أنظر ص ٣٢٧ ، النقد المنهجى عند العرب ، ومعه منهج البحث فى الأدب واللغة ، للدكتور محمد مندور .

Vundt (١) ويرجعنا فى ذلك إلى مؤلفه الضخم « عن نفسية الشعوب عشرة أجزاء » .

يضاف إلى هذا ما جاء على لسان الدكتور محمد غنيمى هلال رحمه الله من نحو قوله : « إن عبد القاهر قام فى هذا الباب بجهد عظيم الخطر ، فهو يقصد بالنظم ما يطلق عليه الغربيون على التراكيب (Syntaxe) ثم ينتهى إلى أن عبدالقاهر « توصل إلى نتائج عالمية ذات قيمة خالدة فى فلسفة الجمال(٢)— » وتلك النتيجة الأخيرة وإن لم تكن ذات صلة بما نحن بصدده إلا أنها تلقى ضوءا على عمق فكر عبد القاهر وأصالة رأيه .

ولنستمع إلى باحث آخر يقول : « عبد القاهر رسم فى كتابه دلائل الإعجاز طريقاً للبحث النحوى تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب وبين أن للكلم نظما وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هى السبيل إلى الإبانة والإفهام ، وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم واتباع قوانينه لم يكن مفهما معناه ولا دالا على ما يراد منه(٣) .

وجاء تناول كثير من أعلام علمائنا لأعمال عبد القاهر هاديا ومرشداً وعلى سبيل المثال : تناول الدكتور إبراهيم أنيس بعض آراء لعبد القاهر فى غير مؤلف له(٤) .

وتناول الدكتور مصطفى ناصف النظم عند عبد القاهر فى أكثر من

---

(١) السابق ، وأنظر أيضاً ص ١٨٦ ، الميزان الجديد ، د. محمد مندور .

(٢) ص ١٩٢ النقد الأدبى الحديث ، د. محمد غنيمى هلال .

(٣) الأستاذ ابراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص ١٦ .

(٤) فى كتابه « دلالة الألفاظ » تحدث عن نظرية الترجمة عند عبد القاهر — وفى كتابه « موسيقا الشعر » تحدث عن النسيج القرآنى وأوزان الشعر ورأى فيه لعبد القاهر ... إلخ .

مصنف له وأطلق عليه « النحو الثانى(١) » .

وعرض الدكتور درويش الجندى نظرية النظم عنده كما ترأت له(٢) .

كما تناول الدكتور تمام حسان بعضا من آراء الشيخ ، وكذلك الدكتور شوقى ضيف فى مؤلفه البلاغة تطور وتاريخ . و لأستاذ أمين الخولى فى غير مصنف له ومن أمثلتها : البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها . وقد أفرد الدكتور أحمد أحمد بدوى بحثا مستقلا عن الشيخ تحت عنوان « عبد القاهر الجرجانى وجهوده فى البلاغة العربية » .

وأطلعنا على أعمال غير هؤلاء ممن تعرضوا لأعمال الشيخ أو تناولوه بالبحث على نحو ما أوضحته الفصول القادمة من الكتاب .

وقد لوحظ أن تركيز الدارسين كان منصبا على كتابى دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ، وعلى الرغم من أهمية هذين المؤلفين فإن للشيخ مؤلفات كثيرة ولا يغنى العلم بهذين عن الإحاطة ببقية ما كتب وألف .

ولما نقبنا عن بقية الدراسات التى تناولت بقية من تراث عبد القاهر وجدنا الشيخ عبد العزيز الميمنى . حقق وطبع للشيخ مصنفا اسمه « المختار من شعر المتنبى والبحترى وأبى تمام » ضمن مصنف حققه تحت عنوان « الطرائف الأدبية » وكذلك وجدنا للشيخ رسالة حققت وطبعت ضمن « ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن الكريم وعنوانها « الرسالة الشافية » للشيخ عبد القاهر الجرجانى وأسهمت هذه الرسالة فى توضيح بُعْدٍ من أفكار صاحبها —

---

(١) أنظر كتابه : نظرية المعنى فى النقد العربى ، وكتابه مشكلة المعنى فى النقد الأدبى الحديث — وأنظر مقالة له: النظم فى دلائل الإعجاز حوليات آداب عين شمس .

(٢) أنظر له نظرية النظم عند عبد القاهر ، والنظم فى كشاف الزمخشرى .

ووجدنا له كتابه « العوامل المائة » وكان لهذا الكتاب أثره ودوره فيما نحن بصدده .

أما بقية تراث عبد القاهر وآثاره العلمية فقد بقيت مجهولة تخبرنا بها كتب الطبقات ولا نجد لها تداولا وقد لا نعلم لها مكانا ، ولعل ذلك من الأسباب التي ضيعت جهوده ومكانته في الميدان اللغوي.

ولما نقبنا عن تراثه بين المخطوطات رجعنا لجزء مخطوط من كتابه « المقتصد » على شرح الإيضاح ، وتحققنا من نسبته له وقد تبين أنه من إملائه بنفسه ، ولكن لما حاولت العثور على بقية أجزاء المقتصد بين المخطوطات لم أهتد إلا لشروح للإيضاح بعضها للعكبري أو العقبراوي(١) وشرح آخر لم يعلم مؤلفه(٢) وقد تفيد هذه الشروح عند تحقيق نسخة المقتصد الموجودة(٣) .

وقد تضمن الجزء الموجود من نسخة المقتصد مسائل الصرف التقليدية والدراسات الصوتية عند العرب شأنه في ذلك شأن المصنفات التقليدية في عمومها .

ورجعنا لمخطوط الإيضاح الذي أولاه عبد القاهر عنايته ما بين شارح له ومفسر وملخص :

ولأن إعجاب عبدالقاهر بأبي علي الفارسي لم يقتصر على شرح إيضاحه رجعنا

---

(١) هو أبو عبد الله بن الحسين العكبري (أو العكبراوي ، أو العقبراوي) أبو البقاء العكبري البغدادي النحوي الضرير الحنبلي ، ولد سنة ٥٣٨ هـ . برع في علوم كثيرة منها : القراءات والفقه والحديث والفرائض والحساب وكان له في علوم العربية سبق كبير ، من كتبه إعراب القرآن وإعراب الحديث ، وإعراب القراءات الشاذة ، وشرح إيضاح أبي علي ، ولمع ابن جني ، ترجمته في الأنباه : ٢/١١٦ ، ابن خلكان : ١/٢٦٦ ، ونكت الهميان ١/١٧٨ وشذرات الذهب ٥/٦٧ ، وبغية الوعاة ١/٢٨١ .

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٧ — نحو) جزءان في مجلدين .

(٣) عزمت على تحقيق المقتصد إن شاء الله والعمل في طريقه مسبوق بمقدمة علمية ومتلو بتقويم لجهود الرجل وأفكاره فيه .

إلى ما أمكن من مؤلفات أبي على فقد صنف عبد القاهر وألف باسم مصنفاته فلأبي على التذكرة ولعبد القاهر كتاب سماه التذكرة ، ومثلما لأبي على كتاب اسمه التكملة فإن لعبد القاهر كتاباً اسمه التكملة ، وكتاب العوامل المائة قريب من اسم مصنف للشيخ أبي على أسمه « مختصر عوامل الإعراب » .

ولعبد القاهر العمدة فى التصريف وقريب منه لأبي على الذى أغرم بالتصريف والقياس ، وله فى العروض كتاب ومثله لأبي على (١) .

وكان من تتمة العمل الرجوع إلى « الجمل الكبير للزجاجى » أستاذ أبي على صفى عبد القاهر وقد صنف عبدالقاهر مثله كتاب الجمل ، وإن لم نعتمد على كل هذا فى إصدار حكم أو القطع بنتيجة فقد اغنتنا مخطوطات أخرى لعبد القاهر عثرنا عليها مثل: مخطوط كتاب الجمل لعبد القاهر ومخطوط الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر لخالد الأزهرى ومخطوط شراب الراح فى أبيات عبد القاهر فى الصرف لعمر الطرابيشى (٢) «

وهكذا كانت الاستعانة بكل ماله صلة بموضوع البحث وسيلة لتذليل بعض الصعاب ، وفى ضوء هذه الأعمال وتلك مع الاستعانة بعلم اللغة الحديث تناول البحث عبد القاهر الجرجانى لغوياً .

وقد كان تناول كثير من أعلام العلماء لعبد القاهر سبباً فى مضاعفة الجهد الملقى على كاهل هذه الدراسة فلم يعد أى بحث عن عبد القاهر يمكن أن يملأ فراغاً أو يسد ثغرة بل إن الدراسة الجادة مهما تمتعت بعناصر الحيوية والجدة فقد لاترضى طموح دائرة أعلام العلماء الدارسين لعبد القاهر.

---

(١) كتاب الجمل للزجاجى نشره العلامة ابن أبي شنب ، باريس ١٩٥٧ . كما حقق مازن المبارك كتاب الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ، القاهرة ١٩٥٩ .

(٢) حققنا مخطوط شراب الراح هذا وأقمنا عليه دراسات وقد مناله بمقدمة فى علم الصرف (نشر دار المعارف سنة ١٩٨١) .

أضف إلى هذا أن عبد القاهر اللغوى يحتاج من البحث مضاعفة الجهد فقد بقيت مباحثه مجهولة فى هذا الميدان ومغفلة لم تمتد إليها يد بحث أو تقويم مما تطلب مضاعفة الجهد تنقيباً وبحثاً ودرساً وتقويماً . بالإضافة إلى سعة الموضوع وشموله . وهكذا جاءت طبيعته تقويماً للرجل وجهوده فى كل ميادينه .

ودأب البحث فى إصرار على تتبع منابع آراء عبد القاهر ومصابها وغاياتها فى استقصاء دون تعجل أو ملل وعلى حد قول المبرد ربما روّأ فى الحرف سنة لتصح روايته أو حقيقته — فقد كانت ثقافة عبد القاهر شاملة وجهوده متنوعة وكان عليه أن يتتبع هـذا التعدد المتباين الوجهات فى مختلف مصادره .

واقتفى البحث جهود عبد القاهر وآثاره ووفقاً لهذا وذاك اختلفت فصول الكتاب طولا وقصراً فقد ارتبطت بجهود عبد القاهر نفسه التى واجهتها ظروف عصره وطبيعة فكره وثقافته التى استمدها من التراث ونحى بها منحى تجديدياً .

ولم يكن الاهتداء لآراء عبد القاهر سهلا ولا معرفة خيوطها فى هذا الحشد المتلاطم من مؤلفاته يسيراً فلم تكن لديه فكرة قد استوفى فيها القول فى موضع بل قد يجىء آخرها فى أول الكتاب بينما يجىء أولها فى آخر كتاب آخر ، وقد يطمس الحجاج والجدل جانباً منها ولعل هذا مما صد الباحثين عن تتبع أفكاره اللغوية وجعلهم يكتفون بنبذات من بعض أفكاره مما جعل التهيُّب من الغوص فى أعماق أبحاثه سمة عامة — ومن هنا حاول البحث أن يضع أمام كل رأى دليله من قول الرجل ولم يكن هذا باليسير .

ووقع الكتاب فى أربعة فصول وتمهيد وأعقب بالخاتمة التى أجملت النتائج العامة للبحث وحددت ما يراه من مقترحات وسبق بتلك المقدمة »

واشتمل التمهيد على شقين شق عرّفنا بحياة عبد القاهر وبيئته المكانية والزمانية وبأساتذته وتلامذته ومصنفاته العلمية مهمّا بماله أثره على بقية فصول الكتاب .

وتحدث الشق الثانى عن الدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر فأعطى فكرة عن الدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر ، وركز على منهجهم فى البحث وعلى نقاط الخلاف بينه وبين السابقين – وانتهج الطريق التحليلى الواضح ، وبيّن أن عبد القاهر لغوى على نحو ما كان منهج السابقين عليه – وبين أنه عرض لكل فروع اللغة بصورة أو بأخرى ، وكان ذلك مع التركيز الشديد وذلك لأن التفصيل تكلفت به الفصول التالية ، فقد أُفرد فصل للأصوات وآخر للدراسة الصرفية عنده بنزعتيها التقليدية والتجديدية – ومثله للدراسة النحوية ، وأما الأخير فكان لدراسة المعنى اللغوى عنده .

وقد قام كل واحد من هذه الفصول على أسس تبين للبحث أنها مقامة على مبادىء ثابتة وقد تتبعها ورصدها فى تمهل حتى استوت على سوقها ثابتة الأعمدة والأركان على نحو ما هو واضح فى أمكنتة من هذا الكتاب(١) .

---

(١) نتيجة لهذا لدينا مادة لغوية أخرى حول هذا العالم اللغوى القدير نسأل الله تعالى أن يهيء لنا السبيل لينتفع بها الباحثون .

تمهيد

يتكون هذا التمهيد من شقين : أحدهما يترجم لحياة عبد القاهر ويعرف بأساتذته وتلامذته وأبعاد ثقافتـــه ومصنفاته العلمية ، والآخر يلمح إلى الدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر .

وقد لوحظ أن التراجم التي عرضت لحياة عبد القاهر اتسمت كلها بالاقتضاب فكتب الطبقات لم تعرض له إلا فى عجالة قصيرة مغفلة أهم الجوانب فى حياته ، والدراسات الحديثة لم تضف كثيراً . وقد حاول البحث هنا أن يلقى بعض الأضواء التى تنير ما يهم من جوانب حياته فعرض لبيئته الزمانية والمكانية ، ولما لابس عصره من ظروف سياسية واجتماعية ، وعندما عرض لأساتذته وتلامذته اهتم بالنواحى التى تبدد ظلمات الشك على نحو ما كان عند الحديث عن القاضى الجرجانى ، وكذلك كان الشأن عندما تعرض للحديث عن مصنفاته العلمية فقد رد لعبد القاهر اعتباره الذى انتقصه الوزير القفطى حيث إنه يرى أن تبرم عبدالقاهر بالحياة انعكس على مؤلفاته وكان سبباً فى تقصيره إذ أنه لم يجد راحة ممن جميع لهم وألف .

وهكذا جاء الحديث عن الشق الأول من هذا التمهيد على النحو الآتى :

عبد القاهر الجرجانى(١)

وهو أبو بكر عبدالقاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، فارسى الأصل جرجانى الدار متكلم على مذهب الأشعرى ، فقيه على مذهب الشافعى . ولد بجرجانة ولم يبرحها حتى لطلب العلم — ولما طوقت شهرته الآفاق شدت إليه الرحال

---

(١) ارجع فى ترجمة عبد القاهر إلى :

أنباه الرواة على إنباه النحاة ٢/١٨٨ وما بعدها .

وطبقات الشافعية لعبد الوهاب السبكى متوفى ٧٧١ ﻫ ٣/٢٤٢ .

وطبقات ابن قاضى شهبة ٢/٩٤ ، ٩٥ .

وطبقات المفسرين للداودى ، ص ١٤٠ ب .

ودمية القصر للباخرزى ، ص ١٠٨ .

وشذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى المتوفى سنة ١٠٨٩ ، طبعة القدسى : ٣/٣٤٠ .

والنجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ٥/١٠٨ .

وروضات الجنات ، ص ١٤٣ .

ونزهة الألباء ، ص ٤٣٤ ، ٤٣٦ .

وفوات الوفيات ١/٣٧٨ ، ٣٧٩ .

وتلخيص ابن مكتوم ، ص ١١٢ / ١١٣ .

ومرآة الجنان ٣/١٠١ .

وبغية الوعاة ، ص ٣١٠ ، ٣١١ .

وكشف الظنون ص ٨٣ ، ١٢٠ ، ٢١٢ ، ٦٠٢ ، ١١٦٩ ، ١١٧٩ .

ومعجم البلدان لياقوت الحموى ٢/٤٨ .

ومعجم الأدباء لياقوت الحموى .

وراجع بروكلمان Geschichte der Arabishen Litterature مجلد أول ، ص ٢٨٧ / ٢٨٨ وفى الملحق مجلد أول ، ص ٥٠٣ / ٥٠٤ ذكر للمراجع التى كتب عن عبد القاهر والبيان بمؤلفاته .

وفى الترجمة العربية تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان ، ج ٥ . (طبعة دار المعارف) من ص ١٩٩ / ٢٠٧ بيان بالمراجع التى كتب عنه وتفاصيل بمؤلفاته .

وحث المطى ، وظل متصدراً جرجان يفيد الراحلين إليه والوافدين عليه إلى أن توفى بجرجانة ودفن بها سنة ٤٧١ هـ . الموافقة ١٠٧٨ م

جرجـــان (١)

بين أقليمى طبرستان وخراسان يقع إقليم جرجان ، وفيه تقع مدينة جرجان ، فى واد عظيم فى ثغور بلدان السهل والجبل والبر والبحر ، وهى مدينة عظيمة حسنة تتكون من قطعتين : إحداهما المدينة، والأخرى بكرباذ وبينهما نهر كبير يجرى .

فهى ذات مياه كثيرة ، وضياع عريضة ، بها الزيتون والنخيل والجوز- والرمان : وقصب السكر ، والأترج ، وبها إبريسم جيد ، وأحجار كبيرة، وليس بالمشرق بعـــد أن تجاوز العراق مدينة أظهر حسناً ، ولا أجمل من جرجان .

وأهلها يأخذون أنفسهم بالتأنى والأخلاق المحمودة . وقد خرج منها خلق كثير من الأدباء والعلماء والمفقهين والمحدثين(٢) .

جرجان فى ظل الحضارة الإسلامية

شاء الله لجرجان أن تدخل الإسلام منذ فجره ففى سنة ١٨ هجرية زمن عمر بن الخطاب دخلت جرجان الإسلام صلحاً ، وبقيت قلعة من قلاعه الحصينة حتى بعد أن أصاب ملك بنى العباس التفكك — فنى ظل القرنين الرابع والخامس اللذين عاش فيهما عبد القاهر خضعت جرجان للدولة الزيارية ثم الغزناوية ثم السلجوقية ، وقد كان من أمراء الزياريين من يرعى العلم ويشجع العلماء مثل « قابوس بن وشمكير (٣) » ، وكذلك كان من أمراء السلاجقة

---

(١) لخص بتصرف من معجم البلدان لياقوت ٢/٤٨ وما بعدها .

(٢) الأمثلة فى معجم البلدان لياقوت فى الصفحات السابقة .

(٣) الأدب الفارسى ١/١٧٦ .

ووزرائهم مثل «أبى الحسن بن على «المعروف : بنظام الملك (١).
وكانت جرجان فى تلك الأثناء مهبط العلماء وملتقاهم ومنارة علم ومعرفة.

أساتذة عبد القاهر

اختلف عبد القاهر إلى العلماء الموجودين بجرجانة، وقرأ عليهم وأخذ عنهم ولما ساق الله الشيخ أبا الحسين محمد بن الحسن بن عبد الوارث الفارسى الأصل ابن أخت أبى على الفارسى إلى جرجانه لحق به وأخذ عنه النحو وعلم خاله وكان يحكى عنه كثيرا إلى حد أن بعضهم رأى أنه أستاذه الأوحد، ولكن ثبت بالبحث غير ذلك، وفى أقوال عبد القاهر وأعماله مايرد هذا القول ويؤكد خلافه، وقد نص ياقوت أنه قرأ على القاضى الجرجانى «على ابن عبد العزيز بن الحسن بن على ابن اسماعيل الجرجانى (٢)» — وقد قرأ عليه وحصل عنه الأدب وعلومه، وكان إذا ذكره فى مجلسه تبخبخ به وشمخ بأنفه بالانتماء إليه (٣)، ولم يحدث أن تبخبخ بأحد من العلماء ممن درس كتبهم مهما كان حظهم من المكانة والشهرة، وتبين بالبحث أن عبد القاهر عمر طويلا — أضف إلى ذلك أنه كان إذا ذكر القاضى أبا الحسن ترحم عليه (٤).

ويضاف إلى هؤلاء الأفذاذ من علماء العربية، من تتلمذ عبد القاهر على مصنفاتهم فآثاره تشهد بأنه أحاط علما بما صنف السابقون عليه فى علوم الدين والفلسفة والكلام والأدب واللغة وأدلى بدلوه فيما عرضوا له من قضايا ومشاكل بالإضافة إلى ماحفظ وجمع لهم من آثارهم وأحاطته بما كتب أبو عمرو

(١) مدحه عبد القاهر، وهو صاحب المدارس النظامية.
(٢) معجم الأدباء ١٤/١٤.
(٣) السابق.
(٤) نجد ذلك فى أكثر من مصنف له ومن الأمثلة عليه ما نقرأه فى أسرار البلاغة «، أنظر مثلا ص ١٧٢ . وأقرأ قوله : «وقال القاضى أبو الحسن رحمه الله» علماً بأننا لم نجده يدع لغيره بمثل هذا الدعاء.

ابن العلاء وعيسى بن عمر الثقفى وابن اسحق الحضرمى والخليل ويونس والأخفش وسيبويه وابن قتيبة وأبو هلال العسكرى وأبو أحمد العسكرى والمرزبانى ، وعبد الرحمن بن عيسى الهمذانى والزجاج والجاحظ وغيرهم .

وتتلمذ فى الفقه على مذهب الشافعى ، وفى الكلام على مذهب الأشعرى وغلبت عليه شهرة « اللغوى » و « النحوى » .

ولعل السر وراء تلك الشهرة أستاذه ابن أخت أبى على الفارسى ،وشهرة تلامذته بما تقاوا عنه من « لغة » و « نحو » ـ ونظريته فى الإعجاز التى أبرزها من خلال تراكيب القرآن النحوية بالإضافة إلى مصنفاته النحوية التقليدية :

ثقافة عبد القاهر

حذق عبد القاهر الثقافة الإسلامية بكل أبعادها المعروفة فى عصره ، علوم القران الكريم بكل مادارت حوله من مباحث ودراسات ـ وأتقن الفقه الشافعى وبرع فى فلسفة المذهب الأشعرى (١) ـ وألم بالدراسات المنطقية على

---

(١) للإحاطة باتجاهات المذهب الأشعرى يمكن الرجوع إلى مقالات الإسلاميين لأبى الحسن الأشعرى وقد اتخذ الأشاعرة موقفاً وسطاً بين السنة والاعتزال بقول ابن خلكان : « وكانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم حتى أظهر الله الأشعرى فحجزهم فى أقماع السمسم » .

(أنظر وفيات الأعيان ، ج ١ ، ص ٥٨٧) .

ويرى بعض الدارسين أن مذهب الأشعرى رجوع بالناس إلى الإيمان المطلق عن طريق القلب لا العقل وأنه تقديس عظيم للخالق عز وجل فهو تعالى عادل بنفسه (فلا يقال يجب عليه العدل) وهو تعالى رحيم بنفسه (فلا يقال يجب عليه الرحمة) ومنه تعالى يصدر الخير دائماً فلا يصدر منه ظلم ولا جور ولكن الإنسان وحده هو مصدر الشر دائماً ، وأنه تعالى يرى فى الآخرة متجلياً لعباده الذين آمنوا به .. وأن الواجبات كلها سمعية لا يوجب العقل منها شيئاً أى أننا نعمل الخير لأننا أمرنا به .. ونتجنب الشر لأننا نهينا عنه .. فالعقل نفسه لا يقتضى تحسيناً ولا تقبيحاً كما يرى المعتزلة .

وأنه تعالى لا يرجع إليه نفع ولا ضرر فلا ينتفع بشكر شاكر ولا يتضرر بكفر كافر بل يعلو سبحانه عن هذا علواً كبيراً .

نحو ماتكشف عن ذلك تقسيماته ودراساته فى أسرار البلاغة ومجادلاته فى دلائل الإعجاز .

وتبين للبحث أن لعبد القاهر معرفة تامة وإلماما بلغات متعددة غير العربية . فهو مثلا يعرف الفارسية والتركية والهندية ويلم بأبعاد الثقافة اليونانية — أما عن الفارسية فهو يجيدها بحكم أصله وموطنه الفارسى (١) ومن الثابت آنذاك أن للأقاليم الفارسية لهجات مميزة جاء فى كتاب المقدسى « أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم »أن لهجتين متقاربتين هما لهجة قومس ولهجة جرجان ووصفها بالحلاوة (ص ٢٦٩) وقريب من ذلك لسان طبرستان الذى يقول عنه المقدسى أيضاً إن فيه عجلة — أما الديلمية فهى ذات صفة مخالفة لما تقدم متغلغلة عسرة الفهم (٢) ويقول المقدسى عن لهجة خوزستان إنهم يمزجون بين العربية والفارسية إذ يحسنون اللغتين على سواء وأحسن ماتراهم يتكلمون بالفارسية حين ينتقلون إلى العربية (٣) أما الكرمانية فهى تشبه الخراسانية

= ولخص الباحثون عمل الأشاعرة وعمل الغزالى معهم فى أمور أربعة — فهم :

(أ) وصلوا الناس بمذهب اليسر مذهب الجماعة وصرفوهم عن مسائل الكلام .

(ب) أعادوا شعور الناس بالخوف من الخالق — جل شأنه — وصرفوهم عن الخوض فى صفاته كما يفعل المعتزلة والمجسمة وغيرهم .

(ج) أكسبوا المتصوفة مركزاً ممتازاً .

(د) قربوا الفلسفة الدينية للذهن العـــادى .

أنظر (خطط المقريزى من ج ٤ ، ص ١٨٥) .

(١٠) يذهب يوهان فك إلى ما هو أبعد من ذلك (حيث يرى أن الفارسية كانت سائدة فى بعض مدن العراق) ، ص ٨٣ .

(١١) أحسن التقاسيم ، ص ٤١٨ .

(١٢) السابق ، ص ٤٧١ ؛ والعربية ، ص ٢٠٠ / ٢٠١ . وقد ذكر المؤرخ الفارسى أبو جعفر برشخى فى كتابه تاريخ بخارى « أن أهلها فى أول عهدهم بالإسلام كانوا يقرءون القرآن الكريم فى ترجمته الفارسية » .

(الأدب المقارن ، د. غنيمى هلال ، ص ٣٤٢) .

ويضيف د. أحمد الحوفى فى كتابه (تيارات ثقافية بين العرب والفرس) ص ٢٧٣ : « ولا شك أن هذه الترجمة كانت تقتضى ترجمة ما يتصل بالنص القرآنى من تفسير وتشريع

وهى سهلة الفهم على النقيض من الباوصية التى تشبه لغة السند .

أما عن معرفة عبد القاهر للتركية فهناك إشارات كثيرة تؤكد معرفته التامة بها وكذلك الهندية فقد برع فيها إلى الحد الذى جعله يكتشف استفادة بعض شعراء العرب من لغة الهنود وأفكارهم فقد رد قول ابن الرومى .

ثم حاولت بالمثقيل تصغيرى فما زدتنى سوى التعظيم
كالذى طأطأ الشهاب ليخفى وهو أدنى له إلى التضريم

فقال إنه أخذ هذا المعنى من كلام فى حكم الهند — وهو أن الرجل ذا المروءة والفضل ليكون جليل المنزلة غامض الأمر فما تبرح به مروءته وعقله حتى يستبين ويعرف كالشعلة من النار التى يصوبها صاحبها وتأبى إلا ارتفاعا فهو رجل يروم العدو تصغيره والازدراء به فيأبى فضله إلا ظهورا(١) وأرجح أنه كان ينقل من الهندية إلى العربية .

تلامذة عبد القاهر

قصده طلاب العلم من كل الأنحاء ، فقد تصدر عبد القاهر جرجان يفيد الراحلين إليه ، والوافدين عليه .

ومن تلامذة عبد القاهر المشهورين الواردين إلى العراق والمتصدرين ببغداد :

١ — على بن زيد الفصيحى (٢) :

وهو من أشهر تلامذة عبد القاهر المبرزين فى النحو ، وقالوا عنه إنه النحوى الحاذق بما أخذ عن عبد القاهر .

وتاريخ لهذا ترجم الفرس من عهد مبكر تفسير الطبرى ومن المرجح أن ترجمة موجزة لتفسير الطبرى ظهرت فى القرن الرابع بأقلام فريق من علماء خراسان ثم ظهرت الترجمات لكتب الحديث وكتب الفقه وكثرت المؤلفات فى العلوم الشرعية معتمدة على المصادر العربية الإسلامية .. » .

(١) أسرار البلاغة ، ص ١٢٨ / ١٢٩ .

(٢) أنظر أنباه الرواة ٢/١٨٨ — وانظر نزهة الألباء ، ص ٤٤٨ .

وسمى الفصيحى لكثرة إعادته ودرسه الفصيح . وقيل إنه مدين بشهرة الفصيحى لولعه بكتاب الفصيح لثعلب الذى كان يحفظه ويكثر من دراسته .

وأخذ عنه جماعة منهم : أبو نزار النحوى ، وأبو الفوارس الصيفى الشاعر الملقب بحيص بيص .

درس بالمدرسة النظامية بعد الشيخ أبى زكريا التبريزى ، فهو خلف التبريزى وسليل وطنة من مدينة « استراباذ » المتوفى سنة ٥١٦ هـ ولأنه كان مجاهراً بنزعته الشيعية لايدارى ولا يوارى فيها فقد اضطر إلى النزول عن التدريس بالمدرسة النظامية لأبى منصور الجواليقى (٤٦٦ / ٥٣٩) .

ومن تلامذة عبد القاهر المشهورين أيضاً :

٢ ـ أبوزكريا التبريزى (٤٢١ / ٥٠٢) :

ظل عشرات السنين أستاذاً للعربية فى مدرسة الدولة الأولى المدرسة النظامية ببغداد(١) ويقال له يحيى بن على التبريزى الشيبانى وهو عالم باللغة وله فيها تصانيف مشهورة(٢) .

وكانت لغة التبريزى الأصلية الفارسية بلغة أذربيجان(٣) .

وفى معجم البلدان ذكر ياقوت أن التبريزى كان ينطق تبريز بكسر التاء (٤) .

٣ ـ ومن تلامذة عبدالقاهر أيضاً ولكنه غير مشهور :

الإمام أبو عامر الفضل بن اسماعيل التميمى الجرجانى .

---

(١) أسست تلك المدرسة سنة ٤٥٩ للفقيه الشافعى أبى اسحق الشيرازى .

(٢) أنظر : الكامل ، ج ١ / ص ٩٧ .

وانظر الروضتين لأبى شامة ، ج ١ ، ص ٧٢ تحقيق د. حلمى . وانظر تعليقه هامش (٤) .

(٣) أنظر : القصة المروية فى ذلك عن السمعانى أنساب ١١٠ ب ـ وذكرها ياقوت فى الإرشاد ، ج ١ ، ص ١٧٣ .

(٤) معجم البلدان (تبريز) ليس معنى هذا أنها تنطق كذلك فى الفارسية ولكن المتشددين من اللغويين لا يعترفون باسم على وزن تفعيل (بالفتح) .

يقول عنه الزمخشرى – ويروى الشهاب الخفاجى أنه من أجل تلامذة عبد القاهر وقال فيه الإمام أبو بكر عبد القاهر شعراً أوله :

وقد أصبح الناس وكل به   فى طلب الآداب زهد القنوع
لست ترى فى الكل ذا همة   يهزه الشوق وفرط الولوع
لكن ترى فى حين ترى قارئا   كالآكل الشىء على غير جوع
يجىء فضلة وقت لـه   مجىء من شاب الهوى بالنزوع
تراه فى جلسته مفكراً   فى سبب يعجل فرط الرجوع (١٩)

٤ – أبو النصر أحمد بن محمد الشجرى(٢) :

والشجرى من العلماء المشهورين المبرزين فى اللغة بعامة والنحو بخاصة، وله مصنفات كثيرة ، والفضل لعبد القاهر فيما عرف عنه من علم ، فقد رحل الشجرى إلى عبد القاهر وأخذ عنه العلم الكثير ، وقرأ عليه وضبط له اللغة ، وحصل منه علماً وافراً – وأفاد منه فى النحو فائدة كبرى – قال ابن عياض الشامى (الكفر طابى) النحوى : « فى آخر نسخة المقتصد لعبد القاهر الجرجانى بالرى مكتوباً ما حكايته : قرأ على الأخ الفقيه أبو النصر أحمد ابن محمد بن ابراهيم الشجرى هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة ضبط وتحصيل سنة أربع وخمسين وأربعمائة للهجرة » .

حظ الشيخ من العلم والحياة وأثره فيما صنف وألف

أعلن عبد القاهر رأيه فى عالمه وفى الزمان الذى يعيش فيه وكان ساخطاً متبرما ضائقاً بالزمان وأهله ، ومما قاله :

---

(١) دمية القصر : اقرأ فيها بقية الأبيات ، وانظر كشاف الزمخشرى ، واقرأ شفاء الغليل للشهاب الخفاجى ، ص ١١٥ .

(٢) أنظر : أنباه الرواة ٢/ ١٩٠ .

وانظر نسخة المقتصد (دار الكتب ، مخطوط رقم ١١٠٣ – نحو) .

هــذا زمان ليس فــــه سوى النــذالة والجهالة
لم يرق فيــه صاعد إلا وسلمــه النــذالة

ورأى صاحب الأنباء أن ذلك التبرم والضيق انعكس على مصنفاته وكان سبباً فى تقصيره إذا صنف فهو لم يجد راحة ولا تقديراً ممن جمع لهم وألف . ودليله على ذلك ما لعبد القاهر من أشعار كثيرة فى ذم الزمان وأهله (١) » .

وفى أعمال عبد القاهر وأقواله ما يرد هذا الرأى ويؤكد خلافه . ففى سعة صدر عبد القاهر ، وفى طول نفسه وهو يناقش معاصريه ما يثبت خلاف مايرى القفطى ، وكذلك فى استطراداته فى مصنفاته التقليدية وفى استقصاءاته فى نظريته التجديدية .

يضاف إلى ذلك ما يفهم مما قاله صراحة من ولائه للعلم وبقائه على عهده فهو الصديق الذى لا يدغل فى الود ، والصاحب الذى لا يصح عليه النكث والغدر (٢) » .

وفى نصه الآتى ما يجمع القضية من طرفيها حيث يقول :

« إنا وإن كنا فى زمان هو ما عليه من إحالة الأمور عن جهاتها وتحويل الأشياء عن حالاتها ، ونقل النفوس عن طباعها وقلب الخلائق المحمودة إلى أضدادها ، ودهر ليس للفضل وأهله لديه إلا الشر صرفا والغيظ بحتا ، وإلا ما يدهش عقولهم ، ويسلبهم معقولهم حتى صار أعجز الناس عند الحميد من كانت له همة فى أن يستفيد علما أو يزداد فهماً أو يكسب فضلا أو يجعل له ذلك بحال شغلا — فإن الإلف فى طباع الكريم ، وإذا كان من حق الصديق عليك ولا سيما إذا تقادمت صحبته ، وصحت صداقته ألا تجفوه بأن تنكبك الأيام وتضجرك النوائب وتحرجك محن الزمان فتتناساه جملة وتطويه

---

(١) أنباه الرواة ، ص ١٩٠ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٧ .

بيا فالعلم الذى هو صديق لا يخول على العهد ولا يدغل فى الود وصاحب لا يصح عليه النكث والغدر ولا يظن به الخيانة والمكر أولى منه بذلك وأجدر وحقه عليك أكبر (١) .

ومفهوم قول الشيخ وخلاصته أنه على الرغم من ضيقه بعصره وأخلاق معاصريه لأنه انصرف إلى العلم حبا فيه إخلاصا ووفاء له يبتغى به وجه ربه يخدم دينه ويدافع عن عقيدته يزداد فضلا ويستفيد علما وفهما وهذا هو سر إبداعه فى كل ما جاء به من جديد خالد فقد جعل حق العلم عليه الحق الأكبر » وحقيقة ناصعة بين أيدينا تشهد بها مصنفاته هى أنه لم يقصر فيما صنف وألف دليلها نظرياته العميقة الدقيقة الذى ما زال يدقق فيها النظر ويعاوده ، على حد قوله : « لم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء» ... إلى أن اكتملت نظريته التى تحدى بها وأبهر وأعجز .

وقد أعطى عبد القاهر عمره الطويل للعلم . فمن الثابت أنه أخذ الأدب وعلومه عن القاضى الجرجانى وأنه قرأ عليه وفى هـــذا ما يقطع بأنه عمر طويلا(٢) ولم يكف عن التأليف طيلة حياته وقد كان بين المؤلف والمؤلف فى بعض الحالات أعوام كثيرة ، ومعناه أنه كان يستوفى القول فيه حق الاستيفاء :

ولنتدبر قوله عن العلم وحقه عليه«ولاسيما إذا تقادمت صحبته وصحت صداقته»

وإن فى سعة صدره وهو يناقش معارضيه من معاصريه على نحو مانرى فى الدلائل والأسرار دلالة على ذلك .

وربما كان سبب اتهام الوزير القفطى له بضيق العطن وبأنه لا يستوفى القول راجعا إلى خلق الأنفة والكبرياء فيه .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٧ .

(٢) كانت وفاة القاضى الجرجانى سنة ٣٩٢ هـ ، وفاة شيخه ابن أخت الفارسى سنة ٤٢١ هـ ، ووفاة عبد القاهر سنة ٤٧٤ هـ .

فقد هجا عبد القاهر وذم من بيدهم الأمر من ملوك ووزراء وجعلهم مرة كلابا ومرة ترابا ودعا للترفع عليهم . يقول :

أرى نفسي تأبى غير ما كان ثيابي
ان أترابا من المال بلثم للتراب
ليس من خيم الكريم الخيم والمض اللباب
ليس بالإقبال مانيل بتقبيل الكلاب (١)

فأنفة عبد القاهر أبت عليه أن يتزلف للحكام ، وكان يظنهم يسعون إليه — فبقى على وضعه وعهده بجرجانة — ضيق فى المال والجاه وبسطة فى العلم وسعة فى المؤلفات — بينما يحتل تلامذته أعلى المناصب — ومن قبل أساتذته .

مصنفات عبد القاهر اللغوية وآثارة العلمية

انتقل إلى عبد القاهر علم السابقين عليه وتأثر به وأثر فيه ، ظهر ذلك جليا فى مؤلفاته . وكان تأثره بأستاذه ابن أخت أبى على الفارسى شديداً ، وانتقل إليه منه إعجابه بخاله وبمصنفاته فوعاها وترسم خطاها على نحو ما كان منه للإيضاح وإليك نبذة عن آثاره .

---

(١) أنظر كتب الطبقات التى ترجمت له وقد سبق ذكرها .

تبين لنا أن عبد القاهر يئس من الحكام فى عهده ، ومن صلاح الأمور على أيديهم ، فهم لا يقدرون العلم ولا العلماء وإنما يرفعون المتملقين والضعفاء ، وهذا راجع لجهلهم وغفلتهم . ويقول :

ومالك من مطمع فى المرء إلا إذا ما أنكر الأمر القبيحا
فأما وهو يجهل بين قبح وبين الحسن فرقانا صحيحا
فإنك فى رجاء الخير منه بأجواز الفلاة تكيل ريحا

١ – المغـــنى :

وهو شرح مبسوط للإيضاح يقع فى ثلاثين مجلدا (١) .

لم يكن شرح المصنفات القيمة بدعا انتهجه عبد القاهر فمن قبل شرح كتاب سيبويه تلميذه الأخفش وأصحابه مثل : الجرمى والمبرد والمزنى ثم السيرافى والرمانى ، وقد شرح شواهده : الجرمى والمبرد والزجاج والسيرافى (٢) .

٢ – المقتصد :

اختصر عبد القاهر شرح المغنى فى مصنفة المقتصد – وبدار الكتب والوثائق المصرية نسخة خطية للجزء الأخير منه تحت رقم (نحو خصوصية ١١٠٣ – وعمومية ٤٠٩٨٣) وهى غير مرقمة تقع فى قرابة الخمسمائة صفحة جاء فى نهايتها : « المقتصد فى شرح الإيضاح أملاه الشيخ الإمام العالم أبوبكر عبد القاهر أبوعبد الرحمن الجرجانى غفر الله له ولكاتبه ولجميع المسلمين ». وبهذا الجزء نقص فى بدايته – ويبدأ بأبواب الجموع – وبعرضه على أصل الإيضاح وعلى شرح آخر مثله تبين أنه الجزء الثالث والأخير .

---

(١) جميع الكتب التى ترجمت لعبد القاهر ذكرت هذا العدد لمجلدات المغنى .

(٢) ذهب علماء العربية إلى أنه احتيج إلى الشروح لأمور ثلاثة : –

(أ) قد يجمع المصنف المعانى الدقيقة فى لفظ وجيز وربما عسر فهم مراده ومن هنا اعتبروا أن شرح المصنف لتأليفه أدل على المراد من شرح غيره ، على نحو ما شرح عبد القاهر نفسه كتابه (الجمل) مثلا .

(ب) إغفال المصنف بعض تتمات المسائل أو شروط لها اعتماداً على وضوحها أو لأنها من علم آخر .

(ج) احتمال اللفظ لمعان (مثل المجاز والمشترك ودلالة الالتزام) فيحتاج الشارح لبيان الغرض والترجيح .

(أنظر جلال الدين السيوطى . معترك الأقران فى إعجاز القرآن ، ج ١ : ص ١٣٥) .

وأول باب فيه من الصفحة الثانية فى الورقة الثانية « باب تكسير الأربعة » ويليه باب ماجمع على غير واحد المستعمل — ثم باب « جمع الجمع » — وباب جعل الإثنان فيه على لفظ الجمع وهكذا إلى أن انتهى إلى « باب التصغير » وقسمه أبوابا مثل « باب تصغير ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف » ... الخ . حتى ينتهى إلى باب المصادر والأفعال المشتقة منها وأسماء الفاعلين والمفعولين الجارية عليها وأسماء الأزمنة المأخوذة من ألفاظها (١) » .

وجاء بقية الكتاب هكذا دراسة مفصلة واعية شاملة للأبواب النحوية والصرفية التقليدية ومثلها الدراسة الصوتية التقليدية التى أبانت عن أحاطة عبد القاهر الواعية ، وقد ظهر ذلك جلياً فى غير موضع كما فى « باب الإمالة (٢) » وما عرض فيه من تفصيلات دقيقة على طول الصفحات وعرضها وكذلك ماجاء فى باب الإبدال والإدغام ... إلى آخره .

وقد وصف حاجى خليفة صاحب كشف الظنون نسخة خطية من المقتصد بقوله . « أوله أحمد الله عزت قدرته ، وفى آخره كتب : أتم عبدالقاهر كتابه فى شهر رمضان سنة ٤٥٤هـ وكتبه بخطه وقرأه عليه من أوله إلى آخره قراءة ضبط وتحصيل أحمد بن محمد الشجرى .

كما وصف صاحب الأنباه المقتصد وصفاً يفهم منه وجود نسخة غير هاتين ، وهى تلك التى تحدث عنها ابن عياض الشامى « الكفر طابى النحوى .

وعلق القفطى على المقتصد بقوله « وهو مقتصد من مثله على ما سماه » ولا يتفق هذا التعليق مع واقع الكتاب — لأن عبد القاهر مستفيض فى شروحه وتحليلاته وتعليقاته به وارجع إلى المقتصد لترى دليل ذلك . واقرأ شرحه لسطر واحد من إيضاح أبى على على سبيل المثال وليكن حديثه عن الحروف

---

(١) أنظر ورقة ص ٤٠ صفحتها الخلفية .

(٢) اقرأ من ورقة ٥٩ وما بعدها من المقتصد .

فبعد أن جاء بها كما ذكرها أبو على قال «وقال إن عدتها تسعة وعشرون حرفاً» — فقد تجاوز شرح هذا السطر أثنتى عشرة صفحة (١) .

٣ — الإيجاز :

وهو اختصار إيضاح أبي على الفارسي ووصفه صاحب كشف الظنون بقوله(٢) : إن أوله الحمد لله الذى تظاهرت علينا آلاؤه » .

ومنه نسخة مخطوطة بالمتحف البريطانى .

٤ — التكملة :

ولعبد القاهر كتاب يسمى « التكملة » وعلق عليه صاحب الأنباء بقوله : «وأن عبدالقاهر لوشاء لأطال». وأقول : ولعله تكملة للإيجاز على نحو ماصنع أبو على فى تكملته للإيضاح — أو على نحو ماصنع عيسى بن عمر الثقفى فى كتابه الإكمال حيث أكمل فيه ماجمعه فى كتابه « الجامع » وهما أول ما ألف فى النحو العربى على ما قيل — ولعله عرض فيه تكملة إيضاح أبى على نفسه (٣) .

٥ — التذكرة

ويحوى مسائل منثورة وهى غير معروفة وعلى مباحثها مختلفة . ولم تذكر كتب الطبقات شيئاً عن مادتها أوكنهها ويعلق عليها صاحب « الأنباه » بقوله : « ولعبد القاهر مسائل منثورة أثبتها فى مجلد هو له كالتذكرة . ولم يستوف القول حتى الاستيفاء فى المسائل التى سطرها وكلامه وغوصه على جواهر هذا الموضوع يدل على تبحره وكثرة اطلاعه » .

---

(١) أنظر المقتصد من ورقة ٢٠٨ .

(٢) نهر ٢١١ فى كشف الظنون ، إن عبد القاهر اختصر فيه كتاب الإيضاح .

(٣) التكملة لأبى على الفارسى حققها « كاظم بحر المرجان » رسالة ماجستير ، مخطوط بآداب القاهرة .

٦ — المفتاح :

على الرغم من أن كل الكتب التي ترجمت لعبد القاهر ذكرت اسم هذا المؤلف له إلا أنها لم تذكر طبيعة الموضوعات التي عالجها وفي محاولة مني لمعرفة كنه هذه الموضوعات وجدت في طبقات الشافعية (معلوم أن عبد القاهر شافعي) كتاباً اسمه : « مفتاح » ابن القاص — ووجدته يبحث في أمور فقهية (١) .

وليس هناك دليل على أن « مفتاح » عبد القاهر يعالج أموراً فقهية كما أنه لا يوجد ما يجعلنا نقول : أنه يبحث في قضايا لغوية فقد يكون « المفتاح » من مصنفاته التي تتصل بمذهبه الفقهي الشافعي ، وقد تكون اتجاهاته اللغوية غلبت عليه فجعلته يصنفه في بعض المباحث اللغوية ...

٧ — الجمل :

ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية بها بعض النقص ، وبالدار أيضاً مخطوط يسمى « الفاخر » في شرح جمل عبد القاهر — والفاخر هذا يحتوي على كتاب « الجمل » .

ويصف صاحب كشف الظنون « الجمل » وصفاً يطابق واقعه — و« الجمل » كما هو معلوم : كتاب في النحو يقال له أيضاً : «الجرجانية» يقع في خمسة فصول : الأول في المقدمات والثاني في عوامل الأفعال ، والثالث في عوامل الحروف ، والرابع في عوامل الأسماء ، والخامس في أشياء منفردة .

وقد ظفر هذا الكتاب بتقدير كثير من أعيان النحاة ، وقامت عليه شروح كثيرة منها :

١ — شرح السيد البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ .

---

(١) ٣/٢٣٩ عند الحديث عن الإمام أبي منصور البغدادي » وفي ص ٢٤١ قال ..في شرح المفتاح : في التسمية المسنونة في الوضوء » .

٢ ــ شرح ابن الخشاب البغدادى النحوى المتوفى سنة ٥٦٧ هـ (١) .

٣ ــ شرح البلنسى المتوفى بمرسية سنة ٥٨٥ هـ .

٤ ــ شرح ابن خروف المتوفى سنة ٦٠٩ هـ .

٥ ــ شرح الشريشى المتوفى سنة ٦١٦ هـ .

٦ ــ شرح ثلاثة لابن عصفور النحوى المتوفى سنة ٦٦٩ هـ .

٧ ــ شرح محمد بن على الغرناطى المتوفى سنة ٧٠٤ هـ .

وشروح غير هذه كثيرة بيانها بدار الكتب المصرية (٢) .

والجدير بالذكر أن لعبد القاهر نفسه شرحا لكتابه « الجُمَل » سماه .

٨ ــ التلخيص

وقد علق عليه الوزير القفطى بقوله : « أن عبد القاهر جرى فيه على عادته من الإيجاز » .

٩ ــ العوامل المائة فى النحو

وهو كما يقول عنه صاحب كشف الظنون « مشهور ومتداول » وقد لقى حظا كبيرا من العناية ، ونظم وشرح وترجم إلى التركية (٣) ونظم بها وشرح بها كذلك (٤) ــ ولقى عناية من أبناء الفارسية ــ وبدار الكتب

(١) حقق هذه النسخة وقدم لها وطبعها فى دمشق على حيدر سنة ١٩٧٢ م .

(٢) بدار الكتب المصرية شروح ثلاث لابن عصفور النحوى المتوفى سنة ٦٦٩ هـ ضمت ضمن شروح جمل عبد القاهر وحقيقتها شروح الجمل للزجاجى لا لجمل عبد القاهر . ومما تجدر الإشارة إليه أن الزجاجى أفرد كتابه « الجمل » لقواعد النحو والصرف أيضاً ، وقد حظى بشهرة مدوية لدقته ووضوح عبارته واستيعابه لما يحتاجه الناشئة أيضاً من النحو البصرى وقد ألحق به جزءا خاصاً بالخط والإملاء ــ والزجاجى فارسى الأصل أيضاً فهو من أهل « الضميرة » الواقعة بين ديار الجبل وديار خوزستان ونشأ « بنهاوند » جنوبى همدان ثم انتقل إلى بغداد .

(٣) ترجمة إلى التركية كمال الدين المدرس (كشف الظنون ١١٧٩) .

(٤) نظمه إلى التركية محمد بن أحمد الداعى المعروف بصوفى زاده الأورنوى المتوفى ١٠٢٤ هـ

المصرية منه نسخ متنوعة . من بينها المخطوط والمطبوع(١) والمشروح والمنظوم والمترجم فهناك :

١ — الفوائد العتابية فى حل العوامل المائة النحوية وهو شرح للعلامة محمد أبى القاسم العتابى على العوامل المائة للشيخ عبد القاهر الجرجانى (٦٥٠ مجاميع) .

٢ — نظم عوامل الإمام عبد القاهر الجرجانى للشيخ محمد بن حماد (٧٧ مجموعة) .

٣ — إعراب العوامل المائة تأليف شهاب الدين (٣١) ونسخة أخرى مثلها كتب فى نهايتها تمت كتابته سنة ٩٣٥هـ (٨٧م) .

٤ — إعراب العوامل المائة للجرجانى تاليف المولى عاشق قاسم الأزنيقى (٤٨م) ونسخ غير ذلك كثيرة .

أما الشروح فمثل :

(ا) شرح العوامل المائة للشيخ خالد الأزهرى الجرجاوى (١٧٩ نحو) .(١)

(ب) شرح العوامل المائة للسيد الشريف على بن محمد الجرجانى المتوفى سنة ٨١٦ هـ (٤٤٨ م) .

(ج) شرح العوامل المائة النحوية للشيخ يحيى بن نصوح بن إسرائيل .

١٠ — العمدة فى التصريف :

وذكرت بعض الكتب التى ترجمت له ومنه نسخة مصورة بمعهد مخطوطات جامعة الدول العربية — صورت عن نسخة بتركيا بمخطوطات النحاة . وهناك أبيات نظمها عبد القاهر فى الصرف التقليدى أيضاً وشرحها عمر الطرابيشى

---

(١) بمكتبة جامعة القاهرة نسخة كتب فى نهايتها طبع فى المطبعة العامرة فى أواخر جمادى الأول ١٣١٧ هـ . وفى أوله كتب ايكنجى طبعى دار الخلافة : العلية — مطبعة عامره ١٣١٧ فيأتى (٥) باره در .

حققت هذه النسخة وقدمتها مع كتاب شرح العوامل المائة للشيخ خالد الأزهرى الجرجاوى بعد تحقيقه أيضاً — نشر دار المعارف بمصر .

المدنى فى كتاب « شرح الراح فيما يتوصل به للعزى والمراح » (رقم ٣١ صرف دار الكتب) قال فى مقدمتها : (١)

« بعد البسملة والحمد ، والصلاة والسلام على النبى صلى الله عليه وسلم :
« رأيت أبياتاً مشتملة على ما بقى على حرف واحد من فعل الأمر للإمام العلامة الحبر البحر الفهامة سيدى عبد القاهر الجرجانى رئيس أهل الفصاحة والبلاغة صاحب التصانيف الجليلة لو لم يكن منها إلا كتابه الإعجاز والأسرار لكفاه نباهة ، فأحببت أن أتكلم عنها من حيث المعنى والإعراب والتصريف ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الجزء الموجود من مخطوط المقتصد بدار الكتب خاص بالصرف التقليدى أيضاً ، وإن كان به بعض الدراسات الصوتية . فتلك سنة الدراسة ومنهجها المتبع فى ذلك الحين وذلك عمل ومنهج جيد .

١١ – كتاب فى العروض :

ذكرته كتب الطبقات ، وهو يعرض لموازين الشعر وبحوره وقوافيه (٢) ولعله مثل كتاب العروض لابن جنى الذى صدرت له طبعة سنة ١٩٣٢م (٣). وقد عرض فيه بحور الشعر العربى وأبوابه وأوزانه ودوائره. فكلاهما يستقى من نبع أبى على الفارسى ويترسم خطاه .

وفى بعض مواضع من المقتصد لعبد القاهر أقوال تنبىء عن طول باع وتمكن من المعرفة العروضية وحسن استغلال هـذا العلم فى فروع المعرفة اللغوية الأخــرى – ظهر ذلك واضحاً فى باب الإدغام حيث عرض عبد القاهر فى حديث عارض لموازين الشعر والدراسات العروضية (٤) .

١٢ – المختار :

وهو مجموعة قصائد مختارة من دواوين المتنبى والبحترى وأبى تمام :

---

(١) حققتها وقدمت لها بمقدمة فى علم الصرف ونشرتها دار المعارف ١٩٨١ .
(٢) فوات الوفيات ٢/٢٩٧ .
(٣) حققه دكتور حسن شاذلى فرهود (طبعة أولى – بيروت ١٣٩٢ هـ) .
(٤) اقرأ مخطوط المقتصد ورقة ٢٠٦ – ٢٠٧ .

وقد نشره الأستاذ عبد العزيز الميمنى بعليكرة بالهند – فى كتاب « الطرائف الأدبية » بعد أن عنى بنسخه ومعارضته بالأصول وشرحه – وقامت لجنة التأليف والترجمة والنشر بطبعه .

١٣ – كتاب شرح الفاتحة :

وعلق عليه الدكتور أحمد أحمد بدوى رحمه الله بأنه كان يود أن يطلع عليه ليرى كيف طبق منهجه الذى ينادى به فى دلائل الإعجاز . وفى ظنى أن شرحه للفاتحة تقليدى وربما يدل أنه تحدث عن نظمها فى دلائل الإعجاز (١) .

١٤ – كتاب إعجاز القرآن الصغير :

ويسمى « المقتضب » .

١٦ – كتاب إعجاز القرآن الكبير :

ويسمى « المعتضد » .

وهما شرحان مختصران من حيث الحجم على مصنف إعجاز القرآن الذى ألفه الواسطى وأبو عبد الله محمد بن زيد الواسطى ، المتوفى سنة ست

---

(١) الدلائل ص ٣١٤ . ولكننى أرجح أنه عرض فيها لبعض القراءات على نحو ما نجد فى المحتسب لابن جنى فى سورة الفاتحة – حيث دارت خلافات بخصوصها وألمح عبد القاهر فى بعض مناقشاته فى الدلائل لها فقد اجتهد فى تأييد بعض قراءات ورفض أخرى مثل قراءة (الحمد له) بكسر اللام بدل ضمها – وشهد النحوى المصرى ابن النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ بأنها خاصة بلهجة تميم – وقد اجتهد الكوفيون فى تأييدها هى وأختها (الحمد لله) بضم لام الله – وعاب البصريون هذه القراءة التى هى قراءة زيد بن على المتوفى سنة ١٢٢ هـ ورؤبة بحجة أنها سقطت من الاستعمال ومصطدمة مع قواعد الإعراب .

(أنظر المحتسب لابن جنى فى سورة الفاتحة . وانظر الإنصاف لابن الأنبارى ص ٢٧ ، و٣١٠ / ٣١١ / ٣١٥) .

ولابد أن عبد القاهر له رأى فى هذه القضية وألف تفسيره فى سورة الفاتحة من أجلها.

وثلاثمائة للهجرة . ولم يعلم لهذين المصنفين مكان ولم يهتد لكتاب الواسطى غير أنه يعد من أوائل الكتب التي اختصت بدراسة إعجاز القرآن الكريم وسميت بذلك الاسم – وقد ذكره بن النديم فى الفهرست وابن العماد فى الشذرات (٢٩٩/٢) وحاجى خليفة فى كشف الظنون . وفى اهتمام عبدالقاهر بهذا المصنف وتأليفه عليه دلالة على أنه كان يتتبع المنبع الأصلى لكل ما يعرض له ضاربا صفحا عما يتعصب له غيره من اتجاه مذهبى أو فرقى فالواسطى معتزلى وعبد القاهر أشعرى ولكن عبد القاهر يتتبع النبع ويبحث عن الأصل .

١٦ – كتاب الرسالة الشافية :

وهو مطبوع متداول (ضمن ثلاث رسائل) فى إعجاز القرآن الكريم – وقد ضمنها عبد القاهر خلاصة فكرته فى إعجاز القرآن الكريم وهى بمثابة تمهيد لنظريته فى دلائل الإعجاز .

١٧ – دلائل الإعجاز :

وهو صنو .

١٨ – أسرار البلاغة :

وأراهما متكاملين – وقد اعتمدت بعض فصول الكتاب عليهما فقد أودعهما عبد القاهر خلاصة فكرته وجوهر نظريته فى دراسة المعنى اللغوى – ومعانى النحو » وهما مطبوعان متداولان وقد نشرهما أول الأمر السيد محمد رشيد رضا – وذلك بعد أن اهتم بهما وأعطاهما قدرهما الشيخ الإمام محمد عبده ودرسهما لطلابه بالأزهر وأقام عليهما تعليقات وشروح قيمة ونالا من الدارسين المحدثين قدراً من العناية لائقاً بهما .

وتبرز جوهر أفكار الدلائل فى فصل الدراسات الصرفية والنحوية . أما فصل المعنى فتبرز فيه خلاصة أفكار عبد القاهر فى الأسرار وما يتصل بها فى الدلائل.

وفى ظنى أنّ أسرار البلاغة أسبق إلى الظهور من دلائل الإعجاز يتضح ذلك من بعض إحالات له فى الدلائل ، نجد موضوعاتها فى الأسرار مثل حديثه عن قضية النحو فى الكلام وتشبيه بالملح فى الطعام ، ومثل حديثه عن الاستعارة وسائر ما يجرى مجراها . وشروطها ...

وكان منطق الأمور يقتضى أن يكون الدلائل أسبق إلى الظهور حيث إن دراسة المعنى اللغوى وقضاياه ومشاكله تتلو دراسة المعنى النحوى وقضاياه وأما عن سر الخلاف بين الدارسين حول أيهما أسبق ؟

فلذلك عدة أسباب :

وأرى أن المسألة جديرة بوقفة موضوعية مستأنية يسلط من خلالها الضوء على بواعث الخلاف ونتائجه ويقطع فيها برأى فصل – والأمر عندى على النحو الآتى :

إن من يقرأ فى تؤدة يجد أن إحالات عبد القاهر لها أثرها إلى حد بعيد فى هذا الخلاف ، وأن النظرة السريعة والانخداع بإيحاءاتها هى التى أوجدت هذا الخلاف وأعانت عليه . ومن أمثلة – تلك الإحالات قوله فى الدلائل : وضربوا المثل بالملح كما عرفت » وقضية الملح سبق القول فيها فى الأسرار ومن هنا يظن ظان أن الأسرار أسبق .

ثم يجىء فى الدلائل أيضاً ويقول عند حديثه عن الاستعارة » فى الاستعارة علم كثير ولطائف معان وسنقول فيها إن شاء الله فى موضع آخر فيفسر بعضهم الموضوع الآخر بأنه الأسرار ويحكم بأن الدلائل أسبق (٢) ..

---

(١) يرى الأستاذ أمين الخولى أن القطع فى هذا الموضوع برأى أمر صعب . ويرى الدكتور أحمد بدوى أن الدلائل أسبق ، أن ما جاء فى الأسرار من حديث عن النظم إن هو إلا تلخيص لاكتمال النظرية واختلف الدكتور غنيمى هلال والدكتور محمد خلف الله أحمد حول أيهما أسبق . فالدكتور خلف يرى أن الأسرار أسبق ، بينما يرى الدكتور غنيمى أن الدلائل أسبق وهكذا الخلاف .

(٢) الدكتور محمد خلف الله أحمد من ص ١٠٧ إلى ص ١٠٩ واقرأ الفصل الرابع فى كتابه من الوجهة النفسية تحت عنوان (المشرع النفسى فى بحث أسرار البلاغة) من ص ١٠٦ إلى ص ١٦٤ —

وعندى أن الأمر لا يبين بتلك الإحالات وإنما من خلال تتبع دقيق فهو مثلا يقول فى ص ٦ من الدلائل « وضربوا المثل بالملح كما عرفت » وقضية الملح سبق القول فيها بتفصيل فى الأسرار ص ٥١ وما بعدها .

يؤيد ذلك قوله عند حديثه عن المجاز « فصلت القول فى موضع آخر » وبالبحث يتبين أنه مفصل فى الأسرار بدليل تعليق الشيخ رشيد رضا الناشر فى الهامش بقوله « يقصد الأسرار » يؤيد ذلك أيضاً ما جاء قرب نهاية الأسرار رأى فى ص ٢٥٩ حيث يقول « وهذا شىء عرض ولاستقصائه موضع آخر إن وفق الله » ونجده يأتى به مفصلا فى الدلائل .

ومن هنا فالرأى الذى يؤيده البحث هو أن الأسرار أسبق وتليه الرسالة الشافية أما الدلائل فهو عندى آخر ما أنتج عبد القاهر وانضج ما أنجز طيلة حياته كما أنه تطورُ دراسةٍ طبيعية عنده وطول نظر له .

وأود هنا أن أشير إلى أن تحقيق الكتابين غير سوى وأن فى جمعهما خلط ، وأن قطعاً منهما ناقصة يشهد بذلك التفكك فى الدلائل والأسرار معاً والإعادة والتكرار فيهما — والبعد عن التسلسل المنطقى فى كثير من المواطن وليستقيم قول عبد القاهر فيها لابد من حذف العناوين التى وضعها الناشرون فهى فى كثير من الحالات مضللة وتمثل أفكارا جزئية يضيع بسببها جوهر فكرة الشيخ ومعالم نظرياته المتكاملة . مع الاستعانة بالأصول المخطوطة من جديد مع ملاحظة وجوب الربط بين الموضوعات فى الأسرار والدلائل والرسالة الشافية . والصبر وطول النظر كفيلان بأن يضعا الأمور فى موضعها التى وضعها فيها صاحبها .

— وقد ربط القضية بمنزع نفسى عند الشيخ فرأى أن الدلائل كتاب عام فى النظرية أما الأسرار فبحث خاص وأيد فرضه هذا بأن تأثر عبد القاهر بالدراسات اليونانية أظهر فى الأسرار منه فى الدلائل وهذا الدليل عليه لا له .

الدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر

يعرض الشق الثانى من التمهيد للدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر .

وعلى الرغم من أن الاهتمام هنا كان منصبا على ما قبل عبد القاهر من دراسات إلا أنه وضح فيه وعنده كثير من القضايا التى عدت ضرورة حيوية للبحث وألقت كثيرا من الضوء على ما تبع ذلك من فصول :

وجاء الحديث فى هذا القسم من التمهيد على النحو الآتى :

أنصف الباحثون المحدثون لغويى العرب القدماء ، وقرروا أنهم بذلوا الجهد الخارق فى خدمة اللغة — وأنهم بحثوا فى كل جوانب لغتهم ونظروا فيها نظرات عميقة(١) .

وقد كان القرآن الكريم الذى « عد مفجر العلوم ومنبعها(٢) » حافزهم فى تلك الدراسات فقد التفت حوله الدارسون وبرعوا فى طوائف مختلفة من المباحث الأدبية واللغوية والقراءات القرآنية ..(٣)

ولأن القرآن الكريم معجز بنصه كان ذلك سببا فوق كل الأسلوب فى

---

(١) دكتور كمال بشر : دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ١٥ ، ٥١ ، ٨٣ . وانظر : اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان، ص ٦٢ . واقرأ اللغة والنحو بين القديم والحديث لمحة من فضل علمائنا السابقين للأستاذ عباس حسن .

(٢) أنظر : الإتقان فى علوم القرآن لجلال الدين السيوطى ، ص ٢ وما بعدها .
واقرأ : إعجاز القرآن والبلاغة النبوية للرافعى مصطفى صادق ، ص ١١٤ (طبعة بيروت)

(٣) من يتدبر القراءات فى القرآن يجد أن المغايرة قد تكون :
(أ) إما تغير فى الحركات .
(ب) أو تغير فى الأبنية والصيغ .
(ج) أو تغير فى الأصوات .
(د) أو تغير فى الألفاظ وكلها مباحث فى الدراسات اللغوية .

دراسته لمعرفة ما كان به معجزا ، فقد أعجز الإنس والجن على سواء ... ولعبد القاهر وصلت تلك الدراسات وكان له فى هذا الفرع منها دوره(١) :

ولطول مدارسة القرآن الكريم ، ولعوامل كثيرة ظهر علم النحو ، فأوائل النحاة كانوا من القراء أو ممن عنوا بالدراسات القرآنية ، ومن أمثلتهم فى ذلك : عبد الله بن إسحق الحضرمى وأبى عمرو ابن العلاء والخليل ابن أحمد وغيرهم من البصريين — ومن الكوفيين على بن حمزة ، ويحيى ابن زياد الفراء وغيرهم .

وتنوقل النحو إلى أن وصل إلى عبد القاهر — فعن أبى الأسود أخذه نصر بن عاصم ، وأخذه عن نصر أبو عمرو بن العلاء ، وأخذه عن أبى عمرو الخليل ، وعن الخليل ويونس بن حبيب أخذه سيبويه وعنه أخذه الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة وعن الأخفش أخذه أبو عثمان بكر ابن محمد المازنى الشيبانى ، وأبو عمر الجرمى ، وأخذه عنهما المبرد أبو أسحق الزجاج ، وأبو بكر بن السراج وأخذه عن ابن السراج أبو على الفارسى وعن أبى على أخذه على بن عيسى الربعى ، وأبو الفتح عثمان ابن جنى ، وأبو الحسين محمد بن الحسين محمد بن عبد الوارث الفارسى النحوى ابن أخت أبى على الفارسى نزيل جرجان وشيخ عبد القاهر الجرجانى فى النحو وعلوم اللغة(٢) .

وانبثق عمل اللغويين منذ بدايته عن الأثبت فى الأثر والأصح فى النقل والرواية ، فقد كان مرتبطا بالقرآن الكريم وتلاوته ، وتلاوة القرآن الكريم سنة يجب قبولها والمصير إليها ، ولذا جاء عملهم يكاد يكون وصفا

---

(١) سبق أن بينا أن لعبد القاهر مصنفات فى هذا منها : إعجاز القرآن الكريم ، والصغير وله الرسالة الشافية ، وتفسير سورة الفاتحة ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة .

(٢) ورقة ٣ من مخطوط الفاخر لخالد الأزهرى — وانظر مقدمة الناشرين لسر صناعة الإعراب لابن جنى .

لظواهر اللغة لا فرضا لقواعدها ، ومن هنا رأى بعض الباحثين أن وظيفة اللغوى لم يفهمدا على حقيقتها أحد مثلما فهمها وطبقها سلفنا الصالح(١) .

ولأن نصوص القرآن مصدر تلك الدراسات ومادتها والقرآن نص لغوى بلسان عربى مبين انتقل اللغويون إلى حقل اللغة المدروسة وعاشوا فى البادية وشافهوا الاعراب وجمعوا منهم مادتهم وتواصوا بالاستماع إليهم(٢) — وهذا المبدأ الجيد سبقوا به العالم » إذ كانت الرحلة إلى مضارب القبائل أمرا ضروريا ومنهجاً متبعاً لم يختلف عنه أحد من السابقين(٣) . فهم حددوا دائرة الأخذ والتلقى فى عدد من القبائل(٤) ، كما أنهم حصروا فترة زمنية تنتهى عندها شواهدهم(٥) .

وهذا العمل الجيد من وجهة نظر الدرس اللغوى الحديث(٦) به بعض الثغرات على الرغم من تضمنه مبادئ ثلاثة قيمة هى :

١ — مبدأ الأخذ بالمشافهة والنزول إلى البيئة المعنية .

٢ — مبدأ الاعتماد على اللغة المنطوقة بما تحويه من دفء للحقيقة وتمثيل للواقع .

٣ — مبدأ تحديد عدد القبائل أى تحديد بيئة اللغة موضوع الدرس عند بعض الدراسين منهم .

---

(١) دكتور صبحى الصالح : دراسات فى فقه اللغة ، ص ١٢ .

(٢) جاء فى أنباه الرواة ٢/٢٥٨ سأل الكسائى الخليل ، وقد بهره كثرة ما يحفظ . من أين أخذت علمك هذا ؟ .. فأجابه من بوادى الحجاز ونجد وتهامة . وجاء فى البيان والتبيين ١/١٨٠ قال أحدهم : أنا أقول : إنه ليس فى الأرض كلام هو أمتع ولا أنفع ولا آنق ولا ألذ فى الأسماع ولا أشد اتصالا بالعقول السليمة ولا أنتق للقلوب ولا أجود تقويماً للبيان من طول استماع حديث الأعراب الفصحاء .

(٣) دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ٦٢ .

(٤) أنظر الاقتراح لجلال الدين السيوطى ، ص ١٩ ؛ والمزهر ١/١٢٨ ؛ وخزانة الأدب ١/٨ ؛ ومجلة المجمع اللغوى القاهرى ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .

(٥) السابق .

(٦) تلخيص وجهة نظر أستاذنا الدكتور كمال بشر (دراسات فى علم اللغة ، ص ٦٢ — ٦٣ القسم الثانى) .

ومن ثمراته على سبيل المثال : بالنسبة للمبدأ الأول : لم يقتصروا على الاستماع فكانوا أحيانا يملئون الثغرات بالالتجاء إلى القياس أو الافتراض .

وأما تحديد القبائل فكان تحديداً واسعا ، فلم تكن تلك القبائل تقطن حيا واحداً ، ولا أحياء متجاورة بل كان بعضها ينتمى إلى مناطق بعيدة مترامية مما يفرض اختلافا لغويا تبعا للاختلاف الجغرافى .

وقد أجاز بعضهم الأخذ عن أى عربى بغض النظر عما ينتمى إليه من بيئة جغرافية(١) »

ووسع لغويو العرب مادة دراستهم باتجاههم شطر لغة العرب واعتمادهم على فصحاء العربية ، بل وعلى الفصحاء فى العربية من غير العرب ومن الأمثلة :

- أبو عمرو بن قائد الأسوارى الأعجمى الذى كان يونس بن حبيب يحتج بكلامه(٢) .
- موسى بن سيار الذى كان يجلس فى مجلسه المشهور به ويقعد العرب عن يمينه والفرس عن يساره ويقرأ الآية من كتاب الله ويفسرها للعرب بالعربية ثم يحول وجهه للفرس ويفسرها لهم بالفارسية فلا يدرى بأى

---

(١) أنظر : دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ٦٢ – ٦٣ .

يفتخر العالم اللغوى البصرى أبو الفضل الرياشى الذى مات عن ثمانين عاماً عند استيلاء الثوار من الزنج على البصرة سنة ٢٥٧ هـ ، يفتخر بأن البصريين أخذوا اللغة عن البدو الخلص حرشة الضباب وأكلة اليرابيع على حين أخذها الكوفيون عن أنصاف الأعراب أهل السواد وأصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز – أنظر نزهة الألباء لابن الأنبارى ص٢٦٣ ؛ والسير فى أخبار النحويين البصريين للسيرافى ، ص ٩٠ ؛ والفهرست لابن النديم ص ٨٦ ، والعربية ليوهان فك ص ١٢٢ .

(٢) البيان والتبيين للجاحظ ، ج ١ ، ص ١٣٩ ؛ وانظر مدرسة الكوفة ومنهجها فى اللغة والنحو للدكتور المخزومى " goldziher, Muh Studien p 162 "

والمنية والأمل لمرتضى ص ٣٥ .

اللسانين هو أبين(١) .

• والحسن البصرى المتوفى سنة ١١٠ هـ قد كان إبنا لأحد أسارى الحرب فى مدينة (ميسان) وقد احتج بكلامه أبو عمرو بن العلاء وروئية ووضعوه بجانب الحجاج(٢) .

ومع ذلك : ظل جمع المادة واستقرائها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها ثم وضع القوعد التى تصف جهات المشركة بين المفردات بتم كله على وضع يثير الإعجاب ، وقد بذل فيه من الجهد ، اسوف يظل أثره ملحوظا أبد الدهر(٢) » . غير أنه بسبب حصر الفترة الزمانية التى تنتهى عندها شواهدهم بينما كان عليهم الاستمرار فى دراسة اللغة مع عدم تجدد الشواهد فى أيديهم : « وجدوا أنفسهم فى موضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ماوضعه السلف من قواعد فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادة اللغة ، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء لأن السلف فى نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية ، وأوقفوا العمل فيها برفض الجديد من الشواهد ، وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة ، وبدأت التمرينات العقلية فى تركيب الجمـــل ، وبدأ القول بالوجوب والجواز وأصبحت القواعد سيدة النصوص(٣) » . وكان من الممكن تلافى كل هذا لو أنهم صنعوا ماصنعه دارسو الأدب من تسجيل ظواهره فى أعصره المختلفة ، ومن هنا فقد فاتهم أن يهتموا بدراسة اللهجات على مستوى الدراسة الوصفية على الرغم من اعترافهم : «بالخلافات اللهجية المتعددة الموجودة فى مختلف القبائل ولدى شعرائها ، وتربنا روايات القرآن الكريم فيضاً كبيراً(٤) .

(١) أنظر : الكامل للمبرد ص ١٢٠ ، وأخبار البصريين للسيرافى ، ص ٨٠ ، والبيان والتبيين للجاحظ ، ١ ، ص ٦٨ ؛ جـ ٢ ، ص ٤ . واقرأ العربية ليوهان فك ص ٣١ وإن كان الجاحظ وصف قراءتين للحسن البصرى بأنما خطأ صراح إلا أن فى قوله نظرا : إحداهما : « ومـا تنزلت به الشياطون » والأخرى (صادى) بدل (صاد) الآية الأولى من سورة ص .

(٢) دكتور تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٦٤ .

(٣) دكتور تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٥٢ .

(٤) ليتودور نولدكه : اللغات السامية ، ترجمة د. رمضان عبد التواب ، ص ٧٥ .

غير أن لربط الكلام بمقام استعماله فضل كبير لا ينكر لهم . وإن كان قد غلب عليهم منهجهم : فاتجهت عنايتهم بنحو الصحة والخطأ ، أو نحو الجودة وعدمها(١) » أضف إلى هذا أن الاتجاه الوصفى غلب على بعض مباحث هم فى اللغة بل على بعض مصنفات لهم بأكملها . وإن كانت على حد قول عالم باحث : « قلة ظهرت فى أول عهد العرب بهذه الدراسات قامت على الوصف فى كثير من أبوابها ، ولم تقع فى المعيارية حين وقعت فيها إلا من قبيل التوسع فى التعبير من ذلك : كتاب سيبويه ، وكتابا عبد القاهر الجرجانى أسرار البلاغة ، دلائل الإعجاز(٢) » .

علة ما أصاب منهجهم

ما أصاب منهجهم راجع لعلل واعتبارات منها : أن المناطقة من الشعوبيين وأصحاب الثقافة اليونانية من المسيحيين كانوا يزرون على لغة العرب ونحوها مما قاد النحاة إلى ما انتهوا إليه للتخلص من تهمة اللفظية التى رمى بها النحو العربى(٣) .

فيذهب التنوخى ص ٦ من كتابه الأقصى القريب فى علم البيان فيما ينقله عنه الأستاذ أمين الخولى ، إلى أن النحو أحكم وأعم من المنطق . يقول التنوخى : « ونظير القضية فى إصطلاح أهل النحو الجملة ولا فرق بين الاصطلاحين كما يقول بعد ذلك إلا أن أهل المنطق يتكلمون عن المعانى مستتبعة للألفاظ ، وأهل النحو يتكلمون عن الألفاظ مستتبعة للمعانى ، والجملة أعم من القضية لأن الجملة منها ما يحتمل الصدق والكذب ومنها مالا يحتمله وهى الجملة

---

(١) دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ٦٤ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٣ .

(٣) اقرأ المقابسات لأبى حيان التوحيدى ، ص ٧٥ ؛ والإمتاع والمؤانسة : ١٠٨/١ . وقد جاء فى حاشية العطار على شرح مقولات السجاعى « طبق النحاة المقولات العشر على أبواب النحو وهى : الجوهر ، الكم ، الكيف ، الزمان ، المكان ، الإضافة ، الوضع ، الملك ، الفاعلية ، والقابلية . وانظر مناهج البحث للدكتور تمام حسان من ص ١٦ إلى ص ٢٥ .

الطلبية الإنشائية ، والقضية لا تخرج عما تحتمل الصدق والكذب(١) .

بل أن السيرافي يذهب إلى أن النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة(٢) . وأدلى الشعراء في هذه القضية بدلوهم :

قال عمار الكلبي :

كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم   وبين قوم على إعرابهم طبعوا(٣)

فلا غرابة بعد ذلك عندما نراهم يريدون لقواعدهم دقة المنطق ، وأن تكون مثله جامعة مانعة ، ولا غرابة أيضاً عندما يحاولون إخضاع المتكلمين للمنطق النحوي(٤) . فكما يقول السيوطي « علم مقاييس كلام العرب هو النحو » فكل كلام لابد أن يرد إلى النحو ويقاس عليه(٥) .

وقد كانت ثقافة اللغويين شاملة تجمع إلى جانب علوم اللغة علوم الدين والمنطق والفلسفة والكلام إلى حد أنه ساد قول وشاع بأنه لا يجترىء على

---

(١) البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها ، ص ٢٦ .

(٢) أنظر : المقابسات ، والإمتاع والمؤانسة ، وحوليات آداب عين شمس ، ص ٣٩ مقال د. مصطفى ناصف .

(٣) معجم الأدباء لياقوت ، ج ٥ ، ص ٢٦ . واقرأ بقية أبياته في هذا الصدد .

(٤) من الأمثلة على ذلك مادار بين عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي والفرزدق ، عندما حكم الفرزدق بقوله : « علينا أن نقول وعليكم أن تعربوا » . ومثله أيضاً ما دار بين الخليل ومحمد بن مناذر الشاعر البصري عندما قال له الخليل : « إنما أنتم معشر الشعراء تبع لي وأنا سكان السفينة إن قرظتكم ورضيت قولكم نفقتم وإلا كسدتم » .

أنظر : الشعر والشعراء ، ج ١ ، ص ٣٥ تحقيق أحمد محمد شاكر . وأنظر الموشح للمرزباني في مآخذ العلماء على الشعراء (ص ٩٩ وما بعدها) ط السلفية ١٣٤٣ هـ وجاء في ص ٢٤٦ أن الخصومة التي كانت بين الفرزدق وعبد الله بن أبي اسحق الحضرمي إنما كانت بين بشار والأخفش . ونقل أبو العلاء أنها كانت بين بشار وسيبويه . أنظر رسالة الغفران ص ٢٤٩ ط ٥ ذخائر . وانظر لغتنا والحياة للدكتور عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) ص ٥١ ، دار المعارف ١٩٧١ م .

(٥) الاقتراح لجلال الدين السيوطي ، ص ٦ .

الخوض فى علم الكلام إلا فلسفى أو متفلسف (١) — وأثر شمول الثقافة فى منهج البحث اللغوى .

وأثمر الخوض فى المباحث الفقهية والدراسات الكلامية والفلسفية نظرية العامل — وكل اللغويين كان فقهيا على مذهب متكلماً على طريقة واستمر ذلك إلى مابعد عصر عبد القاهر ؛ وقد كان عبد القاهر فقيهاً على مذهب الشافعى ، متكلماً على طريقة الأشعرى وسنلقى ضوءاً على نظرية العامل لأهميتها ، ولصلتها بما نحن بصدده وذلك على نحو ماهو آت :

نظـــرية العامـــل

أشار ابن جنى فى خصائصه صراحة إلى أن النحويين استفادوا من المتكلمين فكرة العامل ، وفى هذا ما يدل على أن الفكرة معروفة فى التراث وليس هناك مايدعو لأن يدعى بعضهم أنه صاحب الكشف عنها(٢) . يقول ابن جنى :

« واعلم أن علل النحويين وأعنى بذلك حذاقهم المتقنين ، لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين(٣) » — فالتأثر بعلم الكلام أثمر نظرية العامل .

فالعامل مع المعمول كالعلة مع المعلول وكما لا يفصل بين العلة ومعلولها فاصل كذلك العامل والمعمول إلا فى مواضع قد استثنيت لدليل راجح .

وكما لا يجتمع على المعلول الواحد علتان ، كذلك المعمول لا يجتمع عليه عاملان .

---

(١) البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها للأستاذ أمين الخولى .

(٢) على نحو ما صنع الدكتور على أبو المكارم فى كتابه (الظواهر اللغوية) .

(٣) الخصائص لابن جنى ١/٤٨ ؛ وانظر : فقه اللغة المقارن ، ص ٧٥ للدكتور إبراهيم السامرائى .

وإن عاملان اقتضيا فى اسم عمل　　قبل فللواحد منهما العمل(١)

وأسرف اللغويون على أنفسهم فى كل ماترتب على نظرية العامل من تأويلات وافتراضات وتقديرات ، وظهرت محاولات إصلاح وكان ذلك قبل ابن جنى بل قبل أبى على الفارسى نفسه ، فإن موقف أبى عمر الجرمى والمبرد يعد نقطة بدء فى هذه المحاولة - فقد منع الجرمى إجراء التنازع فى الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة لعدم مجىء ذلك عن العرب ، ولأنه يؤدى إلى صور معقدة . وقد عرض المبرد نماذج مختلفة من هذا فى كتابه المقتضب(٢) .

ولا يغيب عن البال أن الافتراضات العقلية والتمارين غير العملية موجودة منذ الخليل ولها أمثلة فى كتاب سيبويه من ذلك نرى سيبويه يسأل الخليل عن رجل يسمى « أولو » من قوله عز وجل : « نحن أولو قوة وبأس شديد » أو سمى « ذوو » من قولهم « ذوو عزة » وكيف يجرى إعرابها حسب الموقع ؟ .

ويجيب : أقول : هذا ذوون - وهذا أولون - لأنى لم أضف « أى لم أتبعها المضاف إليه » . وإنما ذهبت النون من الإضافة (٣) كما يسأله عن رجل يسمى « يرمى » أو « رمى » - ويجيب : أنه نه لأنه إذا صار إسما فهو بمنزلة قاضى (٤) .

ويرى عالم باحث : أن النحاة عمموا ذلك فيما بعد واتسعوا فيه : إظهاراً للمهارة وتدريباً للناشئة (٥) .

---

(١) اقرأ كتاب الظواهر اللغوية فى التراث النحوى للدكتور على أبى المكارم من ٨٩ - ٩١.

(٢) المقتضب للمبرد ٢/٤٢ . وانظر المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف .

(٣) الكتاب لسيبويه ٢/٤٢ . وانظر المدارس النحوية د. شوقى ضيف ، ص ١١٤ .

(٤) الكتاب لسيبويه ٢/٥٨ .

(٥) دكتور شوقى ضيف : المدارس النحوية .

وهكذا بالغ اللغويون فى مثل هذا وأسرفوا فى كل ما ترتب على نظرية العامل وغيرها من تأويلات وافتراضات وتقديرات ، وقدروا عوامل لو أنها ظهرت لتغير مدلول الكلام (١) .

وارتفعت الصيحات التى تزهد فى النحو لما فيه من مسائل عويصة تجشم الفكر وتكد الذهن وتضيع الوقت ، وظهرت محاولات إصلاح وكانت محاولة أبى على الفارسى ، فقد ألف مصنفه ، «مختصر عوامل الإعراب(٢) .

وحاول تلميذه ابن جنى بدوره أن يشرح الهدف من نظرية العامل ليخفف اللغويون من التقديرات والتأويلات والتعقيدات – فنبههم إلى أن الذى قصد من وراء نظرية العامل هو التيسير والتسهيل ، وأما القول عن العامل اللفظى والمعنوى فلبيان أن بعض العمل يأتى بلفظ معه ، وأما الحقيقة ومحصول الحديث فإن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره – وإنما قالوا : لفظى ، ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ أو اشتمال المعنى على لفظ ، وهذا واضح (٣) .

وطالعنا عبد القاهر فى هذه القضية بتفسير نظرى مشفوع بتطبيق عملى حتى يضع التطبيق العملى فى متناول التفسير النظرى وكان ذلك فى مؤلفيه : « العوامل المائة والجمل .

وتلقف ابن مضاءة القرطبى هذا من المشرق وأخرج كتابه : « الرد على النحاة » وفيه يقول : « قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى عنه النحوى ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه . وضرب على ذلك كثيراً من الأمثلة ، وهو على حق فيما ذهب إليه .

غير أن ابن مضاء إن كان قد عاب على المشارقة نحوهم وانتقص منهجهم

---

(١) صفحة ١٨ من كتاب الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبى ، تحقيق د. شوقى ضيف .

(٢) ومن قبل نادى الفراء بإلغاء نظرية العامل أصلا : أنظر كتاب أبى زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة من ص ٤٢٣ – ٤٣١ للدكتور أحمد مكى الأنصارى .

(٣) الخصائص لابن جنى ١/١٥٥ .

فإن ذلك لمنافسة بين المشارقة والمغاربة ولاعتبارات مذهبية (١) .

أما الاتجاه المنهجي عند الأندلسيين فلم يكن مختلفاً عنه في المشرق على الرغم من تقسيم الباحثين — لغوي العرب مدارس واتجاهات . فإن أهل الأندلس نزعوا في بادىء أمرهم المنزع الكوفي ؛ ثم عادوا واتخذوا الاتجاه البصري . يقول في ذلك عالم باحث : « أول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي : « الزبيدي » جوذي بن عثمان المورودي الذي رحل إلى المشرق وتتلمذ للكسائي والفراء ، وتوفي سنة ١٩٨ هـ — وعاصره أبو عبد الله محمد ابن عبد الله الذي رحل إلى المشرق وأخذ عن عثمان بن سعيد المصري « المعروف بورش وأدخل قراءته إلى الأندلس. وكان بصيراً بالعربية(٢) ثم يضيف « ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري حتى أواخر القرن الثالث الهجري حين رحل » الأفشيق بن هاشم المتوفى سنة ٣٠٧ هـ إلى مصر وأخذ كتاب سيبويه عن الدينوري بمصر (٣) .

وحتى بعد دعوة ابن مضاء لم يختلف المنهج الأندلسي عن المشرقي فابن أبي الربيع م.(٦٨٨)هـ وابن الحاج الأندلسي ،م(٦٥١) هـ تلميذا الشلوبين(٤) وابن هشام الخضراوي م سنة ٦٤٦ هـ تلميذ ابن خروف كان جهدهم منصباً على مصنفات المشارقة مثل شرح إيضاح أبي على الفارسي وشرح شواهده — أو شرح كتاب سيبويه ، أو شرح جمل الزجاجي — الخ .

---

(١) كان ابن مضاء ظاهري المذهب ، بل كان حجة في الفقه الظاهري والحديث ؛ وولاه الموحدون قضاء فاس وأخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه وتوفي سنة ٥٩٢ هـ — وهو أبو العباس أحمد عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي . أنظر في ترجمة ابن مضاء : بغية الوعاة ص ١٣٩ ؛ وروضات الجنات ص ٨٢ ؛ والديباج المذهب لابن فرحون ص ٤٧ ؛ والتكملة لابن الأبار رقم ٢٣٤ ؛ وبغية الملتمس للضبي ص ١٩٢ .

(٢) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ، ص ٢٧٨ — ٢٨٩ .

(٣) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ، ص ٢٨٩ .

(٤) أنظر بغية الوعاة ؛ ص ١٥٦ ، ٣١٩ ، ٣٥٤ .

المدارس اللغوية

طاب لكثير من الباحثين أن يقسموا لغويى العرب مدارس واتجاهات واختلف الأقدمون والمحدثون حول هذا التقسيم :

ويتضح هذا التقسيم فى الفهرست لابن النديم ، وفى طبقات النحويين واللغويين للزبيدى وغير ذلك .

وعلى سبيل المثال عدّ الزبيدى مدارس النحو حسباً تتمثل فى البصريين والكوفيين — والمصريين — والقرويين — والأندلسيين (١) على حين جعلها العكبرى ثلاثاً حيث يقول : « النحويون جنس تحته ثلاثة أنواع (٢) . مدنيون — كوفيون — بصريون .

وألف أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنبارى كتابه : « الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » .

وألف أبو الحسن بن كيسان مصنفه : « المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه الكوفيون والبصريون ، كما ألف أبو البقاء العكبرى كتابه التبيين (٣) فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » وصنع صنيعهم السيوطى فى كتابه : « الأشباه والنظائر » .

وأما بالنسبة للمحدثين فكثيرون فرّقوا منهجياً بين لغويى العرب — على نحو ما صنع ذلك د. مهدى المخزومى — فإنه يرى وجود مدرسة كوفية ذات منهج واتجاهات وأسس فى مقابل المدرسة البصرية يشهد بذلك مصنفه « مدرسة الكوفة ومنهجها فى اللغة والنحو » ويشاركه الرأى . د. عبد الرحمن السيد كما يتضح ذلك من مصنفه « مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها » .

وذهب آخرون إلى ما هو أبعد من ذلك وأعمق إلى وجود مذاهب

---

(١) السابق . وانظر المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف .

(٢) أنظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدى (ط أولى) واقرأ صفحات ٢٢٣ ، ٢٤٥ ، ٢٧٥ .

(٣) شرح اللمع ص ١ (مخطوط رقم ٥ م) دار الكتب المصرية .

(٤) الفهرست لابن النديم ص ٢١٠ . ومعجم الأدباء ١٧/١٢١ .

وتيارت مذهبية داخل المدرسة الواحدة . فيرى فى المدرسة البصرية وحدها ثلاثة تيارات مذهبية :

١ ـ التيار القياسى .

٢ ـ التيار المنهجى .

٣ ـ التيار الخليلى (١) .

كما فرق يوهان فك منهجياً بين البصريين والكوفيين ـ ومما يراه :

« أن علماء البصرة كانت لهم مذاهب معتمدة فى القياس النحوى تختلف عن مذاهب الكوفيين » .

كما سلك كل من القبيلين فى تفسير الظواهر اللغوية طريقاً خاصاً (٢) « على حين يزعم » فايل « بأن الكوفة لم تكن لها مدرسة خاصة (٣) .

وجعل الدكتور شوقى ضيف مدارس النحو خمساً ، بصريون وكوفيون وبغداديون ـ وأندلسيون ـ ومصريون (٩١) .

ويرى الدكتور كمال بشر أنه ليس لأى من المدرستين الكبيرتين البصرة والكوفة من منهج - بالمعنى الدقيق . وإنما لكل منهما مجموعة من الاتجاهات التى يغلب بعض معين منها على مدرسة دون الأخرى ـ وأن المدرستين جميعاً قد خرجتا عن حدود المنهج الصحيح فى كثير من النقاط « ويرى » أن البصريين إن كانوا قد حددوا بيئة اللغة المدروسة نوعا ما فقد وقعوا تحت سيطرة المبادىء الأجنبية فجاء عملهم مضطرباً معقدا ، وأن الكوفيين اعتمدوا على السماع واهتموا بكل ما يقال ولكنهم خلطوا المادة بعضها ببعض خلطاً عجيباً مما أوقعهم فى خلط واضطراب .

---

(١) مجلة كلية الآداب (المجلد الرابع والعشرين ؛ ج ٢ ، ديسمبر ١٩٦٢ ـ مقال تيارات المدرسة البصرية ـ وفى العدد نفسه ص ٤٣ وما بعدها مقال آخر عنوانه :(الموازنة بين المناهج البصرية) والمقالان للدكتور أحمد مكي الأنصارى .

(٢) العربية ليوهان فك ، ترجمة الدكتور النجار .

(٣) أنظر المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف .

(٤) أنظر كتاب المدارس النحوية .

ويخلص : إلى أن الكوفيين أقرب من البصريين إلى روح المنهج الصحيح لأنهم اهتموا بالمسموع وهو المادة الحقيقية « للغة » غير أن الخلط فى المنهج وتعدد مصادر المادة واختلاف بيئاتها جعل قواعدهم مضطربة غير دقيقة (١) .

وهكذا اختلفت الوجهات وتعددت الآراء حول تقسيم اللغويين العرب مدارس ذات مناهج .

والتصور الذى أراه أن التقسيم على أساس منهجى بحيث يرى الدارس منهجا خاصا فى الدراسة ، وطريقة معينة فى تناول الموضوع أمر غير واضح إن لم يكن غير موجود ، اللهم إلا إذا أقمنا التقسيم على أسس مكانية أو زمانية أو أردناه تقسيما سياسيا (٢) و فرقيا وهذا لا يعد تقسيما من حيث مناهج الدراسة وطرق التناول .

فكلهم كما نرى سار فى منهج واحد أو كاد ، وكلهم تأثر بالمنطق ، فقاسوا وعللوا وافترضوا و أولوا . وكلهم اصطنع نظرية العامل ، وكلهم سار فى طريق البحث عن الصحة والخطأ ، وكلهم درس كتاب سيبويه بل وجعله عمدته . . . ولم تخرجهم اختلافاتهم عن إطار دائرة المنهج الواحد

---

(١) دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ٦٠ — ٦١ .

(٢) أنشئت البصرة والكوفة فى خلافة عمر وظل بينهما التنافس . وكان ذلك بسبب السياسة التى تمد أصبعها بين الحين والحين — فالبصرة كلها عثمانية — والكوفية كلها علوية — أى هاشمية عباسية . (العقد الفريد ٢/٢٦٤) . وللعباسيين صلة قوية بالكوفة من الأيام الأولى لدعوتهم : فقد ذهب إليها السفاح والمنصور وجماعة من أقاربهم بعد أن قبض مروان بن محمد على أخيهما إبراهيم الإمام . وفى الكوفة ألقيت أول خطبة لأبى العباس السفاح ؛ واعترف فيها الكوفيين بصنيعهم (١٩٣ رواية اللغة) على حين أن البصرة لم تكن متحمسة للعباسيين فقد كانت الدعوة المناوئة للأمويين تدعوا إلى الرضا من آل محمد واستهوى هذا الشعار كثيراً من العلويين حتى إذا استقر أمر العباسيين اتخذ إبراهيم بن عبد الله البصرة مكاناً يدعو فيه لأخيه محمد بن عبد الله بن الحسن الذى غلب على المدينة ويدير من البصرة دفة المعارضة للعباسيين . (أنظر تاريخ الطبرى ، ط الاستقامة ج ٦ ، ص ٢٥٠) .

ويكاد يكون مبعثها الفروق الفردية التى يبرزها تناول الواحد منهم للموضوع وحسن استفادته أو شدة تأثره باطلاعاته ودراساته لبعض العلوم المترجمة والأجنبية .

والبادرة الأولى فى ذلك « سعيد بن مسعدة « الأخفش » (١) تلميذ سيبويه الذى خالف أستاذه فى كثير من المسائل وخالف معه الخليل أيضاً . ومهد بهذه المخالفة للكوفيين وعلى رأسهم تلميذه الكسائى (٢) الذى توسع فى المخالفات وبها كون ما عرف بالمدرسة الكوفية (٣) . ومما يؤكد ما نرى النص الآتى :

قال أبو الطيب اللغوى : « لم يكن بجميع الكفوفين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ولولا أن الكسائى دنا من الخلفاء فرفعوه لم يكن شيئا . وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات الأعراب مطروحة لأنه كان يلقنهم ما يريد وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن وهو قدوتهم وإليه يرجعون (٤) .

وكان من تلامذة الأخفش أيضاً الفراء وتابعه فى كل المسائل التى خالف فيها سيبويه والخليل ، ويميل بعضهم إلى أن يعده رأس المدرسة البغدادية (٥) .

---

(١) يرى الدكتور شوقى ضيف ص ١٠٨ أن الأخفش أمام الخلاف فى النحو والصرف ومسائلهما إلى درجة أنه يعد فى قوة إلى ظهور لا المدرسة الكوفية وحدها بل جميع المدارس التالية .

(٢) الكسائى تلميذ الخليل أيضاً ، وقرأ كتاب سيبويه والأخفش ، ومن منهجه :

(أ) الاتساع فى الرواية .

(ب) الاتساع فى القياس .

أنظر : المدارس النحوية د. شوقى ضيف .

(٣) أنظر نماذج لهذه المسائل والمخالفات فى كتاب المدارس النحوية د. شوقى ضيف ص ٩٦ .

(٤) أنظر معجم الأدباء ، ج ١٣ ، ص ١٩٠ ؛ وانظر المزهر ، ج ٢ ، ص ٤١٠ .

(٥) أنظر صفحة ٣٧٧ وما بعدها من كتاب أبى زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة . حيث يرى صاحبه أن الفراء إمام المدرسة البغدادية ، بينما يرى الدكتور شوقى ضيف أن الفراء يقوم فى الكوفة مقام سيبويه فى البصرة . وفى رأيى أن كل ما ذكره الدكتور أحمد مكى من أدلة على =

فالخلاف إذن خلاف فى الفروع ، وكما يقول عالم باحث : « إن خلافات المدارس خلافات فى بعض الفروع ، فإن النحو وأصوله وقواعده الأساسية تكونت نهائياً على يد سيبويه وأستاذه الخليل وكأنهما لم يتركا للأجيال التالية سوى خلافات فرعية تضيق وتتسع حسب المدارس وحسب النحاة » (١) .

وفى أعمال عبد القاهر دليل على ماترى . فقد كان عمله غير مقصور على مدرسة أو على الانتصار لمدرسة من المدارس ، وإنما رأيناه وقد أحاط علماً بأعمال الفحول السابقين من هؤلاء وهؤلاء يستشهد بآراء وأعمال أبى عمرو بن العلاء أو الخليل أو يونس أو سيبويه أو أبى الحسن الأخفش أو غيرهم من أعلام المدرسة البصرية ، وفى الوقت عينه يعرض لآراء الفراء أو الكسائى أو غيرهم من أعلام المدرسة الكوفية ، وفى موقف آخر يستشهد برأى للجماعة ، وفى غير هذا وذاك يوازن بين ما ورد عن الخليل وما ورد عن الفراء مثلا — وهو فى كل يصدر أحكاماً لها طابع الاستقلال عن هذه وتلك .

ومن أمثلة ذلك نجده وهو يعرض لقضية يقول فيها :

« ذكر صاحب الكتاب أنه سأل الخليل عنها . . . إلى آخر ما ذكره من آراء للخليل . . . ثم يناقش آراء الخليل وسيبويه . . . ويعرض رأيا للفراء وغيره فيها وينتهى إلى تعليق نقتطف منه قوله : « ولم يكن قول الخليل من نمط قول الفراء لأمرين . . . (٢)

= وجود مظاهر النزعة البصرية عند الفراء (أنظر من ص ٣٧٧/٣٩٣) إنما هو دليل مدعم لوجهة نظرنا وذلك لأنه يجعل مذهب الفراء يقوم على المذهبين البصرى والكوفى (أنظر ص ٣٩٩ / وص ٤٠٨) وبذلك فهو عنده بغدادى وعندى أن من كان هكذا فهو ليس بكوفى ولا بغدادى وإنما هو كما قيل عنه نسيج وحده .

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف ، ص ٩٥ .

(٢) اقرأ المقتصد من ورقة ١٦٥ إلى ورقة ١٦٧ (مخطوط ١١٠٢ – نحو) .

ومثال آخر يأخذ فيه بمذهب أبي الحسن الأخفش يبرزه قوله الآتى :

« خرجت مع البازى عَلَىَّ سوادُ »

أن يؤخذ فيه بمذهب أبي الحسن الأخفش فيرفع سوادُ بالظرف دون الابتداء ويجرى الظرف هنا مجراة إذا جرت الجملة صفة على النكرة نحو : « مررت برجل معه صقر صائدا به غدا » .

وذلك أن صاحب الكتاب يوافق أبا الحسن فى هذا الموضع (١) . . . ويستمر هكذا عارضا القضية مناقشاً لها إلى أن ينتهى إلى رأى أبي بكر بن السراج فيقول : « لذلك قال أبو بكر السراج فى قولنا : زيد فى الدار » أنك مخير بين أن تقدر فيه فعلا . . . إن آخر ما قاله (٢) .

فيعرض عبد القاهر فى القضية الواحدة مختلف الآراء ويرفض بعضها ويقبل بعضاً — وما قبل له رأيا فى موقف قد يرفض له آراء فى موقف آخر . والأكثر أنه يرفض آراء لأبي على الفارسى ولأبي بكر بن السراج ، ولأبي إسحق الزجاج (٣) .

فهل هو بعد بصرى أو كوفى أو بغدادى أو مصرى أو أندلسى أو جرجانى أو هؤلاء جميعاً .

هو ليس هؤلاء جميعاً وليس واحداً منهم ؛ وإنما هو صاحب منهج مستقل يدل على ذلك ما هو آت :

أن المناهج لم تكن محددة الأبعاد فيصعب تخطيطها إلا فى حدود ودليل آخر : وهو اختلاف بعض الباحثين حول نسب بعض العلماء إلى

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٩ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٩ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٢٥٢ — ٢٥٣ .

المدارس على نحو ما كان حول الفراء ، أبغدادى أم كوفى ، أو حول أبى على الفارسى وتلميذه ابن جنى ، فعلى حين عده بعضهم حلقة من حلقات المدرسة البغدادية يرى آخرون أنهما بصريان(١) ومن يقرأ كتاب الحجة فى القراءات السبع لأبى على الفارسى يجده يحتج فيه لكل قراءة من تلك القراءات باللغة والشعر مستشهداً بآراء النحاة البصريين والكوفيين على السواء — فقد عكف على حلقات البصريين مثل ابن السراج والأخفش الصغير والزجاج وابن دريد ونفطويه ومبرمان كما عكف على حلقات البغداديين وخاصة حلقة ابن الخياط .

والحقيقة أن عمل أبى على وتلامذته لم يكن مقصوراً على النظر فى عمل الخليل وسيبويه إمامى المذهب البصرى — وإنما وضعا أمامهما عمل الفحول السابقين من بناة هذا المذهب البصرى — بناة هذا المذهب كأبى عمرو بن العلاء، وابن أبى أسحق الحضرمى، وعيسى بن عمر الثقفى ، ويونس بن حبيب البصرى وعمل الثقات من متممى النحو البصرى كأبى الحسن الأخفش، وأبى بكر المازنى ، وأبى عمر الجرمى ، وأبى العباس المبرد، وغيرهم، وربما انتصر لغير رأى الخليل وسيبويه .

كما أنهم وضعوا أمامهم كلام أئمة الكوفيين والبغداديين جميعاً وأعملوا فيه رأيهم وطبقوا عليه أقيستهم وانتصروا لبعض مذاهبهم أحياناً (٢) .

فلم يكن عبد القاهر واضع مبادىء المنهج وأسسه الذى أتبعه وترسم خطاه لأنه لأبى على الفارسى ، إلا أنه يعد من ناحية أخرى رأس مدرسة ورائد أبعاد منهج ومطور فكر فى الدراسات اللغوية وضح ذلك فى نظريته فى الدلائل والأسرار (٣) .

---

(١) يرى الدكتور شوقى ضيف أنهما يمثلان الحلقة الثانية من حلقات المدرسة البغدادية ويرى كثيرون أنهما بصريان .

(٢) اقرأ مقدمة الناشرين لسر صناعة الإعراب لابن جنى .

(٣) وضحنا ذلك بتفصيل فى باب الدراسة النحوية ، وباب المعنى الثنوى من هذا الكتاب .

فقد وضع أسس منهج ورسم أبعاد دراسات أثمرت فيما بعد ما عرف بعلمى المعانى والبيان فى الدراسات البلاغية التقليدية .

ونلقى ضوءاً على تلك الدراسات وعلومها فى الدرس اللغوى عند العرب لاتصالها بما نحن بصدده :

علوم البلاغة التقليدية

جذور هذه المباحث تمتد إلى الرعيل الأول من اللغويين ، ونجد لها بذوراً فى كتاب سيبويه وغيره ، وإن عد عبد القاهر واضع أسس علمين من علومها « المعانى و « البيان » فهو فى الحقيقة واضع أسس منهج وأبعاد دراسات أثمرت فيما بعد هذين العلمين فى الدراسات البلاغية التقليدية . غير أن الأساس هو ما أطلق عليه إسم « علم معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علامات » وقد صدره بقوله : هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة وكل ما يكون به النظم دفعة (١) .

وبهذا أكمل البناء القديم وأتمه، و ظل إلى أمد بعيد ينظر إليه على أنه من تمام النحو فى عرفه التقليدى — يشير إلى ذلك السكاكى فى مفتاح علومه بقوله : « وأوردت علم النحو بتمامه ، وتمامه بعلمى المعانى والبيان (٢) » .

فقواعد البنيان الضخم المسمى بالنحو اكتملت بهذين العلمين اللذين نجد بذورهما فى أعمال السابقين . تشهد بذلك أعمال عبد القاهر نفسه ومناقشاته للغويين من قبل ، بل وثورته عليهم .

ففى مواضع كثيرة كان عمله انطلاقاً من السابقين وتطويراً لأعمالهم مثال ذلك : ما اتخذه من قول سيبويه شاهد صدق ودليلا على ما يراه فقد جاء

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢ .

(٢) مفتاح العلوم للسكاكى ، ص ٢ — ٣ .

بقول سيبويه وهو يذكر الفاعل والمفعول «كأنهم يقدمون الذى بيانه أهم وهم بشأنه أعنى ، وإن كان جميعاً يهمانهم ويعنيانهم » .

ووجه النقد إلى سيبوية لأنه لم يذكر على ذلك مثالا ، وأشاد بالنحاة الذين جاءوا من بعده عندما ضربوا على ذلك المثل وأوضحوه ولكنه عاد ولامهم لأنه كان ينبغى عليهم « أن يعرفوا فى كل شىء قدم فى موضوع من الكلام مثل هذا المعنى ويفسر وجه العناية به هذا التفسير (١) » أى يراعوا ضرورة ربط الكلام بمقام استعماله فى كل الظروف والحالات(٢) :

ومما قاله سيبويه فى : باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول « : وإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول » وذلك قولك ، ضرب زيداً عبد الله — لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً فى اللفظ ، فمن ثم كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدماً وهو عربى كثير (٣) » ومثل هذا وغيره من مباحث السابقين ودراساتهم متصل بقواعد رصف الجملة وبناء العبارة وما يتبعه من تقديم وتأخير وحذف وإظهار وإضمار وغيره — مما عد فيما يعد من مباحث علم المعانى .

ونجد عند أبى عبيدة المثنى البصرى المتوفى سنة ٢١٣ هـ وهو بصدد علاجه لكيفية فهم معانى القرآن الكريم باحتذاء أساليب العرب وسنن أقوالهم مباحث ودراسات عدت المعالم على الطريق : « طريق علمى البيان والمعانى » .

وكان قد دفعه إلى ذلك الفضل بن الربيع والى البصرة عندما سأله عن

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٨٣ .

(٢) جاء فى فصل المعنى من هذا الكتاب استقصاءات وقول مفصل بخصوص تلك القضية .

(٣) الكتاب لسيبويه ، ص ١٤ .

قول الله عز وجل : « طلعها كأنه رؤوس الشياطين » – وهم لم يروا الشيطان – وإنما يقع الوعد والإيعاد بما عرف مثله – وهذا لم يعرف .

فكان جوابه بأن الله تعالى كلم العرب على قدر كلامهم – واستشهد بقول امرىء القيس :

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

قائلا : وهم لم يروا الغول قط ولكن لما كان أمر الغول يهولهم أوعدوا به ، فاستحسنه الفضل (١) .

ثم كان منه أن وضع كتابه المجاز في مثل هذا وأشباهه مستعينا بما يحفظ من المأثور لهم (٢) .

وفي التراث اللغوي عند العرب قبل عبد القاهر مصنفات أخرى كثيرة عرضت لهذا الموضوع في نقاط مختلفة من زوايا متعددة ، ومن أمثلة ذلك وقريب منه مانجده عند ابن قتيبة مثلا في مصنفة « تأويل مشكل القرآن » من نحو : باب المقلوب ، وباب الحذف والاختصار وباب تكرار الكلام والزيادة فيه . وباب مخالفة ظاهر اللفظ معناه (٣) . . . . الخ .

ويعنينا هنا أن علوم البلاغة التقليدية عند العرب في مجموعها تعد من وجهة نظر الدرس اللغوي الحديث من مباحث علم اللغة بمفهومة لنا اليوم ويمكن تفريعها على النحو التالي (٤) :

---

(١) أنظر : مجازات القرآن لأبي عبيدة من ص ٨ .

وانظر : معجم الأدباء ١٥٨/١٩ . ونور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني اختصار الحافظ اليعموري تحقيق رودلف زلهايم ، فيسبادن ١٩٦٤ ، ص ١١٥ .

(٢) أنظر : مجازات القرآن لأبي عبيدة من ص ٨ .

(٣) أنظر : من ص ١٧ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة .

(٤) تفريع هذه المباحث وفقا لرأي أستاذنا الدكتور كمال محمد بشر .

١ — المعانى :

تعد مباحثه من نقاط البحث فى النحو .

فالمباحث النحوية الحديثة تهتم بدراسة الجملة التامة إلى جانب اهتمامها بدراسة المعانى العامة لها من حيث التقرير والنفى والاستفهام — مع الاهتمام بالزمن النسبى للفعل وهيئته والنوع والجنس والشخص والعدد وذلك لأنها تدخل فى اعتبارها عمليتين أساسيتين .

١ — العملية التحليلية التى يتم فيها التمييز بين عدد من العناصر التى تنشأ بينها علاقة معينة .

٢ — والعملية التركيبية التى فيها يؤلف بين العناصر المختلفة لتكوين الصورة اللغوية (١) .

فالنحو بالمفهوم الحديث يبحث فى جوانب أربعة متصلة غير منفصلة وهى (٢) :

(ا) الاختيار والانتقاء (ب) الموقعية .

(ج) المطابقة . (د) الإعراب .

ويتم فى الاختيار انتقاء الصيغ الصالحة — للتعبير عن المعانى وفقاً لعرف اللغة وتقليدها المتبع فى التعليق بين الكلمات نتيجة لأقسامها النحوية .

وتعطى الموقعية عنايتها للموضوع الذى تحتله الكلمة فى التركيب مع الاهتمام بعلاقتها بسائر الكلمات وملاحظة ما يترتب من تغير للمعنى إذا تغير الموقع .

---

(١١٦) اللغة لفندريس ، ص ١٠٤ — ١٠٥ (الترجمة العربية) .

(١١٧) هذا ما يراه أستاذنا الدكتور كمال بشر . اقرأ ذلك مفصلا فى علم اللغة القسم الثانى ، من ص ١٢١ إلى ص ١٤٩ .

أما المطابقة فهى تولى الارتباط الداخلى بين الصيغ حظة .بمراعاة عدة اعتبارات منها :

(ا) النوع = من مذكر ومؤنث .

(ب) العدد = مفرد — ومثنى — ومجموع .

(ج) الشخص = متكلم — ومخاطب — وغائب .

(د) التعريف والتنكير .

وقد كان علم المعانى ومازال إلى اليوم يبحث فى الأبواب العامة لمعانى الجمل مثل ، الاستفهام وأدواته — والنداء وأدواته — وتحليل الجمل — وأجزاء الجملة ، وقيود الجملة ، وأحوال أجزاء الجمل — والحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير والتقييد — والقصر وطرفيه — والخروج على مقتضى الظاهر ، والفصل والوصل (١) .. وغير ذلك كثير مما يتصل بقواعد بناء الجملة ورصف العبارة مما يمكن أن يعد من المباحث النحوية بالمفهوم الذى أشرنا إليه .

يؤكد هذا ما يراه الدكتور كمال بشر من نحو قوله : « إن كانت قواعد ترتيب الكلمات فى الجملة وقوانين تأليف العبارة من أهم ما يعنى به الدرس الحديث فإنه قد وردت آثار تدل على عناية بعض الأقدمين به .

وفى رأيه : أن النظم عند عبد القاهر هو ما أطلقنا عليه الاختيار والموقعية مجتمعين(٢) .

أما البيان :

فإن بعض أبوابه تدخل ضمن دراسة علم المعنى أو الدلالة «Samantics»

---

(١) أنظر كتاب « علم المعانى» تأليف الدكتور درويش الجندى مثلا وغيره كثير .

(٢) دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ١١٤ .

سواء فى ذلك المجاز المرسل بأنواعه أو الاستعارة — أو التمثيل والتشبيه فى بعض نواحية(١) .

وأما البديع :

فإن بعض مباحثه تدخل ضمن الدراسات الصوتية بمعناها الواسع

وهناك مباحث ضمها المحدثون تحت عنوان « فقه اللغة » وتتصل بما نحن بصدده وسوف نلقى عليها ضوءاً يحدد أبعادها .

مباحث فقه اللغة

أما المباحث التى أطلق عليها اسم فقه اللغة فهى بدورها ممتدة الجذور إلى الرعيل الأول من علماء العربية من أمثال : عيسى بن عمر الثقفى ، وأبى الخطاب الأخفش ، والخليل بن أحمد وخلف الأحمر وغيرهم من البصريين ، أو ممن قارب عصرهم من الكوفيين من أمثال : المفضل الضبي . وحماد الراوية والكسائى وغيرهم .

وانتقلت هذه المباحث بدورها إلى عبد القاهر بكل ما اشتملت عليه على نحو ما قد وضح من نسبه اللغوى لهؤلاء الشيوخ ومن سلسلة اتصاله بأعلامها . وقد أدلى فيها برأيه على نحو ما نجد فى مصنفاته ، وما قد عولج فى مكانه من هذا الكتاب(٢) .

وقد أوضح الدكتور كمال بشر أنه على الرغم من التنوع فى مادة هذا العلم وأهدافه فإنما هى بطريق أو بآخر من مباحث الدراسات اللغوية .

فهناك علاقة على نحو ما تربط كثيرا من مباحث هذا العلم بل توحدها

---

(١) يأتى تفصيل ذلك وتوضيحه فى الفصل الخاص بدراسة المعنى اللغوى عند عبد القاهر فى هذا الكتاب .

(٢) فى الفصل الخاص بدراسة المعنى اللغوى .

لمزجها فى دائرة واحدة وإن كان لكل فرع منها ما يميزه . وعلى سبيل المثال : هنالك مباحث ذات صبغة عامة يشوبها النظر الفلسفى وهى تعد ضرورة تقليدية تدخل فى نطاق المرحلة التمهيدية من دائرة علم اللغة ومن أمثلتها .

الكلام فى أصل اللغة ونشأتها . وخصائصها : وتداخل اللغات . وتوافقها ، وتنوعها فروعا ولهجات ، وللغوى العرب فى كل نظريات متعددة وصلت إلى عبد القاهر وأدلى فيها بدلوه .

أما المباحث التى تتصل بمفردات اللغة من وجوهها المتعددة مثل : الاشتقاق بأنواعه والإبدال والقلب فقد جرى التقليد على دراستها فى علم الصرف .

أما عن ذلك النوع من الانشقاق الذى تعرض له ابن دريد فى كتابه « الاشتقاق » والذى يرمى إلى دراسة العلاقة بين الأسماء ومسمياتها وأصول هذه الأسماء فيمكن أن يدخل تحت الفرع الذى يطلق عليه إسم « Onomestics » التى تبحث فى الأعلام وأصولها وأنواعها المختلفة سواء كانت أعلام أشخاص أو قبائل أو مدن أو جبال أو أنهار .

وأما مباحث المشترك اللفظى والترادف وما شاكلها فكانها علم المعنى (Semantics)(١) .

(١) وضحت آراء عبد القاهر فى هذه المباحث فى فصل دراسة المعنى اللغوى من هذا الكتاب.

قضايا عامة

بجانب هذا وذاك كله وجدت فى الدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر مسائل وقضايا عامة ترجع أبعادها إلى الرعيل الأول من أعلام العربية . وإلى اليوم مازال بعض الباحثين يولونها عنايتهم على الرغم مما قد توصف به من قلة الأهمية أو التطرف او المبالغة أو غير ذلك ...

ونعرض نموذجين بغرض أن نبين طريقة تفكير لغويى العرب ، إذا ما قيس بتفكير غيرهم قديما وحديثا على السواء .

١ – قضية الربط بين اللغة والجنس :

جاءت آراء علماء العرب ومباحثهم فى هذا الصدد استطراداً طبيعيا وهم يتدارسون إعجاز القرآن . وبان لهم أن العربى المقتدر على اللغة عاجز عن الإتيان بمثله . ورتبوا على ذلك عجز غيره وهذا طبيعى – فإذا عجز العربى وهو فى أوج اقتداره على اللغة وهى فى أزهى عصورها فغير العربى أولى بالعجز .

ولكن بدا فى أقوال بعض علمائهم ما يشير إلى أنهم يربطون بين اللغة والجنس من نحو قول بعضهم : « بإنهم لا يخطئون فى لغتهم ولا يحيدون عنها ومالم يعرفوا حقيقة تصريفة بالصنعة فإنهم يجدونه بالقوة(١) » أى بقوة السليقة والفطرة . أو من نحو ما نراه عند ابن جنى من أن العرب « أن يرتجلوا فى لغتهم مالم يسبقهم أحد قبلهم إليه(٢) » .

أو من نحو ما كان من قول خالد بن صفوان « إن العرب هم الأصل

---

(١) اقرأ المزهر للسيوطى ، ص ٣٠٨ ، ٣٩٠ .

(٢) الخصائص ، ص ٤٢٤ .

والقدرة فى اللغة ومن عداهم تابع لهم وقاصر فيه عنهم ، وأنه لايجوز على غير العربى أن يتمكن من العربية تمكن الغربى »(١) .

إن بدا من نحو هذا ومثله ما يفيد المبالغة فإن جوهر الحقيقة يبقى وهو أنهم يتحدثون عن العربية وأهلها العرب الناطقين بها دون غيرهم .

وقد اتخذ عبد القاهر من مثل هذا دليلا وشاهد صدق على دعواه بأن غير العرب أعجز إن عجز العرب الذين يصفهم خالد بن صفوان بأنهم الأصل ومن عداهم تابع ، كما اتخذ من قول الجاحظ فى هذا الصدد دليلا عندما قال « إن الفضل للعرب على الأمم كلها فى أصناف البلاغة من القصيد والأرجاز — ومن المنثور والأسجاع ومن المزدوج ومالا يزدوج »(٢) والنتيجة بعد أنهم عاجزون فى لغتهم عن الإتيان بمثل القرآن — وهى قضية عليهم وليست لهم .

قضية أفضل اللغات وعلة التفضيل والتشريف :

قضية أخرى نجد جذورها عند ابن فارس فى الصاحبى . وغيره : من أن العربية أفضل اللغات وأوسعها . وغير ذلك مما هو على شاكلته مما لايقره الدرس اللغوى الحديث وإن كان مدح الإنسان للغته كما يقول « pei » أمر متكرر فى تاريخ الإنسان حتى يستطيع الباحث أن يكتب مجلدات عن هذا الموضوع »(٣) فالصينيون يزعمون أن لغتهم ذات مجد أثيل وأنها باقية على الدهر — والأرمن يزعمون أن لغتهم صاحبة الشرف وأن اللغات الأخرى فرع عليها وذلك عندهم لأن الله تعالى قد جبل آدم من تربتهم وأنه درج فى أرضهم وهم ورثة لغته الأولى ونادى الآراميون بشرفه

---

(١) الرسالة الشافية لعبد القاهر الجرجانى ، ص ١٠٧ .

(٢) الرسالة الشافية لعبد القاهر الجرجانى .

(٣) نظرية المعنى فى النقد العربى للدكتور مصطفى ناصف ، ص ١٤٥ ، وانظر مراجعه .

لغتهم وأنها كانت لغة السيد المسيح وأمه العذراء وأنها لغة الأسفار المقدسة كُتِبَ بها سفر دانيال وطوبيا وسفر يهوديت و سفر عزرا وسفر استير (١)

ونظير ذلك ما يقوله البحاثة الفرنسي بوهور Bahaurs إذ يقول : « إن نطقنا نحن الفرنسيين هو النطق الطبيعي ، فلغة الصينيين والآسيويين غناء ، وكلام الألمان صخب وضوضاء ، وحديث الأسبان موقع ، ومنطق الإيطاليين زفير – ولغـة الإنجليز صفير والفرنسيون وحدهم هم الذين يتكلمون » (٢) .

وقد خص اليونانيون من قبل لغتهم بالمناسبة الطبيعية بين الألفاظ ومعانيها أو دلالاتها (٣) « وصنع صنيعهم كثير من علماء العربية (٤) ، ولكن بدت براعة من بعضهم وذلك عندما ربطوا بين الألفاظ وإيحاءاتها(٥) ولكن إن تعجب فعجب ما تراه في العصر الحديث إذ أنه مازال هناك من ينادي بفكرة العلاقة بين الألفاظ ومعانيها في اللغة العبرية ، وقد حاول كيتشارد Eguichard أن يبرز فكرة التناسق الصوتي والعلاقة الطبيعية بين الألفاظ ومعانيها في اللغة العبرية وفي اللغات المتفرعة عنها (٥) .

كما حاول آخرون أن يخصوا العبرية بمميزات دون سائر اللغات على نحو ما قالوا : إنها لغة الإنسانية الأولى ، والتي منها تشعبت لغات العالم .

---

(١) أنظر فقه اللغة المقارن ومراجعه . د. ابراهيم السامرائي ص ٧ ، (ط بيروت) ١٩٦٨ م .

(٢) دور الأدب المقارن للدكتور محمد غنيمي هلال ، هامش ص ٢٥ ، وانظر مراجعه .

(٣) أنظر اللغة لبلومفيلد "Language P 5/6" وانظر : ص ٣٤٨ ، علم اللغة مقدمة للقارىء العربي ، د. السعران . واقرأ ما وجهه د. إبراهيم أنيس لعلماء العربية في كتابه من أسرار اللغة .

(٤) على نحو ما صنع ابن جني في خصائصه ، في باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني ١٥٢/٢ وباب : في قوة اللفظ في قوة المعنى ١٥٧/٢ (الخصائص لابن جني) .

(٥) دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، ص ٢٢ . ومراجعه .

أو أنها لغة لسان أهل الجنة . . وغير ذلك كثير مما يرفضه البحث اللغوى الحديث .

على حين يأتى رأى عبد القاهر فى مثل هذه القضايا قاطعا وحاسماً ، فمما قاله بخصوص العلاقة بين اللفظ ومدلوله :

« إن الألفاظ لم توضع لتعرف بها معانيها فى أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها علم شريف وأصل عظيم » (١) .

وقد أثار تساؤلات استنكارية فى هذا الصدد تحمل دلالة رائعة عندما قال :

« من ذا الذى يشك أنا لم نعرف الرجل والفرس والضرب والقتل إلا من أساميها ؟ . لو كان ذلك مساغاً فى العقل لكان ينبغى إذا قبل زيد أن تعرف المسمى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة » .

رأى علمى مبنى على الملاحظة الدقيقة المنزهة عن الهوى والتعصب العاطفى .

وهكذا عرضنا للدرس اللغوى عند العرب قبل عبد القاهر ، ولما كان عليه الاتجاه الفكرى والمنهجى فى مختلف مجالات الدراسة اللغوية عندهم .

وعرضنا من المجالات ما كان لعبد القاهر به صلة ، ولم نشر إليه إلا من بعيد وفى إيجاز حيث إن الفصول القادمة من الكتاب تكفلت بالتفصيلات وأما الدراسة الصوتية والصرفية عنده وعندهم بصفة عامة فقد تكفل بها الفصل الأول والثانى وإن لم نشر إليها فيما مضى فمجال البحث فيها قد أوفاه الدارسون حقه خاصة فى الاتجاه التقليدى .

ولم نشأ أن نكرر أعمال السابقين من ناحية أو أن نقول هنا ما نكرره فيما بعد . وأما الدراسات المعجمية فقد وجدت فى الدرس اللغوى عند

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٦ .

العرب قبل عبد القاهر حقاً ولكن لما لم يكن له فيها دور فقد كان الرأى ألا نعرض لها فليس المجال عرض معلومات :

وهكذا عرض الفصل الأول للدراسة الصوتية عند عبد القاهر وأشار بجهود السابقين فى هذا الحقل التقليدى .

وكذلك فصل الدراسة الصرفية . وذلك على نحو ماهو آت :

الفصل الأول

للدراسة الصوتية

الدراسة الصوتية

أبان الشق الأول من التمهيد عن منابع ثقافة عبد القاهر وأبعادها وسلسلة نسبه فيها ، واتصاله بأعلامها ، وآثاره العلمية ، ومصنفاته اللغوية .

كما كشف الشق الثانى من التمهيد عن أبعاد تلك الثقافة عند العرب قبله ، وعرض لفروعها المختلفة بصورة أو بأخرى وأبان دور لغويى العرب وجهودهم فيها وقد كان ضخماً شاملا – كما أوضح طرق تناولهم لها ومناهج بحثهم فى فروعها والمؤثرات التى وجهت عملهم .

وقد اكتفى عنده بعرض ما لعبد القاهرة به صلة ، وكان ذلك مع تركيز شديد حيث إن الهدف عبد القاهر ، وقد تكلفت به بقية فصول الكتاب بالتفصيل فأفرد فصل للدراسة الصوتية عنده – وثان للدراسة الصرفية : وآخر للدراسة النحوية ، وأما الأخير فكان لدراسة المعنى اللغوى عنده .

ولأن جهد عبد القاهر فى حقل الدرس الصوتى كان جهداً تقليديا تحصيلياً فقد حاول فصل الدراسة الصوتية عند عبدالقاهر بيان منهجيته فى البحث خاصة وأن تصرفه فى هذا الميدان كان تصرف المقتدر المالك فى إحاطة ووعى لزمام المادة ، وكشف عن نقاط تحسب له فى هذا المجال ، وإن لم تكن نقاط إبداع وتجديد على نحو ما طالعتنا بقية الفصول .

وجاء الحديث فى هذا الفصل على النحو الآتى :

الدراسة الصوتية

عند عبد القاهر الجرجاني

وقفت أمام كتابة هذا الفصل طويلا ففصل لايأتي بجديد لا يستحق عناء كتابته وذلك لأن العلماء الذين جاءوا بعد سيبويه « كانوا يعتزون بكل ما ورد عنه إلى حد يبلغ القداسة » (١) .

ولا جدال في أن هذا الاعتزاز جعلهم يهتمون بكل ما صنفه ويدرسونه في وعي وإحاطة غير أنه في اللحظة عينها حصرهم داخل الدائرة التي حدد أقطارها ذلك السفر الجليل كتاب سيبويه .

وليس معنى ذلك التقليل من جهدهم أو الغض من النتائج التي انتهوا إليها فقد شهد الباحثون لهم في الشرق والغرب على سواء بعظيم الجهد وفضل السبق الذي يقول عنه برجستراشر : لم يسبق الأوربيين في هذا العلم إلا قومان العرب والهنود » ويقول فيرث : لقد نشأت الدراسات الصوتية ونمت في أحضان لغتين مقدستين العربية والسنكسريتية » (٢) .

هذا بالإضافة إلى ما عرف عنهم من دقة منهجية يقول عنها الدكتور كمال بشر « في رأينا أن الدراسات الصوتية عند العرب هي أجود العمل اللغوي من حيث منهجية الفكر و طرق الدراسة فلقد كان أسلوبهم في هذا المجال أسلوباً صحيحاً يتمشى مع طبيعة المادة فقد اتبعوا طريقة الملاحظة الذاتية وابتعدوا عن التأويلات والافتراضات التي ملأت الصرف والنحو وغيرهما » (٣) .

---

(١) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ، ص ٧٦ (ط ٣) .
(٢) دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ٦٧ للدكتور كمال بشر .
(٣) المرجع السابق ، ص ٦٧ .

ولكننى أردت أن أنبه إلى أن طبقات اللغويين العرب الذين تعاقبوا على الدرس الصوتى بعد سيبويه لم يزيدوا فيه « فقد اكتفوا بترديد كلامه بنفس ألفاظه وحروفه »(١) ، وأن حقل الدرس الصوتى التقليدى نال حظه من البحث .

وقد وُجِدَتْ طفرة فى الدرس الصوتى التقليدى عند ابن جنى نالت هى الأخرى حظها من الدرس وعناية المحدثين (٢) .

فماذا بقى ليقال عن عبد القاهر ؟

ومع ذلك فقد كان الرأى أن أعمال عبد القاهر فى المجال الصوتى تحتاج إلى وقفة تمعن ودرس وذلك لأسباب منها :

١ – أنه لو جاز أن نهمل جهد عبد القاهر بحجة أنه جهد تقليدى تحصيلى وهو كذلك حقاً لجاز أن نهمل كل الدراسات الصوتية بعد الخليل ولا نبحث فى غير ما دونه سيبويه وهذا ما لا يصح لأن الدراسة ما زالت تكشف عن جديد عند غير عالم من هؤلاء على نحو ما كان عند ابن جنى والسكاكى (٣) .

٢ – يجب الإشارة إلى جهد عبد القاهر فى هذا الميدان ، ولا سيما أن الشهرة التى عرف من خلالها فى حقل الدراسات البلاغة باعدت بينه وبين مجرد أن يظن أن له فى المباحث الصوتية دورا .

٣ – يضاف إلى ذلك أنه مهما قيل عن إمكان انضواء الدراسة الصوتية عند عبد القاهر تحت المباحث التى انتهى إليها الدارسون وأن عمله امتداد لهم وأن الدراسة فقد استوعبت كل جهودهم ، فإنه يظل هناك صوت يجب أن يسمع وهو ذلك الذى يقول بوجوب إبراز الفروق الفردية والاتجاهات الشخصية عند كل عالم على حده .

---

(١) د. إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ص ٧٦ ، (ط ٣) .
(٢) على يد الدكتور كمال بشر فى غير موضع من مصنفاته .
(٣) أنظر مثلا : علم اللغة ، القسم الثانى ، صفحات ٦٨ / ٦٩ وما بعدها ، وأنظر أيضاً مباحث أخرى فى المجلد نفسه ، وارجع أيضاً لدراسات فى علم اللغة : القسم الأول .

٤ – كما لا يجوز أن نهمل عن عمد وقصد المباحث "صوتية لعام يدرس دراســة لغوية مهما بدا من رجاحة ووجاهة الحجج والمعــاذير المبررة لذلك ؟

٥ – وفوق كل ما سبق فإن الدراسة الصوتية عند عبد القاهر تكشف أن الطفرة التى وجدت عند ابن جنى ليست له ، وإن لم ينكر دوره الإبداعى وأثره العبقرى فيها ، فهى أبعد من ابن جنى ، وأبعد بدورها من عبد القاهر وإنما عند أبى على الفارسى كانت الطفرة التى جاءت تطوراً طبيعياً للنظر فى أعمال للسابقين – والاستفادة من الشيوخ الذين لم يتصادف أن أكتمل حشد مثلهم فى بغداد ، واستفاد منه عالم مثل أبى على – ومن ألمع هؤلاء الشيوخ أبو بكر ابن السراج ، ومن أبرع تلامذة أبى على على الإطلاق وألمعهم ابن جنى ، الذى طالت ملازمته له إلى حد جعلته عندما يؤلف لا يضع حداً بين ما أخذه عن شيخه وبين نتاط إبداعه – ومن ما يذكر دور أبى على الفارسى فى تيسير قواعد الصرف ومسائله فى كتاب المازنى (١) تلميذ الأخفش وقد غطت شهرة ابن جنى – فى كتابه المنصف فى شرح قواعد الصرف للمازنى كل ذكر لأبى على .

ولا يغيب على البال أن من تلامذة أبى على ابن أخته أبا الحسن محمد ابن الحسن ابن عبد الوارث الفارسى شيخ عبد القاهر الذى ورثه علم خاله الذى هو فيه ند لابن جنى ومن هنا توثقت الرابطة بين عبد القاهر وبين مصنفات أبى على التى أفرغ فيها طاقته وبذل فيها جهداً عظيم الخطر دفعه إليه أكثر من دافع .

---

(١) د. شوقى ضيف : المدارس النحوية ، ص ١٢١ . ويقول د. شوقى ضيف فى موضع آخر – ص ٢٥٩ « لعلنا لا نغلوا إذا قلنا بعد ذلك إن أكثر الأصول التى اعتمدها ابن جنى فى كتابه الخصائص إنما استمدها من إملاءات أبى على وملاحظاته » . كما جاء فى ص ٢٦٦ من المصدر السابق نفسه النص الآتى :

« دفعت ابن جنى رغبته فى التعمق فى علم الصرف إلى أن يقرأ على أستاذه الفارسى كتابه التصريف للمازنى "الذى كان يعد أنفس ما ألف فى هذا حتى عصره » .

ومن بين هذه الدوافع رغبته فى بيان ما لأبى على ، وما لابن أخته من دور وفضل فقد يذكر صفحات ، وهو يشرح سطراً واحداً ، ويقول قال شيخنا وقال أبوعلى أو قال شيخنا سمعت أبا على يقول . . وهكذا .

وقد يأتى بمباحث كاملة لامجال لها على الإطلاق اللهم إلا إذا وضع هذا الغرض فى الاعتبار ، فقد أتى مثلا بمباحث ذات مناح متعددة عن الأصوات وتقسيماتها ومخارجها ... ، .. مما هو عند ابن جنى بنصه دون أن يشير إليه وهو الحريص على ذكر من يأخذ عنهم بأسمائهم ومؤلفاتهم مهما كان حظهم من الشهرة أو نصيبهم من خمول الذكر .

ولا يعقل أن يكون ذلك سطواً على ابن جنى فهو لم ينسبه لنفسه وإنما رده لصاحبه الأصلى ، وليس عبد القاهر عقيما يحقد على المبدعين ، وليس بينه وبين ابن جنى ما بين القرناء من تنافس .

أضف إلى أن الرأى الذى نذهب إليه له سابقة فقد زعم الرواة أن أبا عمر الجرمى وزميله المازنى خشيا على كتاب سيبويه (رغم شهرته) من أن يدعيه تلميذه الأخفش وقد حمله عنه بعد وفاته .

ولما كان الجرمى موسرا فقد عرض على الأخفش جزءاً من المال ليقرأه هو وصاحبه المازنى عليه ، وأخذاه عنه وأشاعاه بين الناس (١) . فمن أهم ما تكشف عنه دراسة هذا الفصل بيان أن الطفرة التى وجدت عند ابن جنى فى الدراسة الصوتية ليست له وإنما هى لشيخه أبى على الفارسى وجذورها عند شيخه أبى بكر ابن السراج .

٦ — وفوق كل ماسبق فإن مجرد مناقشة عبد القاهر للمسائل الصوتية أمر له قيمته فى مجال دراسة عبد القاهر الجرجانى لغوياً — فهو جانب من جوانبه اللغوية الذى لايصح إغفاله .

---

(١) د. شوقى ضيف : المدارس النحوية ، ص ١١٢ ، ومراجعه ص ١١١ .

إحاطة عبد القاهر بالدراسات الصوتية :

من يطلع على الجزء الموجود من مخطوط « المقتصد » لعبد القاهر يراه قد أحاط فى وعى بجهود من سبقوه فى حقل الدراسات الصوتية ، وأنه قد تصرف فيها تصرف المقتدر المالك لزمام البحث ، وإن كان داخل الدائرة التى رسم حدودها كتاب سيبويه ، وأنه إن خالف أو اختلف فلا يخرج عن تلك الحدود إلا بقدر . ويتضح أن جهود عبد القاهر فى عمومها تجعلنا نحكم بأن له ما لهم وعليه ما عليهم فى كل ما أسفرت عنه أعمال الباحثين .

وجاء تناول عبد القاهر لهذه الدراسات طبيعياً ، فلم يكن ليغفل شأنها وهو يقوم بشرح إيضاح أبى على الفارسى النحوى : ولا يغيب على البال أن القسم الأخير منه (شأنه شأن المصنفات النحوية التقليدية فى عمومها) قائم على المباحث الصرفية الصوتية التقليدية غير أن عبد القاهر قد أضاف إليها تلك الدراسات الخاصة بالحروف ومخارجها وتقسيماتها وصفاتها (١).

ولقد كان للدراسات الصوتية حتى عصر عبد القاهر مكانتها فى المباحث اللغوية — فقد أدرك الرعيل الأول من علماء العربية قيمة الدور الحقيقى

---

(١) (أضافها إلى إيضاح أبى على بالطبع لا إلى الدرس الصوتى العربى) .
ومن أهم التقسيمات والصفات التى تلحق الحروف عنده :

١ — الجهر والهمس .
٢ — الشدة والرخاوة والتوسط .
٣ — الاستعلاء والاستفال .
٤ — الإطباق والانفتاح .
٥ — الصفير .
٦ — القلقلة .
٧ — الانحراف .
٨ — التكرار .
٩ — الاستطالة .
١٠ — التفشى .

للدراسات الصوتية وأثرها على بقية مباحث اللغة مما جعلهم يفيدون منها بالقدر الذى تهيأ لهم فى حقل الدرس اللغوى آنذاك .

من ذلك مثلا دورها فى الدرس الصرفى على نحو ما يبين ذلك عندما نطالع الجزء الموجود من مقتصد عبد القاهر وليكن ما يتصل ببينة الكلمة أو دراسة ظاهرة الإدغام أو الإعلال أو الإبدال أو القلب أو النحت أو التركيب . : وغير ذلك كثير مما بنى على قواعد صوتية أو بنوا عليه قواعد وقوانين صوتية مرجعها ذلك الأثر المتبادل بين الأصوات حين تأتلف ويتصل بعضها ببعض .

وقد استفادوا من الدرس الصوتى فى المباحث العروضية يشير إلى ذلك قول موجز لعبد القاهر وهو بصدد دراسة ظاهرة صرفية تقليدية فى « باب الأدغام » حيث يقول :

« وكلما كانت الحركات أكثر توالياً فى الكلمتين كان الإدغام أحسن لأنه يقتضى إسكان متحرك ليتخلل المتحركات ساكن : ويعتدل اللفظ فنحو « فَعَلَ لَبِيد » يحسن فيه الإدغام لتوالى خمس حركات ، واستثقل على كراهتهم ذلك ، فإنهم لا يجيزونه فى تأليف الشعر ، كيف ؟ ولا يتأتى فيه أربع حركات على الولاء فى أصول الأجزاء ، وإنما يكون ذلك فى مخبول البسيط»(١) .

ويستغرق عبد القاهر بعد ذلك عدة صفحات ضارباً فيها المثل من بحور الشعر موضحاً ما يصيبها من حذف وخبن وزحاف وغيره ولا يفوته أن يربط فيه جوهر فكرته بالكلام والحديث الدارج ويوضحها به مبيناً أن تحريك الحروف الأربعة على الولاء مرفوض حتى فى الكلام العادى قائلا : « قد رفضوا ذلك فى كلامهم مثل « جعفـــر » بتحريك الحروف الأربعة» (٢) .

---

(١) ورقة ٢٠٥ مخطوط المقتصد (رقم ١١٠٣ – نحو) .

(٢) من ورقة ٢٠٥ إلى ٢٠٧ ، مخطوط المقتصد (رقم ١١٠٣ – نحو) .

وفى غير فرع من فروع الدراسات اللغوية فى مباحث متعددة نجد للدراسات الصوتية مكانها – يشير إلى ذلك باحث لغوى عالم بقوله : « لقد فطن النحاة العرب إلى أن العربية لايمكن أن يُفهم نحوها وصرفها فهماً صحيحاً إلا بعد دراسة أصواتها – وذلك لأن بعض ظواهر النحو والصرف تعتمد اعتماداً تاماً على دراسة الأصوات ، وبعضها الباقى لاتكون دراسته فى أحسن صورها إلا حيث تعتمد كذلك على دراسة الأصوات ،ويضرب على ذلك غير مثل قائلا : « فقد بنوا إعراب الأسماء والأفعال على أصوات معينة تلحق أواخر الكلمات سموها الحركات وذكروا منها لوناً من ألوانها هو الإشمام »(١) .

ويزيد الأمر إيضاحاً بقوله :

« لقد كان النحاة يتكلمون عن المعانى الوظيفية التى تؤديها حروف الزيادة كالهمزة والتضعيف والتاء فى صورها المختلفة . . . وتكلموا فى الحروف متى تدغم ومتى تحذف للجزم ومتى تحذف للنقص ومتى تزاد للندبة ، أو للإطلاق أو للإشباع (٢) » .

ولما كانت مباحث عبد القاهر الصوتية فى عمومها ترديداً لأعمال لغوى العرب السابقين عليه لم نشأ أن نكرر ماقاله غيرنا من الدارسين وإنما اكتفينا بأن نلقى نظرات من بعض الزوايا على جهوده فى هذا المجال لنتكشف معها طبيعة منهجه وطريقة فكره وأبعاده .

---

(١) دكتور تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٦٦ – ١٦٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٦ – ١٦٧ .

ويتبين ذلك من الحديث عن نظرته إلى الأصوات على الوجه التالى :

درج اللغويون المحدثون على النظر إلى الأصوات من جهات عدة أهمها جميعاً .

أولا : الفرق بين الصوامت والحركات .

ثانياً : النظر إلى الصوامت منفردة .

ثالثاً : النظر إلى الحركات المفردة .

وسنتكلم عن كل واحدة من هذه وسيكون ذلك على النحو الآتى :

أولا : بين الصوامت والحركات

مما يراه علماء الأصوات المحدثون أن الصفة التى تميز الحركات (أصوات اللين=الصوائت) وتختص بها هى كيفية مرور الهواء فى الحلق والفم وخلو مجراه من حوائل وموانع ، أما الأصوات الصامتة فهى إما أن ينحبس الهواء معها انحباساً محكماً فلا يسمح بالمرور لحظة من الزمن ثم يتبعها ذلك الصوت الانفجارى ، وإما أن يضيق مجرا فيحدث النفس نوعاً من الصفير أو الحفيف »(١) .

وقد نص عبد القاهر على صفة تتصف بها الحركات ، ويفرق بها بينها

---

(١) د. إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ص ٢٧ (ط ٣) .

ويعرف دانيال جونز " D. jones : A " الحركات بأنها « أصوات مجهورة يخرج الهواء عند النطق بها على شكل مستمر من الحلق والفم دون أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية تدخلا يمنع خروجه أو يسبب فيه احتكاكا كاً مسموعاً "D jones: An outline of english Phonetics p. 97" "فالصوائت أو الحركات هى كل صوت مجهور يحدث فى تكوينه أن يندفع الهواء فى مجرى مستمر خلال الحلق والفم وخلال الأنف معهما أحياناً دون أن يكون هناك عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً أو تضييقاً لمجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً .

وكل ما لم يصدق عليه ما سبق فهو صامت .

وبين الأحرف الصامتة ـ فقد قال معللا لتسميتهم لها بأحرف اللين (وهى الحركات الطويلة ، وما ينطبق عليها ينطبق على القصيرة لأنها بعضها) . قال : « لأنها لانت مخارجها واتسعت وأوسعهن مخرجا الألف ثم الياء ثم الواو(١) .

وهكذا يتبين إتفاقه مع وجهة النظر الحديثة فى الدراسات الصوتية، فإن اتساع المخرج يطابق القول الحديث بحرية مرور الهواء، وإن قوله باتساع المخرج مع الألف فهو أوسع منه مع الواو والياء قول صحيح ودقيق تؤيده البحوث الحديثة .

وربما يؤيد هذه النظرة فى التفريق بين الحركات والحروف الصامتة قوله : (ناسبا إياه لشيخه) : وقال رحمه الله : والحروف الصحيحة بعد ، كلها فى وزن الشعر حرف واحد فالضاد مع حيزها الطويل العريض تعد فى الوزن معد (نون) « منك » الذى لاحيز له ـ أما حروف المد فليست كذلك لأنها قد فضلت سائر الحروف بأنها تقع فى الشعر مواقع لا تجوز أن يقع فيها غيرها وذلك فى الردف والتأسيس والوصل والخروج ، والردف هو الحرف الذى قبل الروى كالياء فى عميد والألف فى عماد والواو فى صدود ـ وليس هذا كما يقول « ألا للمد الذى به طالت هذه الحروف فزادت حتى بلغ من استطالتها أن يعد معد حرفين وحركة »(٢) :

كما لحظ عبد القاهر أن الحرف الصامت تتلوه حركة فقد قال « أما الحركة فهى عند أهل التحقيق بعد الحرف » (٣) ـ « فالحرف أول ثم

---

(١) المقتصد : ورقة ٢٠٢ .
(٢) المقتصد : ورقة ٢١٧ .
(٣) المقتصد : ورقة ٦١ .

الحركة » (١) .

وهذا من الفروق التي يعتمد المحدثون من علماء الأصوات على التفرقة بها بين الصوامت والحركات — فمن الأسس التي عدت بناء عليها (و — ى — Wa - Ya) كالأصوات الصامتة — هو أن الواو في أحواض — والياء في أبيات متلوة بحركة — وهو موقع لا يكون إلا للأصوات الصامتة »(٢) .

ومن أدلة عبد القاهر على ذلك يقول :

« ومما استدلوا به على أنها لا يجوز أن تكون قبل الحروف في المرتبة أنا رأينا الحركات إذا أشبعت نشأت منها حروف اللين — فإذا أشبعت فتحة الباء في قولك : « العتاب » نشأت منها ألف « العتابا » .

« أقلى اللوم عاذلي والعتابا »

وإذا أشبعت الباء في « الكواكب » نشأت » منها « الكواكبي »

في « بطيء الكواكبي .

وكذلك ضمة الميم في « الخيام » « الخيامو »

وهكذا كل موضع أشبعت الحركة فيه فهي تولد لا محالة الحرف الذي هو من جنسها » (٣) .

وهذ النص السابق يفيد بالإضافة إلى ذلك مدى علاقة الحركات الطويلة بالقصيرة إذ منه يتضح أن الثانية أبعاض الأولى وربما يتضح ذلك بصورة أجلى من قوله : « إن الحركات من جنس حروف اللين وأبعاض لها » (٤) .

ويلخص عبـــد القاهر رأيه في حروف المد واللين بقوله نقلا عن

---

(١) المقتصد : ورقة ٦٣ .

(٢) د. كمال بشر : علم اللغة العام ، الأصوات ، ص ١٠٦ — ١٠٧ .

(٣) المقتصد : ورقة ٢٠٠ .

(٤) المقتصد : ورقة ١٥٠ — ورقة ٢٠٢ .

شيخه(١) : « قال شيخنا هذه الحروف هي المختصة بالمد ولاحظ لسائر الحروف فيه ، ألا تراك أنك لو مددت الألف واختيها ساعة لكان هو ذلك الحرف وليس كذلك ما عداها من بقية الحروف (أى الصامتة) فعرّفك أن هذه الحروف قد انفردت للمد بصفة ما عادتها من الحروف الصحيحة (الصامتة) حتى صار التقارب فى المخرج لا يؤثر معها إذا كان المد مضى بها حيث لا تبلغه أخواتها فى المخرج » (٢) .

وهكذا ينتهى عبد القاهر إلى أن الخاصة الأساسية للحركات هى صفة المد وتلك صفة تميزها عن الصوامت — وهذه الصفة يعبر عنها الدرس الحديث : بحرية مرور الهواء عند النطق بالحركات دون الصوامت . وهذه الصفة تنطبق على الحركات طويلها وقصيرها .

ولم يكتف عبد القاهر بهذا بل أشار إلى نقاط أخرى درج القدماء على مناقشتها من ذلك مثلا أن عبد القاهر تعرض لنوع آخر من الحركات التى جمعت كلها تحت ما سمى « بالإمالة » من هذه الحركات :

(أ) الفتحة المشوبة بالكسرة .

(ب) ألف المدحين تمال فتصبح مشوبة بنوع من الكسر .

(حـ) ألف الإمالة التى جنحت إلى الياء وتشبثت بها فصارت كأنها حرف آخر .

(د) ألف التفخيم التى تسرى فيها شىء من الضمة ولميلها إليها كتبت بالواو فى « الصلاة » و « الزكاة » (الصلوة والزكوة) أو لميلها إلى الياء كتبت بالياء فى نحو فقضاهن « فقضيهن »(٣) .

---

(١) شيخه هو إبن أخت أبى على الفارسى (الشيخ أبو الحسين محمد بن الحسن بن عبدالوارث)

(٢) المقتصد : ورقة ٢١٧ .

(٣) المقتصد : ورقة ٢١٠ (مخطوط رقم ١١٠٣ — نحو) .

واستطرد عبد القاهر فى ذكر عدد من الأصوات يأخذ بعضها بشبه بعض ويكتسى طرفا من مذاقته فيتولد من ذلك فروع . وصل بها إلى أربعة عشر – ثم صنفها ورأى أن :

« ستة منها مستحسنة يوجد بها فى التنزيل والشعر والكلام الفصيح »(١) .

« وأما الثمانية الأخر فمستقبحة لا يوجد بها فى التنزيل ولا فى كلام فصيح »(٢)

ومن هنا فأغلب الظن أن هذه الحركات آثار لهجية سمعت من العرب وحاول رجال الأصوات تصنيفها بحسب فهمهم وحكموا بأن بعضها سائغ مقبول لوجودها فى القرآن والكلام الفصيح ، وبعضها الآخر مستقبح أو ردىء (٢) وإن كان مسموعا من بعض العرب .

ويمكن القول إجمالا بأن نظرة عبد القاهر إلى الفرق بين الصوامت والحركات فى عمومها هى نظرة لها ما يؤيدها من وجهة نظر الدرس اللغوى الحديث فى أغلب نقاطها .

أما عن النقطة الثانية تلك التى وعدنا بأن نلقى ضوءاً على بعض جهوده فيها وهى النظر إلى الصوامت .

فقد جرت العادة على النظر فى الأصوات الصامتة من جهات ثلاث :

(أ) الجهر والهمس .

(ب) المخارج .

(حـ) كيفية مرور الهواء .

---

(١) المقتصد : ورقة ٢١٠ (مخطوط رقم ١٠٠٣ – نحو) .
(٢) المقتصد : ورقة ٢١١ (مخطوط رقم ١١٠٣ – نحو) .
(٣) كل الهجات فى نظر البحث الحديث سواء ولا يصح أن يوصف بعضها بالقبح أو الرداءة ، وإنما هى موضوع درس واستفادة .

(أ) الجهر والهمس

انتهى علماء الأصوات المحدثون إلى أن الصوت المجهور هو الذى يهتز معه الوتران الصوتيان وعكس الجهر فى الإصطلاح الصوتى هو الهمس — فالصوت المهموس هو الذى لا يهتز معه الوتران الصوتيان ولا يسمع لهما رنين حين النطق به.

والأصوات الصامتة المجهورة فى اللغة العربية كما تبرهن عليها تجارب المحدثين هى خمسة عشر :

ب ج د ذ ر ز ض ظ ع غ ل م ن و ى

فى حين أن الأصوات المهموسة إثنا عشر وهى :

ت ث ح خ س ش ص ط ف ق ك هـ — وفى الهمزة خلاف (١) :

أما الأصوات المجهورة عند عبد القاهر فهى :

الهمزة ب ج د ذ ر ز ض ط ظ ع غ ق ل ا م ن ا و ى

ويعلل عبد القاهر لتسميتهم لها بالمجهورة بأن الحرف المجهور يخرج ظاهر الايخفيه النفس أما الحرف المهموس عنده: « فهو الذى لم ينحصر معه النفس بل يجرى معه ، وإذا جرى معه النفس أخفاه فالمهموس هو الصوت الخفى (٢) .

وتعريف عبد القاهر لظاهرة الجهر و الهمس يستمده من أقوال السابقين.

---

(١) منهم من يرى أن الهمزة مجهورة ومنهم من يرى أنها مهموسة ومنهم من يرى أنها ليست بالمهموسة ولا بالمجهورة ، وإنما هى وقفة حنجرية لا علاقة لتذبذب الأوتار منها . (أنظر عام اللغة العالم ، القسم الثانى «الأصوات» للدكتور كمال بشر).

(٢) المقتصد : ورقة ٢١١ .

عليه كما ينص هو على ذلك صراحة حيث يقول عن المهجور « أنه حرف أشبع الاعتماد فى موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه حتى تنقضى اعتماداً مشبعاً بقوة — ومنع النفس لفرط اعتمادك أن يصاحب الحرف فكان الحرف بامتناعه من أن يجرى معه النفس يخرج ظاهراً لا يخفيه النفس » (١).

وعكس المجهور المهموس ، فالمهموس حرف لم يشبع فيه الاعتماد فلم ينحصر معه النفس فجرى النفس مع الحرف ، وإذا جرى معه أخفاه ، والمهموس هو الصوت الخفى » .

ولنا على قول عبد القاهر عدداً من الملاحظات :

أولا : التسمية بالجهر والهمس يمكن قبولها بشىء من التجوز على أساس أن الجهر هو الخفاء ، وأن الهمس جاء بسبب النفس الذى جرى مع الحرف المجهور ، ولكن حقيقة الأمر كما يرى العلم الحديث : أن الجهر والهمس صفتان للأصوات ترجعات إلى أوضاع معينة للأوتار الصوتية(٢).

ثانياً : ذكر عبد القاهر كما ذكر غيره من الأقدمين أن الهمزة والقاف والطاء أصوات مجهورة(٣) على حين أنها ليست كذلك فى النظر الصوتى الحديث :

أما الهمزة فالقول بجهرها مرفوض رفضاً باتاً من مدققى المحدثين لأنها وقفة حنجرية ، ومن المستحيل أن نتصور ذبذبة الأوتار الصوتية فى هذا

---

(١) المقتصد : ورقة ٢١١ .

(٢) دكتور كمال بشر : علم اللغة العام ، القسم الثانى (الأصوات) . وانظر الأصوات اللغوية للدكتور أبراهيم أنيس . وانظر علم اللغة مقدمة للقارىء العربى للدكتور السعران ، ومناهج البحث للدكتور تمام حسان .

(٣) أما الألف فهى حركة وهى الفتحة الطويلة ، وهى مجهورة ولا شك فالخلاف بيننا وبينه هنا لا ينصرف إلى جهرها أو عدم جهرها وإنما ينصرف إلى وضعها فى أبجدية الأصوات الصامتة . (أنظر تعليقنا على ذلك فيما بعد) .

الوضع . وأما نظرة القدماء لها على أنها مجهورة فرجعه إلى أنهم لم تكن لديهم دقة المحدثين فيما يتصل بالأوتار الصوتية وذبذبتها أو عدم الذبذبة . ويكفى أن نعلم أن المحدثين بينهم بشأنها فى هذا الصدد خلاف حتى نتقبل العذر لعبد القاهر ومن سار فى فلكهم » .

والقول بجهر الطاء يؤيده قولة أنك « لو تركت الإطباق الذى هو عمل اللسان مخصوص به لصار الصاد سينا والطاء دالا وعدم الضاد أصلا لأنها منفردة من مخرجها » (١) .

ومعنى هذا أن الطاء مجهور لأنه النظير المنطبق للدال ، والدال مجهور قولا واحداً

ولنا أن نفترض أنه كان ينطق بصورة تشبه الضاد الحالية ، أو لعله كان ينطق مهموزاً كما نلحظه فى نطق بعض أهالى الصعيد والسودان(٢) .

والقول بجهر القاف لا يؤيده النطق الحديث لهذا الصوت : أنه صوت مهموس بحسب قراءة المجيدين من قراء القرآن الكريم فى مصر ومع ذلك فجهر القاف مروى عن العرب ، فلعله لهجة ، أو لعله ذلك الصوت الذى يسمى تجوزاً بالجاف (G) وهو صوت نسمعه فى ريف مصر وصعيدها ، وبعض البلاد كالسعودية والسودان والعراق .. الخ .

هذا بالإضافة إلى أن وصف عبد القاهر وعلماء العربية لهذا الصوت ينطبق على الصوت القصى الانفجارى المهجور (٣) .

---

(١) المقتصد : ورقة ٢١١ .

(٢) د. كمال بشر : علم اللغة العام ، القسم الثانى (الأصوات) .

(٣) أنظر : المقتصد ورقة ٢١١ ؛ وانظر : سر صناعة الإعراب لابن جنى ، ص ٢٧٨ ، الجزء الأول ، تحقيق لجنة من الأساتذة السقا — الزفزاف .. وانظر الكتاب لسيبويه ج ٢ الأخير ، (طبعة بولاق) .

(ب) من حيث المخارج وتحديدها :

تحدث عبد القاهر عن أصوات اللغة ومخارجها حديث العلماء السابقين عليه وجاء تقسيمه لها ووصفة كما قسموها ووصفوها وقد رأينا من علماء العربية من جعل مخارجها سبعة عشر، وعلى رأسهم الخليل ومنهم من جعلها ستة عشر، وبعضهم جعلها أربعة عشر وغير ذلك كثير (١) .

وسار عبد القاهر على الرأى القائل بأنها ستة عشر، وهو رأى أبى على الفارسى الذى أتبعه ابن جنى — يقول عبد القاهر : « أعود إلى كلام أبى على أعلم أن الحروف تسعة وعشرين حرفاً على هذا الترتيب، ويأتى بالترتيب الذى نجده عند ابن جنى بالنص : الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والخاء، والغين ... الخ

ويعقب بقوله : « أعلم أن مخارج هذه الحروف ستة عشر والحلق منها ثلاثة — أولها مخرج من أقصى الحلق وهو الهمزة ثم الهاء » (٢) .

ويستمر فى بيان هذه المخارج الستة عشر التى هى بنصها عند ابن إلى أن ينتهى إلى المخرج الخامس عشر والسادس عشر، وقال عن الخامس عشر، « ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو » — وأما عن المخرج الأخير فقال، ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة » (٣) .

والذى يلاحظ أن عبد القاهر يميل إلى الإجمال والتركيز بعد التحليل والتفصيل ويكاد يكون هذا خطاً يميز فكره وعمله، فبعد أن فصل القول فى مخارج الحروف، وأعضاء جهاز النطق وجدناه يجمل قائلا :

---

(١) أنظر هذا الخلاف فى نهاية القول المفيد فى علم التجويد لمحمد مكى نصر ص ٢٢ — ٢٣، القاهرة ١٣٠٨ هـ — بولاق .

(٢) المقتصد : ورقة ٢٠٨ .

(٣) المقتصد : ورقة ٢١٠ .

« والمخارج بجمعها على الجملة أربعة : أولها الحلق ، والثانى الفم والثالث اللسان ، والرابع الشفتان » .

ويعلق بقوله : ومما يذكر فى المخارج من غيرها نحو أصول الثنايا والحنك فداخل فى جملة الفم واللسان فما حرف إلا وهو واحد من هذه المواضع وأصول الأسنان والحنك التى هى من حواشى الفم تشارك الفم واللسان (١) .

فهو يبرر لعلة إجماله والتركيز المبالغ فيه ، ولاشك أن ما قاله حق وأن من يتتبعه محللا لايخرج فى تفضيلاته عن هذا الإجمال ، ومن قبله قد أجمل الخليل ابن أحمد وجعل المخارج بجمعها عنده : « الجوف ، والحلق وأول الفم ومناطق اللسان ، وحافته ، وطرفه ، والثنايا ، والشفة السفلى والشفتين (٢) غير أن الإجمال فى عمومه يوسع منطقة المخرج سواء من عبد القاهر أو من غيره وبالتالى فهو يحرم العمل الدقة للموضوعية ، وعنصر الاستقصاء والتحليل العلمى .

وعلى سبيل التوضيح : فإن المخرج الأول مثلا وهو الحلق وفقاً للدقة العلمية يحتاج إلى أن يقسم إلى مناطق ويفصل القول ، ويوضح عند كل منطقة على حدة فهذه المنطقة فى حقيقة الأمر تشمل أجزاء غيرها مما يعرف لدى الباحثين اليوم باسم الحنجرة ، ويوجه الدكتور كمال بشر النظر إلى هذه النقطة فى التراث قائلا : « يبدو أن هؤلاء العلماء أطلقوا الحلق على منطقة أوسع وأكبر من تلك التى نسميها الحلق اليوم ، أو بعبارة أخرى يبدو أنهم أطلقوا لفظ الحلق على تلك المنطقة التى تشمل فى عرفنا الحاضر الحنجرة والحلق بمعناه الدقيق وأقصى الحنك من باب التوسع والمجاز (٣) » .

---

(١) المقتصد ، والدلائل . ص ٣٥١ .

(٢) أنظر مقدمة الجزء المطبوع من العين .

(٣) دراسات فى علم اللغة . القسم الأول . ص ١٠١ .

على أن الترتيب الذى ذكره عبد القاهر للأصوات (تابعاً فى ذلك غيره من سابقيه) يحتاج إلى نظرة ، ولنكتف بمثال على ذلك توضيحاً لمنهجه وكشفاً عن طريقه فى ذلك :

جاء فى الأبجدية التى ذكرها عبد القاهر عن أبى على الفارسى ترتيب الألف بعد الهمزة — وشرح معللا لوجودها : بأن المراد بالألف حرف المد اللين — بدليل أن الأبجدية التى يوجد بها الألف بعد الهمزة لاتوجد بها (لا) « أى اللام ألف ، كما ينطقونها » وإن الأبجدية التى توجد بها (لا) تكون خالية من الألف بعد الهمزة — وهذه وجهة نظر شيخه ابن أخت الفارسى — ويوضحها معللا لها بعدم ذكر (لا) فى الحروف الأبجدية وذلك لأنها ليست حرفاً وأن المقصود من ذكر الحرفين معاً (لا) ذكر الألف المد (١) .

ويعلل لتخصيص الألف فى تركيبه مع حرف بقوله : « لم يمكن نطق جرسه (حيث إنه رسخ فى نفسهم أنه لايمكن النطق بها مفردة) فوصلوها بحرف وقالوا (لا) (٢) :

ومعلوم من وجهة نظر الدرس اللغوى الحديث أن هذه الألف إن هى إلا حركة والحركات يمكن نطقها دون الاعتماد على غيرها على العكس مما فهم عبد القاهر وغيره من شيوخه الذين أخذ عنهم أو نقل — والألف بوصفها حركة لامحل لها فى هذه الأبجدية إذ هى أبجدية الأصوات الصامته لا الحركات . »

وأوضح عبد القاهر أن الفرق فى الأبجديتين (التى بها الألف ، والتى بها لا) أن التى وردت بها الألف بعد الهمزة ذكرت اسم ذلك الحرف لأنها

(١) مخطوط المقتصد ، ورقة ٢٠٨ .

(٢) المقتصد : ورقة ٢٠٨ (مخطوط) .

تذكر أسماء الحروف وأن الأخرى التى بها (لا) عمدت إلى تصوير نطق جرس الحرف فهى لاتذكر أسماء الحروف وإنما تصور نطق جرسها يقول : أما الألف التى وردت بعد الهمزة فى أبجدية الشيخ أبى على فهى إسمها وليست صوتها ، فهو لم ينطق الأصوات وإنما ذكر أسماءها (١) » .

ويعلل عبد القاهر رمز الألف فى الكتابة على حين أن هذا الرمز وضع للهمزة أساساً بقوله : « قال شيخنا لما نابت الألف مناب الهمزة فى الصورة نابت الهمزة منابها فى التسمية وذلك لأن أول إسم من كل حرف هو ذلك فأول التاء تاء وأول الجيم جيم وكذلك بقيته (٢) » .

وفى قول عبد القاهر هذا رد على الرأى الذى أثاره الدكتور إبراهيم أنيس من أن الذين اعترضوا على سيبويه لوضعه الألف (وهى حركة) بعد الهمزة « وذلك لأن سيبويه وفق رأى الدكتور أنيس . ربما أراد بكلمة الألف تفسير المقصود بكلمة (الهمزة) التى فيما يبدو أنها كانت مصطلحاً صوتياً غير مألوف فى أيامه أو حديثة عهد بين الدارسين فوضحه بذكر مرادف له (٣) » .

وللدكتور كمال بشر فى تلك القضية رأى آخر إنه يرى أن فى تعليل الدكتور أنيس ضربا من التسامح الذى يناقضه وجود حرف العطف وهو الواو بعد الهمزة والألف فى الترتيب الذى ساقه ابن جنى فى أبجديته فمن المعروف أن العطف يقتضى المغايرة » .

وقد أكد وجهة نظره . بأن ابن جنى كثيراً مايعرض للألف فى معرض الكلام عن حرف المد مما يشعر من كلامه هناك بأنه يعرف

(١) المقتصد ورقة ٢٠٨ .

(٢) المقتصد : ورقة ٢٠٩ .

(٣) د. إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ص ٨٤ .

جيداً الفرق بين الحروف بوصفها حركات وبين الأصوات الصامتة (١) .

ومعنى ذلك كله أن عبد القاهر (تابعاً غيره) لم يوفق فى وضع الألف فى هذه الأبجدية وفى وضعه لها بعد الهمزة كذلك — لأن الألف كما قررنا حركة وليس هذا مكانها ، كما أن مخرجها ليس من مخرج الهمزة (٢) .

ومن عجب أنهم يفهمون خواص هذه الألف بوصفها حركة ، ومع ذلك يضعونها فى سياق الصوامت ، أن هذه الألف، عندهم واحدة من « الأحرف الجوفية الهوائية » وهى (الألف والواو والساكنة المضموم ماقبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها وقالوا إنه يراد بالجوف فراغ الحلق والفم حيث ينقطع مخرجها (٣) .

فكان مقتضى هذا الفهم عدم ذكرها فى هذه الأبجدية وعدم نسبتها إلى مخرج الهمزة .

أن الألف بوصفها حركة لا تنسب إلى مخرج الهمزة وإنما تنسب إلى وضع اللسان وضعاً معيناً فى الفم تجاه الحنك الأعلى بأن يستقر اللسان فى قاع الفم بحيث يكون أو يكاد أن يكون مستوياً .

ومثل الألف بقية الحركات تحدد بطريق وضع اللسان تجاه الحنك وبدرجة ارتفاع اللسان أو هبوطه (٤) .

فليس مخرج الألف الحلق ولا الحنجرة .

---

(١) د. كمال بشر : علم اللغة العام (قسم الأصوات) ، ص ١٢٣ .

(٢) أنظر هذا الكتاب .

(٣) النشر فى القراءات العشر لابن الجوزى ، ج ١ ، ص ١٩٩ .

(٤) د. كمال بشر : علم اللغة العام (قسم الأصوات) ، ص ١٢٢ .

ومهما يكن من أمر فإن أعمال عبد القاهر الصوتية في جملتها تشير إلى أنه كان يدرك طبيعة الألف ويدرك قيمتها بوصفها حركة طويلة .

إنه على الرغم مما نص عليه سابقاً من أن الألف من مخرج الهمزة والهاء يرى في مواضع أخرى أن الألف ذات مخرج يختلف عن مخرج الهمزة والهاء بصورة أو بأخرى . يقول « كما أن الألف لما صعدت عن الحلق ممتدة ما امتد النفس حتى بعدت عن الهمزة والهاء حتى صارت كأنها ليست من مخرجهما(١) .

أنه هنا يحوم حول الصواب وإن لم يهتد إلى الصواب كله ، إذ هو يرى أن الألف صعدت عن الحلق وبعدت عن الهمزة والهاء حتى صارت من مخرج آخر يختلف عن مخرجهما والضعف في إدراكه لهذه الحقيقة يعود إلى التعبير عن ذلك بأسلوب التشبيه (حتى صارت كأنها ليست من مخرجهما).

والكلام عن الألف هنا بوصفها حركة (وهي الفتحة الطويلة) مقروناً إلى ذكر شيء عن الواو والياء : فلننظر ماذا قال عبد القاهر فيما يتعلق بهما :

إن كلام عبد القاهر عن الواو كلام في جملته مضطرب فهو تارة يشير إليهما كما لو كانا حركتين طويلتين ، ومرة أخرى يَسِمُهُما بسمات الأصوات الصامتة ولكنه بالرغم من هذا لا يستطيع التفريق الدقيق بين الحالتين ويخلط بينهما خلطاً يطمس الحقيقة .

فتراه في بعض سياقات يجمعهما مع الألف ويعطى الجميع صفة الحركات . فيقول : « لانت مخارجها واتسعت وأوسعهن مخرجاً الألف ثم الياء ثم الواو (٣) .

ويمكن بشيء من التجوز تفسير اتساع المخرج الذى أشار إليه في هذا

---

(١) المقتصد : ورقة ٢١٧ .
(٢) المقتصد : ورقة ٢٠٢ .
(٣) السابق ورقة ٢١٧ .

بما نعبر عنه حديثاً بحرية مرور الهواء — وهى إحدى خواص الحركات — (طويلها وقصيرها على سواء) وهو فى هذا يتفق مع غيره من القدامى فى وصفها بأنها حروف جوفية إذ معنى أنها جوفية كما نفهم أن هواءها ينسل من أقصى مواضع النطق حتى آخرها دون أى حائل أو عائق وهذا أيضاً فى مجمله ينطبق مع النظر الحديث.

ولكنه بالرغم من هذا الوصف الذى يدل على إدراكه لسمات الياء والواو بوصفهما حركتين يعود فيخلط دون تحذير ويصف الصوتين نفسيهما، وصفاً ينطبق عليهما بوصفها صامتين أو أنصاف حركات — يقول « والياء من وسط اللسان والواو من الشفة » (١) كما يقول: والياء لاتساعها وانبساطها بعدت عن أختيها فى المخرج الشين والجيم حتى كأنهـا ليست مقاربة لهما (٢).

فنراه هنا فى هذا النص الأول يحدد مواضع نطق الواو والياء بوصفهما صامتين لا حركتين لأن تحديد المواقع بهذه الصورة إنما ينطبق عليهما بهذا الوصف.

كما نراه فى النص الثانى يجمع بين الياء والجيم والشين ويدعى الأخوة بين هذه الأصوات الثلاثة.

ومعلوم أن الياء التى تخرج من مخرج الشين والجيم أو قريب من هذا المخرج إنما هى الياء الصامتة (نصف الحركة) لا الكسرة الطويلة بالرغم من تعلله بقوله: حتى كأنها ليست مقاربة لهما ».

إن ما قاله عبد القاهر فيما تقدم فيه الأسس العلمية للتفريق بين حالتى الواو والياء ولكنه هو نفسه لم يبين لنا متى نحكم عليهما بهذا الوصف أو

(١) المقتصد: ورقة ٢١٧.

(٢) المقتصد: ورقة ٢١٧.

ذاك حيث جاءت النصوص عامة غير محددة وحيث لم يشر بحال من الأحوال إلى أن لهذين الاسمين مدلولين مختلفين :

وأكثر من هذا نراه فى بعض النصوص يأتى بسمات المدلولين معاً حتى ليحار المرء أن يستنتج من كلامه أى مدلول من المدلولين لهذين الصوتين يريد عبد القاهر .

أنه يقول مثلا : « الياء من وسط اللسان والواو من الشفة ولا مقاربة بين هذين المخرجين ولكن يساويهما فى الامتداد وصل أحدهما بالآخر فالياء باستطالتها خرجت عن موضعها تمتد حتى دنت من الواو فصارتا كأنهما متقاربتا المخرج فأدغمت الواو فيها نحو طيا »(١) .

فى هذا النص يشير إلى مخارج هذين الصوتين ويحددهما تحديداً ينصب عليهما بوصفهما صوتين صامتين ولكنه فى النص نفسه وفى الوقت ذاته يصفهما بالامتداد ومعنى الامتداد كما نفهم من هذا النص اتساع مخرجهما أى حرية مرور هوائهما وهذا ينطبق عليهما بوصفهما حركتين.

وقد يظهر هذا التناقض بصورة أوضح فى النص التالى حيث يقول : « إن الواو والياء ليس تناسبهما المعتد به من جهة القرب فى المخرج ولكن من وصف أنفسهما وهو المد . وذلك أنهما قد صارا بالمد كالمثلين حتى اتفقا فى صدود وعميد اتفاقاً مطرداً من غير عيب . وتصاحبا فى الإقواء وإن كان عيبا »(٢) .

فهو فى نصه الأخير هذا يشير إلى المخارج (والمفهوم أنها المخارج التى وصفها فيما سبق وهى تلك التى تنطبق عليهما بوصفهما صوتين صامتين) ثم يعود فيركز على الإشارة إليهما بوصفهما حركتين حيث يتكلم عن المد (أو اتساع مخرج الهواء) بدليل التمثيل بقوله (صدود — وعميد) ومن الواضح أن الواو والياء فى هاتين الكلمتين إنما هما حركتان خالصتان .

---

(١) المقتصد : ورقة ٢١٧ .

(٢) المقتصد : ورقة ١٥١ .

ومعنى هذا كله أن عبد القاهر بالرغم من أدراكه لصفات مدلول هذين الاسمين بصورة أو بأخرى يعجز تماماً عن التفريق بين هذين المدلولين وعن بيان السياقات الخاصة بكل مدلول فى اللغة العربية .

ومن المعروف أن الواو والياء لهما مدلولان :

١ — كونهما صوتين صامتين (أو أنصاف حركات) .

٢ — كونهما حركتين خالصتين (وهما الكسرة الطويلة والضمة الطويلة) .

فكان عليه (إن لم يكن عليهم جميعاً) أن يفرقوا بين حالتى الياء والواو فى مثل يقوم — ووجيه — فالياء فى الكلمة الأولى صوت صامت ولكنها حركة طويلة (هى الكسرة) فى الكلمة الثانية . والواو فى الكلمة الثانية صوت صامت (أو نصف حركة) ولكنها حركة طويلة (وهى الضمة) فى الكلمة الأولى .

ولكن عبد القاهر خلط بين هاتين الوظيفتين .

ولم يدرك أن لكل وظيفة أو مدلول خواص معينة ، ولم يحاول التمييز بين هذه الخواص وأتى بها مجتمعة فى نصوصه كما لو كانت تنطبق على الواو والياء فى كل حالة .

وإذا كان لنا أن نفرق بين مدلولى الواو والياء نقول :

إن الياء الحركة (وهى الكسرة الطويلة) تتكون بالطريقة الثانية ، يرتفع اللسان حال النطق بها تجاه الحنك الأعلى أقصى حد ممكن مع بقاء هذا الصوت حركة ، أى بحيث إذا ارتفع اللسان أكثر ضاق المجرى إلى درجة ينتج عنها حفيف مسموع وتكون النتيجة إصدار الصوت الآخر الذى هو الياء الصامتة . وتكون الشفتان حال النطق بهذه الحركة منفرجتين (١) .

---

(١) د. كمال بشر : علم اللغة العام (الأصوات) ، ص ١٨١ .

فالفرق بين الياء الصامتة والياء الحركة من الناحية العضوية يتمثل فى تضييق مجرى الهواء وارتفاع مؤخرة اللسان قليلا(١) فى الياء الصامتة (نصف حركة) .

وكذلك الفرق بين الواو الصامتة والواو الحركة فرق عضوى هو فى تضييق مجرى الهواء (٢) فى الواو الصامتة واتساعه فى الواو الحركة .

هذا بالإضافة إلى أن هناك فروقاً وظيفية تتمثل :

١ ــ كون الواو والياء الصامتتين تتسمان بوقوعهما متلوتين بحركات (وعد يعد) .

٢ ــ وقوعهما ساكنين بعد فتح (مثل يوم ــ بيت) .

بقى أن نشير إلى نقطة أخرى مفيدة فى هذا المجال تتعلق بأفكار عبد القاهر عن الأصوات وتعنى بذلك أن عبد القاهر كغيره من السابقين كان يدرك العلاقة بين الحركات الطوال والحركات القصار . إنه يدرك أن الفتحة جزء الألف ، وأن الكسرة جزء الياء وأن الضمة جزء الواو وأن الصفات العامة لها جميعاً متشابهة والفرق يتركز فى الطول أو القصر (أى الكمية) .

وربما يؤيد ما نقول تلك النصوص التالية : يقول عبدالقاهر : « الواو إلى الضمة أقرب إذ هو من نفسها (٣) » كما يقول : « إن الياء من جنس الكسرة (٤) وينص على أن الفتحة أول الألف ألا تراه لا يوجد إلا

---

(١) د. إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ص ١٤٢ (ط ٢) .

(٢) د. إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ص ١٤٣ (ط ٣) .

(٣) المقتصد : ورقة ١٠٧ .

(٤) المقتصد : ورقة ١٠٧ .

معنها (١) » .

ويلخص هو الفرق بين القصيرة والطويلة مشيراً إلى الحركات الثلاث بقوله : إنا رأينا الحركات إذا أشبعت نشأت منها حروف اللين فإذا أشبعت فتحة الباء فى قولك « العتاب » نشأت فيها ألف « العتابا » .. وكذلك كسرة الياء فى « الكواكب » « الكوكبي » . . . وضمة الميم فى « الخيام » — « الخيامو » (٢) وكل موضع أشبعت فيه الحركة تولد الحرف الذى هو من جنسها (٣) .

وأوضح من هذا وأظهر فى هذا المقام قوله : إن الحركات من جنس حروف اللين وأبعاض لها (٤) .

ومن الواضح أن الحركات التى يعنيها الفتحة والكسرة والضمة وأن حروف اللين هى الألف فى مثل قال — والياء فى مثل أبيع — والواو فى نحو أقول .

(ج) من حيث كيفية مرور الهواء :

جرت عادة المحدثين على تصنيف الأصوات الصامتة إلى أصناف معينة بحسب كيفية مرور الهواء عند النطق بالصوت المعين فقسموها إلى :

١ — أصوات انفجارية :

وهى فى العرف الحديث فى اللغة العربية :

الهمزة والقاف والكاف والطاء والضاد والتاء والدال والباء = (٨)

---

(١) المقتصد : ورقة ٦٢ .

(٢) المقتصد : ورقة ٢٠٠ .

(٣) المقتصد : ورقة ١٥٠ ، ٢٠٢ .

(٤) المقتصد : ورقة ١٥٠ ، ٢٠٢ .

ويتكون الصوت الانفجارى نتيجة : ١ — حبس الهواء ٢٠ — وإطلاقه — ومواضع الحبس هى :

١ — الشفتان = ب .

٢ — أصول الثنايا العليا بطرف اللسان = ت . د . ط . ض الضاد كما ننطقها الآن فى مصر .

٣ — أقصى الحنك الأعلى بأقصى اللسان = ك — ج — الجيم القاهرية .

٤ — أقصى اللسان باللهاة = (ق) .

٥ — الحنجرة = الهمزة والنطق الكامل للصوت الانفجارى يتطلب= .

(أ) اتصال بين العضوين ينتج عنه وقف العمود الهوائى الخارج من الرئتين وقفاً كاملا.

(ب) انفصال العضوين انفصالا يحدث عنه انفجار الهواء .

٢ — أصواب احتكاكية :

وهى : الهاء والعين والحاء والغين والخاء والشين والصاد والزين والسين والثاء والذال والظاء والفاء = (١٣) .

٣ — أصوات مركبة : وهى الجيم .

٤ — أصوات جانبية : وهى اللام .

٥ — أصوات مكررة : وهى الراء .

٦ — أصوات نفية : وهى الميم والنون .

٧ — الواو والياء : (بوصفهما صوتين صامتين أو نصاف صوامت وأنصاف صوائت) .

ولعبد القاهر (شأنه شأن علماء العربية السابقين عليه) اتجاه آخر فى التصنيف فى هذه الأصوات يتفق فى أكثر أحواله مع الحديث ويختلف معه فى مسائل معدودة .

أن عبد القاهر (ومن سار فى فلكهم) يذكر صنفين أساسيين من الأصوات من هذه الزواية – (زواية كيفية مرور الهواء) – هما . الأصوات الشديدة. والأصوات الاحتكاكية. فهو من هذه الزواية عرض للحديث عن الأصوات الشديدة والرخوة ومابين الشديد والرخو – كما تحدث عن المنحرف والمكرر .

وقد جاء تعريفه للأصوات الشديدة تعريفاً تقليدياً – يكفينا منه أن ماضربه من أمثلته للأصوات الشديدة تتفق فى مجموعها مع ما سميناه حديثاً بالأصوات الانفجارية فالأصوات الشديدة عنده ثمانية جمعها أبوعلى الفارسى على حد تعبيره فى قولك . « أجدك قطبت» أو « أجدت طبقك » (١) .

وبمقارنة هذه الأصوات بالأصوات التى عددناها انفجارية يتضح أن بيننا وبينهم فرقين .

الأول : عدم ذكر الضاد فى الأصوات الشديدة عندهم على حين عددناها نحن صوتاً انفجارياً ؛ ولعل السر فى ذلك يرجع كما أوضحنا سابقاً إلى أن الضاد القديمة كانت ذات صفات مختلفة عن ضادنا الحالية وذلك راجع إلى تطور فى مواضع النطق وكيفيته – ويبدو أن الأصوات الاحتكاكية . أو الرخوة باصطلاحهم كما نص على ذلك عبدالقاهر ومن تبعهم .

الثانى : يتمثل الفرق الثانى فى ذكرهم للجيم ضمن الأصوات الشديدة على حين عددناها مركبا ولعل عبد القادز وغيره أخطئوا التقدير أوكانوا يصفون صوتاً وجد فى بعض اللهجاب سموه الصوت بين الكاف والجيم(٢) .

وهو صوت فى تقديرنا كما يفهم من هذه العبارة قصى انفجارى ينطبق

---

(١) المقتصد : ورقة ٢١١ .

(٢) المقتصد : ورقة ٢٠٩ . عد عبد القاهر أنواعاً ثلاثة متقاربة فى هذا الصدد : يأخذ بعضها بشبه بعض ويكتسى طرفا من مذاقته وهى : « الكاف » التى بين الجيم والكاف – الجيم التى كالكاف – الجيم التى كالشين ، ويفهم من قوله هناك أنها تمثل لهجات .

وصفه أكثر ما ينطبق على ذلك الصوت الذى نسمعه فى لهجة القاهرة (وهذا الصوت انفجارى) أى شديد ولا شك (١) .

ومن جهة أخرى تكلم عبد القاهر عما سماه الأصوات الرخوة (كما فعل غيره من قبل) ولا يعنينا التعريف بقدر ما يهمنا تحديد الأصوات المسماه بالرخوة عندهم .

وعندما ننظر إلى الأصوات الرخوة بحسب ما قال نرى أنه ضم الضاد إلى هذه الأصوات وأخرج العين منها (حيث ضم العين إلى ما أطلق عليه إسم ما بين الشديدة والرخوة وجعلها ثمانية يجمعها قولك . (لم يروعنا — أو لم يرعونا) أما ضمة للضاد فى هذه المجموعة فيفسره ما ألمعنا إليه سابقاً من أن الضاد التى وصفوها ربما كانت ضاداً مختلفة عن ضادنا الحالية .

وإخراج عبد القاهر وغيره للعين من الأصوات الرخوة أى الاحتكاكية له فى ذلك شبهة يسوغها النظر الحديث حيث أن العين هى أقل الأصوات العربية احتكاكاً — ومن ثم ربما جاز تقبل ما قاله من أنها صوت متوسط .

ولم يكتف عبد القاهر بهذا التقسيم بل استطرد كما استطرد غيره من السابقين عليه فى ذكر صفات جزئية لهذه الأصوات .

فتكلم عن الأصوات المنحرفة — وأصوات التكرير ، ومما قاله . « ولبعض الحروف سمات وأسماء تحتاج إلى معرفتها منها . المكرر ، وهو الراء » وعلل للتسمية وعلق عليه (٢) وأضاف ومنها المنحرف وهو «اللام» .

والأصوات المتوسطة وهى فى جملتها من حيث التعريف والتمثيل تطابق ما يراه الفكر الصوتى الحديث .

---

(١) د. كمال بشر : علم اللغة العام (الأصوات) . وقد أوضح فى تعليل وتحليل علاقة تلك الجيم القاهرية بالجيم العربية فى مراحل تطورها .

(٢) المقتصد : ورقة ٢١١ .

ونجدر بنا الإشارة فى هذا المجال إلى تلك المجموعة من الأصوات التى رأى فيها سمات مشتركة من نوع معين وسماها (الأصوات المترسطة) وجمعها على نحو ما سبق . (لم يروعنا - أو لم يرعونا) .

والجمع بين هذه الأصوات تحت هذا الاسم له ما يسوغه حيث إنها جميعاً كما أثبت العلم الحديث — تتسم بقوة الوضوح السمعى ولكننا نأخذ عليه (وعلى من تبعهم من القدامى) ذكره للألف فى هذه الأصوات حيث إن الألف حركة قولا واحداً — على حين الكلام هنا منصب على الأصوات الصامتة .

أما وقد ألقينا بعضاً من ضوء على الدراسات الصوتية عند عبد القاهر — ينتهى بنا القول إلى أنه يمكن الحكم على أعمال عبد القاهر فى الدرس الصوتى بأنه لا يزيد كثيراً عن سابقيه . ولكنه جمعها فأوعاها .

ويكفيه أنه فى هذا المضمار لم يقصر عن سابقيه(١) وتلك نقطة تحسب له فى مجال تقويمه فى الدراسات اللغوية .

---

(١) تناولنا هذا الموضوع بالتوضيح فى كتابنا الدراسات الصوتية عند القدماء والمحدثين . (تحت الطبع) .

الفصل الثاني

الدراسة الصرفية

عند عبد القاهر الجرجاني

إفادة الدراسات الصرفية التقليدية من المباحث الصوتية :

إن نظرة واحدة فى الدراسات الصرفية التقليدية ولتكن على سبيل المثال فى (المقتصد) تبين أن المباحث الصرفية التقليدية أفادت من الدرسات الصوتية إلى حد بعيد . وذلك فى نحو باب الإمالة (١) مثلا أو باب ذكر عدد حروف الأسماء والأفعال(٢) أو باب علم حروف الزوائد(٣) أو باب إبدال الحروف بعضها من بعض سواء بدل حرف من حرف لأجل الإدغام أو بدل حرف من حرف لغير الإدغام(٤) أو باب أحكام حروف العلة(٥) أو باب ما يعل ويصح من الأسماء التى على ثلاث أحرف(٦) أو باب الإدغام(٧) . . . إلخ .

وإن كان ذلك وفق منهجهم الذى ارتضوه وأن لم يرض عنه الدرس اللغوى الحديث - وذلك لأنه من وجهة نظره لايؤدى الغرض الأساسى من دراسته لعدم ترتيب مستويات الدراسة بعضها إثر بعض .

وقد بات مقرراً لدى اللغويين المحدثين أن الدراسة الصوتية ممهـــدة للدراسة الصرفية والنحوية وفى خدمتها — فإن « مستويات الدراسة الصوتية والصرفية والنحوية كلها متعاونة فيما بينها للنظر فى اللغة ودراستها فهى

---

(١) المقتصد : من ورقة ٥٩ إلى ورقة ٦٧ .

(٢) المقتصد : من ورقة ٦٧ إلى ورقة ٧١ .

(٣) المقتصد : من ورقة ٧١ إلى ورقة ١٠١ .

(٤) المقتصد : من ورقة ١٠١ إلى ورقة ١١٣ .

(٥) المقتصد : من ورقة ١١٣ إلى ورقة ١٤٨ .

(٦) المقتصد : من ورقة ١٤٨ إلى ورقة ٢١٣ .

(٧) المقتصد : من ورقة ٢١٣ إلى آخـــره .

تكون فى مجموعها كلا متكاملا ، وكل واحد منها مرتبط بصاحبه ولا يجوز الفصل بينها فصلا تاماً فهى ترمى إلى هدف نهائى واحد هو بيان خواص اللغة المدروسة ومميزاتها» (١) .

والذى لاشك فيه أن مباحث الصرف مبنية فى أساسها على ما يقرره الأصوات من حقائق وما يرسمه من حدود »(٢) وأنه لاوجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات(٣) » .

مفهوم الدراسة الصرفية والنحوية عند عبد القاهر :

النحو والصرف وثيقا الصلة وفقاًلمفهوم عبدالقاهر يضمهما شىء واحد ، يتضح ذلك من تعريف النحو الذى جاء فى إيضاح أبى على الذى صنف عليه عبد القاهر غير مصنف وأكثر من مؤلف ،وانتهجه طريقاً له ، حيث إنه ينص على أن « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب هو ينقسم قسمين :

أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم ، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها(٤) » .

ويأتى بقول مفصل ضارباً فيه المثل مبيناً ما يوضح أن الأول يبحث فى التراكيب (أى النحو) والثانى يبحث فيما عرف بالصرف ومما قاله :

« وأما التغيير الذى يلحق أواخر الكلم فهو على ضربين :

أحدهما تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل

---

(١) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة (القسم الثانى) ص ٨٤ .

(٢) د. كمال بشر : علم اللغة العام – الأصوات ، ص ٢٤٠ .

(٣) د. كمال بشر : علم اللغة العام – الأصوات ص ٢٤٠ .

(٤) الإيضاح : ص ٦٤ (مخطوط رقم ١٠٠٦ – نحو) بدار الكتب المصرية .

وهذا الضرب هو الذى يسمى بالإعراب، ويكون فى الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة للأسماء » (١) .

« وتغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن يتغير العامل ، وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن ، أو إسكان متحرك ، أو إبدال حرف بحرف أو نقصان حرف » .

« والقسم الآخر وهو الذى يلحق أنفس الكلم وذواتها ، وذلك نحو : التثنية والجمع الذى على حدها والنسب وإضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم وتخفيف الهمزة والمقصور والممدود والعدد والتأنيث والتذكير وجمع التكسير والتصغير ، والإمالة والمصادر وما اشتق منها وأسماء الفاعلين وغيرها والتعريف والإدغام » (٢) .

وواضح من هذا التعريف أن النحو يضم ما يعرف بالصرف أيضاً فإن القسم الآخر منه وهو الذى يتحدث عن التغيير الذى يلحق ذوات الكلم وأنفسها يضم المباحث الصرفية بمفهومها التقليدى .

أى أن النحو والصرف بهذا المفهوم يضمهما شىء واحد ويبحثان معا فى مجال واحد .

وهذا التصرف من أبى على فى إيضاحه لم يجىء عفو الخاطر لأنه هو الذى أولى كتاب « المنصف » فى الصرف — للمازنى عنايته وفصّل القول فى تيسير قواعده(١٤) وعلى ضوء عمله شرح ابن جنى كتاب « المنصف فى الصرف للمازنى » كما أنه قد عرف عنه أنه مغرم بالصرف والقياس .

فحدود علم الصرف بالمفهوم التقليدى كانت موضوعة ، بل إن هناك مصنفات فصلت بين العلمين على نحو ما صنع « قطرب » تلميذ سيبويه الذى ألّف كتاب « العلل » فى النحو ، وكتاب « الاشتقاق » فى التصريف . كما أن

(١) الإيضاح : ص ٦٤ (مخطوط رقم ١٠٠٦ — نحو) ، دار الكتب المصرية .
(٢) الإيضاح : ص ٦٤ (مخطوط رقم ١٠٠٦ — نحو) ، دار الكتب المصرية .
(٣) د. شوقى ضيف : المدارس النحوية ، ص ٢ ١ وما بعدها .

« المازنى تلميذ « الأخفش » فصل النحو عن الصرف ونظم قواعد الصرف ومسائله فى كتابه « المنصف » (١) .

فإذا مامزج أبو على فى إيضاحه بين المباحث النحوية والصرفية وضمهما فى دائرة واحدة فمعناه أنه له فى ذلك رأياً ومنهجاً . وهو جعل النحو يدرس التراكيب والمفردات جميعاً ، يوضحه قوله :

« تغيير يلحق أواخر الكلم لوجودها فى تراكيب » -« وتغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها » .

وهذا المسلك فى عمومه الذى انتهجه عبد القاهر عن أبى على الفارسى لاغبار عليه من وجهة نظر الدرس اللغوى الحديث فقد أصبح من المتعارف عليه أنه « إذا جاز الفصل بين النحو الصرف فإنما هو فصل موقوت تفرضه أحيانا ضرورة البحث ، أو مناهج التعليم التقليدية » (٢) . وذلك لأن التركيبات المورفولوجية عادة تحكمها ترتيبات نظمية — وفى الغالب يدرس المورفولوجيا والنظم معا — وقد يدرسا على أنهما طبقة

---

(١) للمازنى مصنفات كثيرة تهتم بهذا الاتجاه وأما كتابه هذا فى التصريف فقد جمع فيه موضوعات التصريف الموجودة فى كتاب سيبويه.ونظمها لأول مرة وصاغها صياغة علمية متقنة . ونجده فيه يقول بعد إيراد الكثير من الأمثلة (الصيغ والأبنية) لتعرف كيف مذاهب العرب فيما بنت من الأسماء والأفعال فإذا سئلت عن مسألة فانظر هل بنت العرب على مثالها ، فإن كانت بنت فابن مثل مابنت (المنصف ١/٩٥) . ويذهب الدكتور شوقى ضيف إلى إمامة المازنى فى علم الصرف حيث يقول : « وبدون ريب هو الذى نظم قواعده ومسائله وهو الذى فصله عن النحو الذى كان مخلوطاً به فى كتاب سيبويه وأقامه علماً مستقلا بأبنيته وأقيسته وتماريته الكثيرة التى ذيل بها شوارده ويسرها للباحثين من بعده — من أمثال أبى على الفارسى وابن جنى .. » . وعلى نحو ما كان إماماً فى التصريف كان إماماً فى النحو (المدارس النحوية ، ص ١٢١) . ويرى الدكتور تمام حسان أن إجادة عملهم فى هذا المجال « أفرد الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أى مكان آخر فى عالم اللغويين قديماً وحديثاً — ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفى العربى موضع الإعجاب والاحترام وسيظل دائماً كذلك فى نظر اللغويين فى مختلف أنحاء العالم » . (اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٥) .

(٢) د. كمال بشر : علم اللغة العام ، القسم الثانى ، الأصوات ، ص ٢٤٣ .

واحدة ويرى كثيرون من المحدثين أن النحو بمعناه الواسع يشمل الصرف الذى يعد خطوة ممهدة له وهما معا يكونان كلا متكاملا » (١) .

إحاطة عبد القاهر الشاملة بالدراسات الصرفية التقليدية :

لعبد القاهر معرفة جيدة بالدراسات الصرفية التقليدية فقد انتقل إليه جهد السابقين عليه فى هذا الميدان . وسلك فيه نهجهم التقليدى وهذا أمر طبيعى نجده واضحا فى تراثه التقليدى سواء منه ما مزج فيه بين مباحث الصرف والنحو معا أو مافصل فيه الصرف عن النحو .

وكان عبد القاهر الجرجانى فى مجال الصرف التقليدى مثل سابقيه فلقد تبع طريقهم وحذا حذوهم فى جملة ماقرر فى هذا العلم وناقش . أنه يؤول كما يؤولون ويفترض كما يفترضون ويلتمس العلل كما يلتمسون .

ويكفى فى هذا المجال أن نذكر أمثلة لأنماط من القضايا الصرفية التى أتى فيها بمثل ماقرره سابقوه ، والتى عالجها علاجهم من ذلك (٢) :

١ — نمط فى تراثه التقليدى ينبغى إطراحه وإهماله . فهو لا يعدو كونه مجرد عمليات عقلية تستغرق الفكر بحثا عن أصول وهمية أو زوائد افتراضية دون أن تعطى قيما صرفية تخدم الجملة أو العبارة فى قليل أو كثير .

ومن أمثلة ذلك ما يملأ صفحات مختلفة من المقتصد : كلها تقديرات

---

(١) إقرأ الدكتور محمود السعران : علم اللغة مقدمة ، ص ٢٤٥ .

واقرأ للدكتور كمال بشر : علم اللغة العام ، القسم الثانى — الأصوات ، ص ٢٤٢ .

(٢) الأنماط التى سنتحدث عنها هنا ، للدكتور كمال بشر ، الفضل فى الكشف عنها فى مجال الصرف التقليدى عند العرب بعامة ومن الممكن قراءة أمثلة مختلفة لها فى كتابه دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ١٠٢ . واقرأ من ص ٨٣ ونحن هنا نستعير تقسيماته لنطبق عليها جهود عبد القاهر وأعماله فى هذا المجال اللغوى التقليدى .

وتأويلات وتعليلات مثل قوله : «الألف تبدل من حرف الإبدال اللازم إذا كان متحركا مفتوحا ماقبله فلو كان ألف (لا ؛ (وما) بدلا لوجب أن يقال (لو) و(مو) . وقالوا إن الحرف إذا جعل اسما تغير التقدير فإذا قلت فى (لا) (وما) . . كان الألف منقلبا عن حرف وجب أن يجرى على منهاجها فى التحقير فكما لايكون فى الأصل اسم عينه ألف كذلك لايكون فى الذى تصرف من الحرفية إلى الإسمية...» (١) .

عمليات لايخرج الدارس منها بأكثر من كد الذهن وإضاعة الوقت عن حد رأى عبد القاهر نفسه ويجب إهمالها ووضعها حيث شئنا كما يقول هو نفسه (٢) .

فلا تأثير لمثل تلك الدراسات على المعانى النحوية وإلا فماذا يترتب عليها ؟ وأى قيم معينة تؤثر بدورها فى الجملة أو العبارة . . ؟ . . أى ما الدور الصرفى الذى تصنعه هذه التقديرات والافتراضات ؟ حقا قد تكون دليل براعة ولكن لا فائدة تقدم من ورائها للدرس الصرفى .

٢ — نمط آخر فى تراثه التقليدى يتحدث عن أصول ربما كانت تاريخية لا افتراضية- وهى بهذا تفيد صاحب المنهج التاريخى حيث إنها يمكن أن تعد علامات على مراحل تطور الصيغ . ومن أمثلة ذلك قوله :

« أعلم أن التصحيح فى بنات الياء يجى مجيئا صالحا فى نحو :

مربوب . ومبيوع . ومخيوط . وقالوا تفاحة مطبوبة وثوب مصوون (٢١)
وقال الشاعر   * ويوم رذاذ عليه الدجن مغيوم *

فهذه وأمثالها سمعت عن العرب . وقد تكون لغة بعض القبائل فهى تدل

---

(١) المقتصد : ورقة ١١٣ .
(٢) دلائل الإعجاز : من ص ٢٣ إلى ص ٢٥ .
(٣) المقتصد : ورقة ١٣٧ .

على أنها نطقت فعلا أى أنها تمثل أصلا حقيقيا لا افتراضيا . ويمكن أن تعد بالنسبة للفصحى إحدى المراحل التى مرت بها فهى أصل تاريخى يقدم نفعا لدارس اللغة فى هذا المجال ومثلها فى ذلك مثل قولهم « فرسة طوعة العنان » وامرأة عدلة (١) » وعوى الكلب عوة » فقد حكى أن بعضهم يقولها هكذا فيقلب الياء إلى الواو (٢) وقولهم طيال فى طوال — قالوا :

فإن أعز الرجال طيالها » (٣)

٣ – درج عبد القاهر كما درج السابقون على مناقشة أوزان الفعل

---

(١) المقتصد : ورقة ١٥٩ / ١٦٠ .
(٢) المقتصد : ورقة ١٧٩ .
(٣) المقتصد : ورقة ١٥٦ .

جاء فى كتاب سيبويه عند حديثه عن اسم المفعول من الفعل الأجوف : « وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول مخيوط ومبيوع » .

وابن جنى ينسبها إلى بنى تميم ويورد لها أمثلة من الشعر يقول ابن جنى : « اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين نحو مبيع ومخيط . ورجل مدين فهذا كله مغير وأصله مبيوع ومديون ومخيوط فغير على ما مضى » .

وهذه الدراسة تفيد صاحب المنهج التاريخى من ناحية ، وتفيد دارسى اللهجات من ناحية فهى تمثل ظواهر لهجية لبعض القبائل ، فبنو تميم على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعى (فى التصريف للمازنى) أنه روى عن أبى زيد أنهم يتممون مفعولا من الياء فيقولون مخيوط ومكيول قال العباس بن مرداس :

قد كان قومك يزعمونك سيدا وإخـــال أنك سيد معـــيون

(أى مصاب العين) .

وأنشد أبو عمرو بن العـــلاء .·. « وكأنهـــا تفاحة مطيوبة » .·.

وقال علقمة بن عبدة .·. « يوم رذاذ عليـــه الدجن مغيـــوم » .·.

ويسوق الدكتور إبراهيم السامرائى أمثلة متعددة على هذه الشاكلة (ص ٤٤ من كتابه فقه اللغة المقارن) ثم يذهب إلى أن هذه الأمثلة تشير إلى أن وزن مفعول هو الأصل فى صيغة اسم المفعول وإلى أنه لا يختص بها الفعل الثلاثى .

وعلى العموم فهذه الأمثلة دليل قاطع على قدم هذه الصيغة فى مراحل اللغة الأولى فهى علامات على مراحل .

وصيغ جمع التكسير (١) فى علم الصرف على حين أن الأولى بها كما قرر المحدثون (٢) أن تعالج فى متن اللغة — حيث إنها تعطى قيما لفظية تفيد فى معرفة ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح ، ولكنها ليست ذات قيم صرفية تختلف باختلاف المعانى المترتبة على وجودها — فصيغ جمع التكسير مثلا على الرغم من أنها تدخل تحت باب الجمع إلا أنه ليس لكل صيغة قيمة صرفية معينة ، فمجالها كتب الثروة اللفظية وما إليها من معجمات .

٤ — ولكننا مع ذلك لا نعدم أن نجد فى أعماله الصرفية التقليدية مسائل وقضايا هى من صميم علم الصرف وبحوثه المقررة .

من ذلك مثلا إدراكه للوحدات الصرفية وقيمها فى الجمل والتراكيب. إنه يدرك من وقت إلى آخر أن الوحدة الصرفية المعينة (كلمة أو جزء من كلمة) ذات تأثير فى المعانى النحوية ، أى يترتب على وجودها ظهور خواص نحوية معينة فى الجملة أو العبارة . من ذلك مثلا كلامه عن حروف الإلحاق وما تفيده من معان — يقول : « من هذا النوع حروف الإلحاق لأجل أنها تؤدى الغرض وهو أن تجعل لفظا يليه آخر أو يزيله آخر » (٣) .

ويقرر فى موضع آخر ، وهو بصدد حديثه عن حروف الزيادة : إن هذه الحروف تأتى لزيادة المعنى — كألف ضارب لأنه يدل على الفاعلية ، وكذا ميم مضروب لأنه يدل على المفعولية ، والهمزة فى نحو أخرجت لأنها تفيد التعدى والتاء فى نحو : استنطقت زيدا ، والنون فى نحو انفطر ، لأن جميع ذلك يفيد معانى لا توجد إلا بها ، ألا ترى أنك لو أسقطت الهمزة من أخرجت بطل التعدى ، ولو حذفت الميم من مضروب ، والألف من

---

(١) اقرأ المقتصد من أوله (الجزء الثالث) .

(٢) الدكتور كمال بشر . إقرأ أمثلة فى التراث مصنفة من ص ١٠٢ دراسات فى علم اللغة القسم الثانى .

(٣) المقتصد : ورقة ٧٢ (مخطوط) .

ضارب بطلت الفاعلية والمفعولية » (١) .

ولنوضح ذلك بالمثال نقول :

١ – إن صيغة « خرج » فعل لازم ، ولها بهذا الوصف وظيفتها الصرفية الخاصة فى التركيب . فعندما نقول « خرج محمد » مثلا . نحصل على تركيب مكون من فعل لازم وفاعل . ولكننا عندما ندخل الوحدة الصرفية أو السابقة (أ) فإن تلك الصيغة يتغير شكلها وبالتالى يتغير تأثيرها فى الجملة ، ويصبح لها معنى نحوى يخالف معناها النحوى السابق ، حين استخدمت خالية من هذه الهمزة قارن المثالين الآتيين بعضهما ببعض :

خرج محمد	أخرج على محمدا
فعل + فاعل	فعل + فاعل + مفعول

تفيد هذه المقارنة أن الوحدة الصرفية (الهمزة هنا) ذات معنى نحوى إذ أدى وجودها إلى ظهور تركيب جديد ، تختلف وحداته المكونة له عن وحدات التركيب الأول ، وقد تبع هذا الاختلاف التركيبى اختلاف فى الإعراب والتحليل النحوى فى الجملتين ، وهو ما أشار إليه عبد القاهر نفسه بقوله : « إنك لو أسقطت الهمزة من أخرجت بطل التعدى » .

ومعناه أن الهمزة أفادت معنى نحوياً هو ما عبر عنه « بالتعدى » (٢)

٢ – إن الألف فى كل صيغة جاءت على وزن « فاعل » التى جاءت فى نفسه (السابق) ذات قيمة صرفية على مستوى التركيب :

إن « الصيغة » « فاعل» صنفت فى النحو العربى على أنها اسم فاعل واسم الفاعل كما هو مقرر ذو وظيفة نحوية تختلف عن الفعل الذى اشتق

(١) من هذه الرسالة .

(٢) قال عنه « إنه معنى لا يوجد إلا بها » .

منه « وظيفياً » توضيح ذلك أنه ذوشكل مختلف عن شكل الفعل وهو بالتالى ذووظائف نحوية خاصة ومختلفة .

أنه فى سياقات معينة يقع مبتدأ ، كما يقع مضافاً ، وكلتا الوظيفتين حرمهما الفعل أو الصيغة التى لم تنتظم هذه الألف .

وهذا الاختلاف الوظيفى يؤدى إلى خلاف فى التحليل الإعرابى وأنماط الجمل وأنواعها ، وما كان ذلك كله إلا بفضل تلك الوحدة الصرفية المسماة « ألف فاعل » وما تبع دخولها فى الصيغة من تغيير فى الشكل والدلالة .

يتضح من هذين المثالين وغيرهما كثير أن لعبد القاهرة (كما لغيره من السابقين) نظرات صائبة تبدو هنا وهناك فى آثاره عندما يعرض للصرف على طريق النظر التقليدى ومعنى هذا أنه يدرك بصورة أو بأخرى وظيفة الوحدات الصرفية وقيمتها على مستوى التركيب ، وأن الأشكال الصرفية ليست مجرد صيغ أو صور لفظية خالية من المعانى النحوية فالمغايرة فى الصيغ مثلا كتلك التى تبدو فى حال الفعلين المبنى للمجهول والمبنى للمعلوم وحدة صرفية يترتب على وجودها تغير نظم الكلام وبالتالى تغير معناه النحوى .

وإنه لمن المقرر أن مادة الصرف هى الوحدات الصرفية (١) والوحدات الصرفية هى تلك الوحدات ذات القيمة النحوية على مستوى التركيب .

ومن أمثلة هذه الوحدات (٢) :

١ - الكلمة بوصفها اسما أو فعلا أو حرفاً .

٢ - جزء الكلمة فى بدايتها أو وسطها أو نهايتها .

---

(١) فى صفحة ٤٣٥ من علم اللغة لأنطوان مييه ترجم الدكتور محمد مندور كلمة Morpheme بعامل الصيغة وترجمها د. القصاص و د. الدواخلى عند فندريس بدال النسبة ، واختار الدكتور السعران مصطلح مورفيم فى كتابه وقد تخيرت استعمال مصطلح الوحدة الصرفية وهى ترجمة الدكتور كمال بشر .

(٢) اقرأ دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ٨٥ وما بعدها .

٣ – المغايرة بين الصيغ كالمغايرة بين الفعل المبنى للمجهول والفعل المبنى للمعلوم .

٤ – ضمائر الرفع المتصلة ..... الخ .

ومن المعلوم أن العلاقات التى تنشأ بين المدركات تسمى فى المعنى اللغوى المورفيم Morpheme ، وهى مأخوذة من الكلمة اليونانية Morph بمعنى شكل (Form) .

والمورفيمات ثلاثة أقسام أساسية :

١ – عنصر صوتى يحدد العدد والنوع وقد يكون سابقة أو لاحقة أو حشواً مثلما يتبين من (ضرب – ضارب – ضاربة – ضاربون – ضاربات ...)

٢ – وقد يكون بالتبادل الصوتى الذى يفرق بين صيغ اسم الفاعل واسم المفعول مثل (متقِن / ومُتقَن) .

٣ – وقد يكون بالتنغيم . ٤ – وقد يكون بالارتكاز .

٥ – أو بالنبر (١) . وقد يكون ٦ – بالوقف.

---

(١) أما فكرة النبر " Stress " ودوره فى الدراسة النحوية والصرفية العربية ، فيقول عنه هنرى فليش : إن النبر فكرة مجهولة لدى النحاة فلا دور للنبر فى العروض ولا فى التجويد ولا فى النحو . وفى علم الصرف نجد اهتماماً جزئياً فحسب وذلك حين تلحق بالاسم المؤنث ألف التأنيث الممدودة (المنبورة (فى مقابل الألف المقصورة . فالنبر نبر علو – نبر موسيقى – وفى بعض الصيغ القرآنية تختفى ببعض المصوتات القصيرة (فى لسان بعض القبائل وبخاصة فى مكة) مثل يطهر فى مكان يتطهر . يمكن أن نخرج منه بنوع من النبر ذى التوتر المحلى(السابق ص ٤٩) .

وينتهى هنرى فليش (العربية الفصحى ، ص ٥٠ ترجمة د. عبد الصبور شاهين) إلى أن معرفتنا لنبر الكلمة فى العربية الفصحى هى معرفة حديثة وعليه لا يمكننا أن نناقش مشكلة النبر لتفسير أحداث صرفية إلا مع كثير من الاحتياط والحكمة .

كما يرى أن القواعد المقررة فى النحو عن مكان الكلمة لا ترتكز على تقليد قديم–إذ يبدو أنها =

٧ — وقد يأتي من طبيعة العناصر الصوتية الدالة على المعنى أو التصور — فقد يكون بتبادل الأصوات الصامتة — وذلك نتيجة للتحول الداخلي بين صيغ المفرد والجمع مثل — جمل وجمال — طراز و طرز — خروف وخراف — كريم وكرام — — طرس وطروس .

والقسم الثالث وهو الذى تحتله الكلمة — فوضع الكلمة أو موقعها داخل التركيب قد يحدد علاقتها بسائر الكلمات فلو تغير الموضع تغير معنى الجملة ...

وعندما يكون المورفيم عنصراً صوتياً — قد يكون صوتاً — أو مقطعاً — أو عدة مقاطع تشير إلى النسب النحوية أو العلاقات النحوية التى تربط الأفكار الموجودة فى الجملة ، بعضها ببعض . وبعض المورفيمات قد لايكون له وجود محدد مستقل .

وفى النهاية فإن المورفيم هو الوحدة النحوية التى تقوم عليها الدراسة المورفولوجية (١) .

وخلاصة الأمر أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو بأحد أجزائها إذا أدت دورا أو وظيفة فى خدمة العبارة هى دراسة صرفية(٢) . وينبغى أن يعالج الصرف العربى على هذا الأساس بمعنى أنه يجب الاقتصار فى دراسته على تلك الوحدات التى تفيد معنى أو تؤدى إلى ظهور قيمة فى نظم الكلام .

وقد أدرك هذا المعنى عبد القاهر الجرجانى وإن بصورة ما فى معالجته للصرف التقليدى ، ولكن الأمر يتضح بصورة أجلى عندما نرى معالجته للصرف بمنهج متطور أراد به خدمة النظم .

= كانت مستوحاه من استعمال الأدباء المصريين — استوحاه المستشرقان كيرستين Kirsten وأربينوس Erpenius (السابق ، ص ٥٠) .

(١) أنظر بالإضافة للمراجع السابقة : كتاب اللغة لفندريس صفحات ١٠٥ — ١٠٩ . واقرأ علم اللغة مقدمة للدكتور محمود السعران من صفحات ٢٢٣ — ٢٣٠ .

(٢) اقرأ دراسات فى علم اللغة ، للقسم الثانى ، ص ٨٥ وما بعدها للدكتور كمال بشر .

الاتجاه التجديدى

فى الدراسات الصرفية عند عبد القاهر

جاء التجديد عنده نتيجة لنظرية النظم التى هى فعلا عمل نحوى جديد ، وتعرض فيها للصرف الذى هو تمهيد للنحو بمعنى البحث فى التراكيب .

ومن يتتبع عمل عبد القاهر يجده اقتفى فى ذلك منهجاً محدد الأسس ، طور فيه أعمال اللغويين السابقين عليه — ومعنى ذلك أنه يأتى بدراسات قديمة ولكنه يضيف إليها نظرات جديدة يخرج منها بقوانين وأسس تكون فى مجموعها نظريته المتكاملة الأبعاد. لو شئنا أن نعبر عنها بمفهومنا الحديث لقلنا : هناك معان صرفية ذات معان وظيفية تحددها قرائن ثلاث :

(١) لفظية — (٢) معنوية : (٣) ومقام الاستعمال .

وهناك نماذج من عمله التجديدى وفق نظريته — نرى فيها منهجه الصرفى حيث يصنف الفصائل النحوية تصنيفاً يتحدد معه أدوارها الصرفية .

وإذا كان فندريس يرى أن تصنيف الفصائل النحوية عمل من أعمال الصرف العام الذى لا يزال حتى الآن ينشد من يقوم بعمله (١) فيكفى عبدالقاهر ما قام به فى هذا المجال الذى هو فيه رائد . ونعرض الآن ماتراءى لنا من جوانب منهجه الصرفى وهو كما نرى مبنى على أسس دقيقة منها :—

وظيفة الصرف خدمة التراكيب :

والصرف بهذا يعد تمهيداً لرأى عبد القاهر فى النحو ، ومن أمثلته :

---

(١) فندريس : اللغة (الترجمة العربية) ، ص ١٢٦ .

١ ـ وحدات صرفية من نوع الحروف :

على حد تعبير عبد القاهر يقول : «على مستعمل اللغة أن يعرف لكل واحدة منها موضعها ويجيء بها حيث ينبغي لها» : ومن أمثلتها .

الواو والفاء وثم

وغنى عن البيان أن اللغويين العرب عالجوها من قبل عبد القاهر ، وعالجها هو علاجهم عن أساس أنها أدوات عطف مثلا أو غير ذلك من نحو : أن تكون الواو للحال مثلا « أو أن تقترن الفاء بجواب الشرط ، أو أن تكون سببية . . . . الخ .

غير أن الشيخ وجهها نتيجة لنظريته التجديدية وجهة غير كل تلك ، فقال :

« ليس الفضل للعلم بأن الواو للجمع ، والفاء للتعقيب بغير تراخ ، وثم له بشرط التراخي ، وأن لكذا ، وإذا لكذا ، ولكن لأن يؤتى لك إذا نظمت وألفت رسالة أن تحسن التخير وأن تعرف لكل من ذلك موضعه»(١)

ومفهوم قول عبدالقاهر أن لكل وحدة من هذه الوحدات دورها الصرفي وأثرها في التركيب اللغوي ، وفقاً لموقعها المرتبط بمقام استعمالها ، يؤكد ذلك ويوضحه ـ تفسيره وشرحه ـ فنجده مثلا يقول عن كأن وهي وحدة صرفية أخرى من نوع الحروف :

ألا ترى أنك إذا قلت « كأن » اقتضى ذلك مشبها ومشبها به كقولك : كأن زيداً الأسد(٢) .

ومعناه في إيجاز : أن كلمة «كأن» يترتب على وجودها في التركيب

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ١٩٣ .

(٢) مدخل دلائل الإعجاز : ص ٥

اللغوى وجود خواص صرفية معينة ، فإذا ابتدىء بهـا تركيب اقتضى ذلك :

١ — وجود وحدتين لغويتين من نوع الأسماء .

٢ — وترتب على ذلك وجود آثار إعرابية مثل نصب اسمها ورفع خبرها . . الخ وبمنهج وصفى على حد تعبير اللغويين المحدثين تصنف فيه البنيات الشكلية للجمل التى تقع بعد المشبه به يخلص منه بعد دراسة مستأنية تشف عن تتبعه لكل حالات الاستعمال اللغوى بقوله : « الجملة إذا جاءت بعد المشبه به لم تخل من ثلاثة أوجه:— (١) أن يكون المشبه به معبراً عنه بلفظ موصول وتكون الجملة صلة . . . (٢) أن يكون المشبه به نكرة تقع الجملة صفة له . . . (٣) أن تجىء الجملة مبتدأة وذلك إذا كان المشبه به معرفة ولم تكن هناك الذى . . .(١) .

« وكذلك إذا قلت : لو، ولولا وجدتها يقتضيان جملتين تكون الثانية جواباً للأولى »(٢) .

فلكل واحدة من هاتين الوحدتين وأمثالهما مكانها المعلوم داخل التركيب الذى يترتب عليه أثر صرفى ومعنى لا يوجد إلا بها ، ويمتد تأثيرها على مساحات فسيحة من الوحدات اللغوية داخل التركيب ، فيقتضى وجودها وجود جملتين تكون الثانية منهما جواباً للأولى أى يربطهما نوع معين من الترابط

الواو وحدة صرفية :

ونظرة عبدالقاهر التجديدية هنا واضحة . وحتى لا يبدو فى شرحنا لأقواله طابع التعسف أو كما لو كنا نحاول أن نقحم النظريات الحديثة على فكره ندعه

---

(١) اقرأ النص بتمامه من كتابه أسرار البلاغة ، ص ٩١ .

(٢) مدخل دلائل الإعجاز ، ص ٥ — ٦ .

يوضح أقواله بتطبيقاته وشروحه . ونتتبع دراساته على وحدة صرفية ، هى « الواو » التى تجىء فى جملة الحال مثلا ، يقول عنها عبد القاهر :

القياس والأصل ألا تجىء جملة من مبتدأ وخبر حالا إلا مع الواو »(١) .

ومعناه أن هذه فى حد ذاتها قضية صرفية تعرض للتراكيب عندما تترابط وتضم جملة إلى جملة — أى أنه عندما يجىء بعد تركيب تركيب يبين حاله — ويجىء هذا الأخير من مبتدأ وخبر — وجب مجىء « الواو معه — وفى تعليق عبد القاهر مايؤكد حيث يقول :

وتسميتنا لها واو الحال لايخرجها عن أنها مجتلبة لضم جملة إلى جملة »(٢) أى أن هذه العملية هى وظيفتها الصرفية — فهو لم يلغ أعمال السابقين عليه وإنما يجدد فيها ويضيف إليها يؤكد ذلك قوله :

« وكذلك الفاء فى جواب الشرط فإنها وإن لم تكن عاطفة فإن ذلك لايخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة من أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط نفسها بنفسها »(٣) .

وفى براعة وثاقب فكر يضع الشيخ أساسا جديدا يحدد فيه بعداً آخر من منهجه فى الدرس الصرفى . ويشير إلى قانون صرفى من نوع جديد مؤداه أن :

الوحدة الصرفية تتأثر بنوع الوحدات اللغوية الداخلة معها فى التركيب وبطريقة تأليفها :

وعلى سبيل المثال أيضاً : « الواو » فى جملة الحال من حيث الوجود والعدم يقول عبد القاهر .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٨ .
(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٠ .
(٣) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٥ .

فإن كان المبتدأ من جملة الحال ضمير ذى الحال لم يصلح بغير الواو البتة وذلك كقولك: جاءنى زيد وهو راكب ، ورأيت زيدا وهو جالس، ودخلت عليه وهو يملى الحديث، وأنتهيت إلى الأمير وهو يعبىء الجيش فلو تركت « الواو » فى شىء من ذلك الحديث لم يصلح »(١) .

وعندما نتتبع الأمثلة التى ضربها عبد القاهر نجد فيها :

١ - مبتدأ جملة الحال ضمير ذى الحال .

٢ - وجود الواو وهو أمر ضرورى ولا يصلح التركيب بغيرها ألبتة وهذا شطر القاعدة . وهو أن الواو أدت وظيفة صرفية وهى ربط جملتين.

وربط بينها وبين ظاهرة أخرى فى التركيب :

لا توجد إلا معها . (ضمير ذى الحال) .

أما بقية القاعدة فيوضحها قول عبد القاهر الآتى :

« فإن كان الخبر فى جملة الحال من المبتدأ ظرفا ، وقدم على مبتدئه كثر فيه أن يجىء بغير الواو »(٢) .

ومثاله قول بشار :

إذا أنكرتنى بلدة أو نكرتها خرجت مع البارى علىّ سوادُ (٣)

ومعناه : أن الوحدات اللغوية الواقعة بعد الواو الحالية لها دورها وأثرها الصرفى على الواو مثلما للواو دورها الصرفى - فإذا قدم الخبر على المبتدأ فى

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٧ .

(٣) السواد هو بقية من ليل ، وقد اختلف أبو بكر بن السراج عن الأخفش فى تخريج البيت وإعرابه ، وخاصة قوله :

خرجت مع البازى على سواد

عرض عبد القاهر الخلاف وأخذ منه شاهداً على صدق قضيته . (دلائل الإعجاز ، ص ١٦٩)

جملة الحال سواء كان ظرفا أو جار أو مجرورا . كثر فيه أن يجيء بغير الواو (١)

٢ ـ ففي حالات لا بد من وجودها .

٣ ـ وفي حالات يغلب حذفها .

هذا إذا كانت جملة الحال اسمية .

أما إذا كانت جملة الحال فعلية فالأثر الصرفي يختلف ـ ويتبع ذلك تأثر صرفي بنوع الفعل « من حيث المضى والمضارعة والإثبات والنفى) يقول عبد القاهر :

وإن كانت الجملة من فعل وفاعل ـ والفعل مضارع مثبت غير منفي لم يكن يجيء بالواو بل ترى الكلام على مجيئها عارية من الواو كقولك :

جاءني زيد يسعى غلمانه بين يديه .

وقد علوت قتود الرحل يسعفني   يوم قديديمة الجوزاء مسموم

وقوله :

ولقد أغتدى يدافع ركني   أحوذى ذو ميعة أضريج

ومثاله من التنزيل الحكيم قوله عز وجل : ولا تمنن تستكثر » :

وقوله سبحانه ، « وسيجنبها الأتقى الذى يؤتى ماله يتزكى » .

وقوله جل شأنه : » ويذرهم فى طغيانهم يعمهون » (٢) .

فقد لاحظ عبد القاهر الظاهرة اللغوية المدروسة :

نوع الفعل من حيث المضى والمضارعة وأثر ذلك صرفيا .

كما لاحظ شكل الجملة العام من حيث الإثبات والنفى وأثره صرفيا (مع

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٨ ـ ١٥٩ .

ملاحظة أن أدوات النفى فى حد ذاتهـــا تعد وحدات صرفية لها دورها فى التراكيب اللغوية من حيث عدد الوحدات الداخلية فى التركيب : ومن حيث الأثر الإعرابى . . . الخ »

وبعد أن قعد لجملة الحال الفعلية ذات المضارع المثبت استكمل الظاهرة لجملة الحال الفعلية ذات الماضى المثبت والمنفى .

ويسلمنا هذا إلى قاعدة هامة وخطيرة :

الأثر الصرفى قد يكون إحلال وحدة لغوية صرفية محل أخرى :

يتضح ذلك أيضاً فى ظاهرة واو جملة الحال .

وقد بان من ظاهرة الواو احدى الوحدات الصرفية فى حالة واحدة من حالاتها وهى كونها واو الحال ما يأتى :

١ ـ لها دور صرفى وهو الربط بين الجمل .

٢ ـ تؤثر وتتأثر بنوع جملة الحال :

(ا) إذا كانت إسمية عادية .

(ب) إذا كانت إسمية مقدم فيها الخبر لأنه شبه جملة .

(ج) إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت أو منفى أو إذا كانت فعلية فعلها ماض مثبت أو منفى .

٣ ـ تأثر الواو من حيث الوجود والعدم »

٤ ـ تأثر الواو من حيث إحلال غيرها محلها .

وقد تكون الوحدة التى وقعت رأس جملة حالية هى (قد) :

وقد تكون الوحدة التى وقعت رأس جملة حالية هى « ليس » ه

وقد تكون الوحدة التى وقعت رأس جملة حالية « كأنما » :

فإذا كانت الجملة الحالية فعلية فعلها ماض فإن جملة الحال يسبقها الواو

ولكن لابد من قد . (فنوع الفعل أثر فى وجود وحدة لغوية داخل التركيب وهى وحدة قد) يقول عبد القاهر : وهو لا يقع حالا إلا مع قد ـ وأما مجيئه بالواو فالكثير الشائع(١) » .

ومن زاوية أخرى إذا جاءت جملة الحال فعلية فعلها ماض فإن هذا الفعل يعد وحدة صرفية ذات تأثير فعال على ما قبله .

وحدات تؤثر فيما قبلها وأخرى تؤثر فيما بعدها .

مثال : أتانى وقد جهده السير .

وقول الشاعر :

متى أرى الصبح قد لاحت مخايله والليل قد مزقت عنه السرابل

يمشون قد كسروا الجفون إلى الوغى متبسمين وفيهم استبشار (٢)

وبهذا القانون تقاس بلاغة الأساليب ودرجة رقيها كما يرى عبد القاهر وكأن رقى الأساليب وبلاغتها يمكن أن يوضع داخل قوانين ومعايير وعلى يد عبد القاهر أصبحت من عمل اللغوى يقنن لها ويحكم عنها (٣) .

يقول فى ذلك : ومما يجىء « فى الأكثر الأشيع ثم يأتى فى مواضع بغير : الواو فيلطف مكانه : الجملة وقد دخلها ليس » ومثاله :

أتانى وليس عليه ثوب » ، « ورأيته وليس معه غيره » .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٢ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٢ .

(٣) على الناقد والبلاغى أن يدرس هذا المنهج اللغوى . وهذا التقليد عند الغربيين وهو تطبيق المنهج الفيلولوجى اللغوى على دراسة النصوص . وقد حاول الدكتور محمد مندور رحمه الله أن يصنع مثل ذلك فى الأدب العربى وهو تطبيق المنهج اللغوى على دراسة النصوص فى كتابه « النقد المنهجى عند العرب » وجدير بالذكر أنه أرجع السبق فى هذا إلى عبد القاهر الجرجانى .

مثال تقع فيه ليس رأس جملة حالية تقوم بدور صرفى مثل الواو.

، لنـــا فتى وحبذا الإفتـــاه   تعرفه الأرســـان والدلاء

إذا جرى فى كفه الرشاء   خلى القليب ليس فيه ماء (١)

أما إذا وقعت كأن رأس جملة حالية أى تم التأثير والتأثر بين الواو وبينها فإن التعبير يتجاوز مرتبة السلامة أو الصحة إلى مرتبة أعلى يقول عنها عبد القاهر : « ومما ينبغى أن يراعى فى هذا الباب أنك ترى الجملة قد جاءت حالا بغير واو - ويحسن ذلك . ثم ننظر فترى ذلك إنما حسن من أجل حرف دخل عليها ومثاله قول الفرزدق :

فقلت عسى أن تبصرينى كأنما   بنىّ حوالى الأسود الحوارد (٢)

ويوضح عبد القاهر القضية بقوله :

« قوله : » كأنما بنى حوالى . . . الخ فى موضع الحال من غير شبهة ولو أنك تركت « كأنمـــا » فقلت : عسى أن تبصرينى بنى حوالى كالأسود رأيته لا يحسن حسنه الأول - ورأيت الكلام يقتضى الواو كقولك : « عسى أن تبصرينى وبنى كالأسود » .

وقد يكون للحال المفرد دور صرفى يربط جملة لم يكن لها أن تربط نفسها بنفسها . يقول عبد القادر :

« وشبيه بهذا أنك ترى الجملة قد جاءت حالا بعقب مفرد (حال مفرد) فلطف مكانها - ولو أنك أردت أن تجعلها حالا من غير أن يتقدمها ذلك المفرد لم يحسن - مثال ذلك قول ابن الرومى :

والله يبقيك لنـــا سالماً   برداك تبجيـــل وتعظيم

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٣ .

فقوله برداك تبجيل و تعظيم فى موضع الحال الثانية .

و لو أنك أسقطت سالما من البيت فقلت :

وَالله يبقيك لنا . . . برداك تبجيل وتعظيم

لم يكن شيئا (١) .

فالحال المفرد هنا وحدة صرفية لها وظيفتان ،

١ – دور صرفى بحت وهو ربط جملة من مبتدأ وخبر لم يكن لها أن تربط نفسها بنفسها »

٢ – قامت بدور وظيفى تعرف بهدرجة رقى الأسلوب وبلاغته وهذا دور خاص بها تنفرد به عن الواو .

هذه بعض من دراسات صرفية قام بها عبد القاهر تمهيداً لنظريته فى النظم ومتصلة بها – وقد تتبعنا فيها وحدة الواو الصرفية عندما جاءت فى أول جملة الحال – ولا يغيب عن البال أن لها دورها الصرفى أيضا عندما تكون عاطفة أو استئنافية – أو للمعية « . إلى آخره . » .

وهكذا بقيت الوحدات ما بين حروف وأفعال وأسماء .

وإن الأمر جدخطير يحتاج إلىبصيرة نافذةوتتبع واستقصاء رسم فيهعبد القاهر الطريقوبين أنه شاق عسير لأنه غير مسلوك ، وإنما يكفيه أن وضع معالم منهجهعلى طريق غير مألوف وجهة غير معروفة ، يقول فى ذلك :

« وإذا قد رأيت الجمل الواقعة حالا قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر ، فلا بد أن يكون ذلك إنما كان من أجل علل توجيه وأسباب تقتضيه ، فمحال أن هاهنا جملة لا تصلح إلا مع الواو وأخرى لا تصلح فيها الواو وثالثة تصلح أن تجيء فيهاالواو وأن تدعها فلا تجيء بها ، ثم لا يكون لذلك سبب وعلة ، وفى الوقوف على العلة فى ذلك إشكال وغموض

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٣ .

ذلك لأن الطريق إليه غير مسلوك، والجهة التي منها تعرف غير مألوفة»(١)

وحقيقة الأمر أن من يتمعن هذه وأمثالها متعمقاً يوقن بقول عبد القاهر أن ذلك كله مرده على ترجع لطرق تعليق الكلم بعضها ببعض ، ولأحكام فيما بين الكلم من علاقات .

ولا نكتفي بهذا النموذج ، وإنما نعرض نموذجاً آخر من الوحدات الصرفية غير نموذج الواو نختاره من وحدات الحروف أيضاً لتتضح أمامنا أبعـــاد فكر الشيخ في جلاء ، ولنرى كيفية علاجه للوحدات الصرفية في ذلك الطريق غير المسلوك عندما يضع في اعتباره النظر إليها من مختلف الزوايا ، وفي كل أوضاعها واستعمالاتهـــا اللغوية ، لنعرف بذلك منهج تفكيره وطريقة نظرته ، وأبعاد نظريته .

وليكن النموذج الذي نعرضه الآن هو وحدة « إن » الصرفية ودورها في التراكيب اللغوية .

إن :

من المعلوم بداهة أن للوحدة الصرفية « إن » دورها على مستوى التركيب ،

١ ـــ أي أن لها أثرها في عدد الوحدات الداخلة في التركيب .

ولها تأثيرها الإعرابي المعروف :

ولا يكتفي عبد القاهر بهذا ، وقد يكون فيه الغناء .

ولكنه يتتبع تلك الوحدة في أوضاعها المختلفة وفي كل حالاتها ويدرس دورها الصرفي تأثيراً وتأثراً ، ويقعد لها ويضع على ضوء درسه أسساً لدراسة منهج الصرف بطريقة لم يعرض لها سابقوه بالصورة التي عرض لها وإن كان مطوراً لأفكارهم مستفيداً من دراساتهم :

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٤ .

لوحدة ، إن ، الصرفيه أدوار جديدة غيرماهو معروف لها .
منها على سبيل المثـال :

١ ـ انتقاص عدد الوحدات الداخلة فى التركيب :

وهذا فى حد ذاته يعد قانون صرفى مؤداه : أن بعض الوحدات الصرفية قد يكون تأثيرها هو إنقاص عدد الوحدات اللغوية التى تؤلف العبارة أو التركيب : ومثاله : مما يراه عبدالقاهر أنها تغنى فى الجملة عن الخبر فى بعض الكلام . وليؤكد عبد القاهر صحة ما يراه يتخذ من سيبويه شاهداً ومعناه أن عمله منبثق عن أعمال السابقين ومرتبط به وإن كان غيره من اللغويين لم يهتدوا إليه فسببه قصور منهم وعليهم أن يتبعوه بدل أن يعارضوه فيقول:

« ومن تأثير « إن » فى الجملة أنها تغنى إذا كانت فيها عن الخبر ، وفى نسخة إذا كانت فيها حذف الخبر » « فى بعض الكلام (١) .

فهو يتمسك بالقديم ليبنى عليه ، ويتخذ منه شاهداً ليشرح ويضيف إليه قائلا :

« ووضع صاحب الكتاب فى ذلك باباً فقال :

هذا باب ما يحسن عليه السكوت فى الأحرف الخمسة لإضمارك مايكون مستقراً لها وموضوعاً لو أظهرته وليس هذا المضمر بنفس المظهر وذلك :

إن مالا ـ وإن ولداً ـ وإن عدداً ـ أى إن لهم مالا ؛ فالذى أضمرت هو لهم » (٢) .

فالخبر هنا محذوف ـ ومع حذفه وترك النطق به ترى للكلام صحة وحسناً أو على حد تعبير الشيخ « نرى حسن الكلام وصحته مع حذفه وترك النطق به (٣) .

ويعلل لهذا بقوله :

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٨ .
(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٨ .
(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٨ .

« وذلك أن « إنَّ » كانت السبب فى أن حسن حذف الذى حذف من الخبر ، وأنها حاضنته والمترجم عنه ، والمتكفل بشأنه » (١) .

وهذا هو أثر « إنَّ » الصرفى الجديد الذى وصل إليه الشيخ فهى إذا وجدت فى مثل هذا التركيب حذف الخبر ، ويصير التركيب صحيحاً ، بل الأكثر أن الكلام يعلو فوق صحة البلاغة مرتبة ويرقى إلى الحسن درجة .

وهذا أحد معالم منهجه الصرفى الذى يتصل بالأساس الذى سبق وبنى عليه القانون الخاص بالوحدات الصرفية التى تقاس بها بلاغة الأسلوب وتعرف درجة رقيه — يؤكد هذا الموضع بقوله .

ونرى حسن الكلام وصحته مع حذفه وترك النطق به » (٢) .

وهو هنا مع ذلك أشار فى لمحة بارعة وقول موجز خاطف إلى قاعدة صرفية. ذلك عندما قال ، هى : « المترجم عنه ، والمتكفل بشأنه » . أى أن وجود « إن » فى مثل هذا التركيب يشير إلى أن خبراً محذوفاً وهو بدوره يشير الى أن التركيب من نوع ما .

٢ — «إن» تربط بين جملتين فتفرغهما إفراغاً واحداً :

ومعنى ذلك أن لوحدة « إنَّ » . دوراً صرفياً يمتد على مساحة أوسع من الوحدات اللغوية وهى أنها تربط بين جملتين ليس من شأن واحدة منهما أن تربط نفسها بالأخرى ، وإنما هما كلامان مستقلان فإذا جاءت «إن» بينهما رابطتهما وجعلتهما قولا واحداً ورتبت هذه على تلك وأفرغتهما فى قالب واحد ومضمون واحد .

وهذا دور صرفى آخر » لإن » يقول عنه عبد القاهر إنها : « تربط

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٨.

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٨.

بين جملتين فيصير الكلامان قد أفرغا إفراغاً واحداً (١) . وهذا الضرب كثير فى التنزيل منه قوله تعالى : « يأيها الناس اتقوا ربكم إن زارلة الساعة شيء عظيم » .

وقد تتكرر فى الآية الواحدة ، ومنه قوله جل وعلا : « وما أبرىء نفسى إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربى إن ربى عفور رحيم » (٢)

٣ — إن والفاء يتبادلان الأثر والتأثير الصرفى الوظيفى ،

وهذا القانون يتصل بأساس سبق أن أشرنا إليه وهو الأثر الصرفى المتبادل بين الوحدات الصرفية — ومثال السابق تأثر « واو » الحال ، من حيث إحلال غيرها محلها (مثل قد أو ليس أو كأنما) — ويدرس هنا فى ظاهرة « إن » ويطبق على أوضاع لها .

وهو وثيق الارتباط بالقانون السابق عليه — فإذا أسقطت » إن » من الكلامين بعد أن ربطت ما قبلها بما بعدها وتألفت معه واتحدت به وأفرغت الكلام إفراغاً واحداً . وكأن أحدهما قد سبك فى الآخر رأيت الثانى نبا عن الأول وتجافى معناه عن معناه ورأيته لا يتصل به ولا يكون منه بسبيل حتى تجيء بالفاء — ومثال له قول بشار :

بكّرا صاحبيّ قبل الهجير إن ذاك النجاح فى التبكير

أسقط إن وقل :

بكّرا صاحبيّ قبل الهجير ذاك النجاح فى التبكير

لم يعد شيئاً — وذلك لأن (إن) التى أسقطتها وحدة صرفية لها دورها الوظيفى وهو ربط جملة لم يكن لها أن تربط نفسها بنفسها — ولكن عندما

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٣ .

تحل وحدة صرفية أخرى محلها تتبادل معها الوظيفة وهى الفاء تجد الكلام قد استقام بعد أن لم يكن شيئاً فقل :

بكرا صاحبى قبل الهجير فذاك النجاح فى التبكير(١)

٤ — إن تهيىء النكرة لان يكون لها حكم المبتدأ :

وهذا أحد المعالم والقوانين الجديدة التى بصربها عبدالقاهر وهو بصدد الريادة فى طريق غير مسلوك وجهة غير مألوفة ، يقول :

ومما تصنعه إن فى الكلام أنك يراها تهيىء النكرة . وتصلحها لأن يكون لها حكم المبتدأ — من حيث أن يكون محدثاً عنها بحديث من بعدها . (٢) .

ومعنى هذا أن « إن » انتقل تأثيرها على نوع معين من الوحدات اللغوية ، أعطتها حكما لم يكن وأصلحتها له وهذا هو دورها الوظيفى ، فمن المعروف فى النحو التقليدى بداهة أن النكرة لم يكن لها أن تأخذ حكم المبتدأ إلا بشروط غير أن « إن » بحكم دورها الصرفى الوظيفى تعطى للنكرة هذا الحكم فتهيىء النكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ ومثاله :

إن شواء ونشوة وخبب البازل الأمون

ولا يفوت الشيخ هنا أن يجيب على اعتراض معترض يثير القضية من وجهة نظر النحو التقليدى ، يقول : وما قولك فى أن النكرة قد تصلح للابتداء بها وأن تأخذ حكم المحدث عنها وذلك عندما توصف مثلا — وبذلك ينتفى دور « إن » الوظيفى الذى تشير إليه ، غير أن الشيخ لا يفوته أن يتخذ من ذلك شاهداً يؤكد به ذلك الأساس الذى وضعه على طريق منهجه فى الدرس الصرفى . فيجيب قائلا :

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٦ .

« إن كانت النكرة موصوفة وصلح الابتداء بها فإنها مع « إن » أحسن وأمكن » (١) .

فهو يؤكد ما سبق أن رآه من أن لبعض الوحدات الصرفية وظيفة تقاس بها بلاغة الأساليب ودرجة رقيها . ويضرب على ذلك المثل قائلا :

إنَّ دهراً يَلُفُّ شملى بسعدى .·. لزمان يهم بالإحسان

ويضيف قائلا « وإن كان يستقيم أن تقول . دهر يلف شملى بسعدى فهو يقفن لمرتبة الصحة ويضع معياراً للمرتبة الأعلى مرتبة الجودة .

وليوضح قوله ويبين حقيقة مذهبه يقول .

وكذلك ليس يخفى أنك لو عمدت إلى قوله :

إن أمراً فادحاً عن جوابى شغلك — فأسقطت منه « إن » لعدمت منه الحسن والطلاوة والتمكن الذى أنت واجده الآن ، ووجدت مكانه ضَعْفاً وفتوراً (٢) .

(٥) إن :

(أ) يصلح بها ضمير الشأن

(ب) وتعطيه مرتبة من الحسن :

يقول عنها عبد القاهر : « ومن خصائصها أنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحسن ما لا تراه إذا هى لم تدخل عليه ، بل تراه لا يصلح حيث لا يصلح إلا بها(٣) .

ومثاله : فإنها لا تعمى الأبصار .

« إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين » .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٦ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٦ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٤ .

فانه لا يقال . هى لا تعمى الأبصار .

كما لا يقال : هو من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين (١) .

وذلك لأن « إن » التى أسقطت وحدة صرفية لها دورها الوظيفى وهو ربط الجملة بضمير الشأن ولاتتم الصلة بينهما بدونها .

ولكن الشيخ يجابهه اعتراض من وجهة نظر النحو التقليدى أيضاً ويناقشه على النحو التالى :

« فإن قلت . أو ليس قد جاء ضمير الأمر مبتدأ به معرى من العوامل فى قوله تعالى : « قل هو الله أحد » — ؟

قيل : هو وإن جاء هاهنا — فإنه لايكاد يوجد مع الجملة من الشرط والجزاء — بل تراه لايجيء إلا بـ « إن » على أنهم قد أجازوا فى : « قل هو الله أحد » ألا يكون الضمير ضمير الأمر (٢)

وهكذا خرج الشيخ من مناقشة معترضيه بما يؤكد حقيقة القانون الذى انتهى إليه . بل وأضاف نقطة جديدة يكمل بها ، وتلك هى : أنه لا يجيء مع الجملة من الشروط والجزاء إلا « بأن » — « فإنه لا يكاد يوجد مع الجملة من الشرط والجزاء بل تراه لا يجيء إلا « بإنْ » .

وهذا بدوره تأثير وتاثر لتلك الوحدة الصرفية .

وليس هدفنا استقصاء ما كتب عبدالقاهر ولكننا مثّلنا بوحدتين صرفيتين من نوع الحروف بهدف تبين أبعاد منهج الشيخ وطرق تفكيره وصعوبة الطريق الذى سلكه رائداً له وفيه . وحتى يكون العمل واضح المعالم نأتى بوحدات صرفية من نوع غير ما مضى .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٤ .

بعدأن عرضنا نماذج لوحدات صرفية من نوع الحروف وأخرى من نوع الأفعال نعرض وحدات صرفية من نوع الأسماء .

من هذه الوحدات الإسمية نوع أطلق عليه الإمام عبدالقاهر اسم «الوصلة».

وفى تسميته لها ما يشف عن وظيفتها الصرفية قال : « إنه بمثابة الوصلة » وأوضح بقول أكثر تبياناً عن طبيعة الوظيفة عند ما قال :

« وصلة إلى وصف المعارف بالجمل(١) » .

ومن أمثلة تلك الوحدات ،

١ — الذى

٢ — ذو .

يقول عبدالقاهر . إن « الذى » تُجْتَلَبُ لتكون وصلة إلى وصل المعارف بالجمل — كما تجتلب « ذو » ليتوصل به إلى الوصف بأسماء الأجناس ومن أمثلة ذلك أنك تقول :

مررت بزيد الذى أبوه منطلق .

وبالرجل الذى كان عندنا أمس .

فتتوصل « بذى » إلى أن تتبين الرجل من غيره بالمثال ولولا « ذو » لم يتأت لك ذلك .

معناه أن الدور الصرفى لكل واحدة من هاتين هو ربط جملة الصفة بالإسم السابق عليها فى الجملة السابقة .

وليوضح عبدالقاهر بقية القانون ولتستقيم معالمه يبين فى تفصيلات :

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٤ .

من أين؟ ولماذا؟ امتنع أن توصف المعرفة بالجملة(١) ولِمَ لَمْ تكن حالها في ذلك حال النكرة التي تصفها في قولك :

مررت برجل أبوه منطلق .

ورأيت إنساناً تقاد الجنائب بين يديه (٢) .

ومن الدرس اللغوى التقليدى وبه يوضح عبدالقاهر أبعاد قانونه قائلا : قالوا إن السبب في امتناع ذلك : أن الجمل نكرات كلها – بدلالة أنها تستفاد وإنما يستفاد المجهول دون المعلوم، وقالوا : فلما كانت كذلك كانت وفقاً للنكرة فجاز وصفها بها ؛ ولم يجز أن توصف بها المعرفة إذ لم تكن وفقا لها(٣) .

وواضح أن الشيخ الإمام جاء بما للغويين التقليديين من تعليلات منطقية وتفسيرات عقلية ، ليست هي لب العمل عنده . وإنما يعنينا من عمله القول المبين في ذلك وهو راجع إلى :

١ – طرق التعليق من ناحية .

٢ – وإلى ربط الكلام بمقام استعماله من ناحية أخرى (وفقاً للمصطلح الحديث) الذى يوضحه عمل عبدالقاهر وأقواله التي خلاصتها أن الجملة التي بها « الذى » أو « ذو » : « ينبغي أن تكون جملة قد سبق من السامع علم بها(٤).

ومعناه أنه : ربط بين الدور الوظيفى للوحدة الصرفية وبين حال المتكلمين وظروف السامعين . وهذا أساس من الأسس التي بنى عليها منهجه في الدرس الصرفى .

---

(١) على نحو ما هو معروف فى النحو التقليدى من أن الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال (من المعلوم : أنها بعد النكرة المخصصة إما حال وإما صفة) .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٤ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٤ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٦ .

وهنا نلمح أن للدراسات الصرفية عند عبدالقاهر اتصالا بدراسة الأسلوب وتشابك معها بان ذلك وظهر فى غير موطن على نحو ما مر .

ومن أمثلته : مما قاله عن « مثل » و « غير » — وهما عنـده وحدتان صرفيتان يترتب على وجودهما فى التركيب اللغوى وظائف صرفية — بالإضافة إلى مكانهما ودورهما داخل التركيب . ولكن يعنينا أن نهتم بذلك الأساس الأخير ونشير إليه .

يقول عبدالقاهر : « ومما يرى تقديم الاسم فيه كاللازم « مثل » و « غير » ومن أمثلته :

مثلك يثنى المزن عن صوبه ويسترد الدمع من غربه

وغيرى بأكثر هنذا للناس ينخدع .

ويوضح عبدالقاهر فكرته بقوله :

« ومعلوم أنه لم يرد أن يعرّض بواحد » ، فهو لم يرد إلا أن يقول : إنى لست ممن ينخدع .

وكذلك لم يرد أبو تمام أن يعرض بشاعر سواء غير أنه لا يريد إلا أن ينفى عن نفسه أن ممن يكفر بالنعمة ويلؤم عندما قال :

وغيرى يأكل المعروف سحتا وتشحب عنده بيض الأيادى

ومن الواضح أن هذه الدراسات الصرفية وفق منهج عبدالقاهر متداخلة مع الدراسات النحوية إلى حد يصعب معه وضع حد فاصل بينهما .

كما يبدو من مناقشته كذلك أن الدراسات الصرفية والنحوية معا متداخلة مع دراسة الأسلوب إلى حد بعيد .

وربما يتضح هذا الأمر وتنكشف أبعاده بصورة أعمق عند النظر فى اتجاهه فى دراسة النحو أو علم التراكيب على نحو ما سيتبين فى الفصل التالى :

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٠٦ — ١٠٧ .

الفصل الثالث

الدراسة النحوية

عند عبد القاهر الجرجانى

الدراسة النحوية(١) عند عبد القاهر الجرجانى

اتسعت جهود عبد القاهر فى مجال الدراسة النحوية . واتخذت إتجاهين

١ – أحدهما تقليدى .

٢ – والآخر تجديدى النزعة .

ونلقى الضوء على كل واحد على حده :

١ – الاتجاه التقليدى فى دراسة عبد القاهر النحوية

ألم عبد القاهر بالدراسات النحوية التقليدية إلماما تاما على نحو ما هو واضح من تراثه وما تنبىء عنه مصنفاته ، وقد اشتهر بالنحوى ، وعرف بإمام العربية فى عصره المفتن فى نحوها .

وتبرز ملامح منهج عبد القاهر فى هذا الاتجاه من خلال مناقشة لبعض المشكلات التى طرحت فى هذا الصدد ، ومن علاجه لبعض القضايا الخطيرة التى تتعلق بإصلاح النحو أو هدمة بحجه ما فيه من فضول قول تكلفها النجاة ، وأشياء كثروه بها .

ونتناول من تلك القضايا على سبيل المثال :

---

(١) مصطلح النحو ، ومصطلح علم اللغة يستخدمان كمصطلحين مترادفين عند الغربيين ، نجد ذلك واضحاً عند اللغوى الألمانى الكبير كارل بروكلمان فى مصنفه « الأساس فى النحو المقارن للغات السامية » وفى مصنفه الآخر ذى المضمون المشابه تحت عنوان « علم اللغات السامية » وكثير من اللغويين الغربيين يتحدثون عن علم اللغة ويطلقون مصطلح النحو المقارن أو علم اللغة المقارن ، كما يطلقون أيضاً مصطلحى النحو الوصفى أو علم اللغة الوصفى مرة أخرى وهكذا .. ويقول الدكتور محمود فهمى حجازى « نجد أن مصطلح علم اللغة ومصطلح النحو قد استخدما فى الكتابات الأوربية استخداماً يجعلهما شيئاً واحداً ، فهم يصنفون نفس الشىء تارة بكلمة نحو وأخرى بكلمة علم اللغة .. » .(أنظر علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص ١٢) .

١ — قضية العامل التى يرون أنها أوصلت النحو إلى وضع شديد التعقيد بما فيه من تأويلات وتقديرات . وافتراضات ، وعلل ثوان وثوالث ، وحذف واستتار ... الخ .

٢ — مفهومه الإعراب عنده . ومناقشته لأبى بكر الخوارزمى وغيره ، ورده على رأيه الذى يقول فيه : « والبغض عندى كثرة الإعراب » .

٣ — مفهومه لتمثيلهم النحو بالملح فى قولهم : « النحو فى الكلام كالملح فى الطعام » . وأنه ليس المقصود ما وهموه : « من أن القليل منه يصلح وكثيره يضر » .

٤ — موقفه من الذين زهدوا فى النحو واحتقروه ، وأصغروا أمره ، ودعوا إلى التهاون به والصد عنه .

وطريقة عبد القاهر فى علاج هذه القضايا وغيرها من المشكلات التى أثيرت أو يمكن أن تثار فى النحو العربى التقليدى بصفة عامة أن يسلط عليها الضوء من زاوية واحدة وفقا لمنهج محدد الأبعاد أبرزته بصيرته النافذة ووعية المستنير بطبيعة اللغة وفهم روح البحث فيها ، فإن المتكلم باللغة : يعرب عما فى نفسه ويبينه ويوضح غرضه منه ويكشف اللبس عنه(١) « ويكون

---

(١) أسرار البلاغة ، ص ٥٦ .

ليس هدف عبد القاهر الحديث عن وظيفة اللغة فهذه قضايا حديثة لم تعرف فى عصره ، وليس فى بالنا التحدث عنها ولكن لا بأس من الإشارة السريعة غير الشاملة إليها هادنا : يرى يسبرسن أن اللغة فى مجالها الاجتماعى تخدم ثلاثة أغراض : (أ) وسيلة للتوصل (ب) مساعد آلى التفكير . (ج) ثم هى وسيلة لتسجيل الفكر كى يعود إليه الإنسان لحظة بعد أخرى ابتغاء دراسته والاستفادة منه تجربة ماضية وتاريخاً سابقاً .

أما جيفرنز فإنه يفرق بين اللغة المكتوبة واللغة المتكلمة وبناء عليه تختلف الوظيفة .. أما برتراند راسل فيرى أن للغة وظيفتين هما : التعبير والتوصيل ، فهو أيضاً يفرق بين اللغة المكتوبة واللغة المتكلمة .

ذلك بمراعاة « الترتيب الخاص » الذى يتتبعه الإعراب(١) » .

وعلى ضوء هذا تتبين أمامنا طريقة علاج الشيخ لتلك القضايا التى تحدد طريقة فهمه وتبرز ملامح منهجه .

= ولكن قول عبد القاهر هنا ينطبق على المتكلم باللغة والمدون لها ، فلا بد أن يعرب عما فى نفسه ويوضح غرضه منه ويكشف اللبس عنه .

أنظر ليسبرسن فى ذلك كتابيه :

أ – jespersen otto: man Kind, Nation and in dividual p 6

ب – j ... : its Nature Dorelopment anb origin p 5

(١) أسرار البلاغة ، ص ٥٥ .

وعن القضية الأولى وهى :

قضية العامل

نعلم أن جذورها تمتد حتى تنتهى عند الشيوخ الأوائل ..

وقد كان منهجهم الذى اتبعوه قويما . غير أنهم اتخذوا من القياس والتأويل أداتين انتهتا لصنع اللغة وفرض صور وتقديرات على حد تعبير ابن مضاء : « لو أنها ظهرت لتغير مدلول الكلام(١) » - مما بعد عن المنهج القويم من ناحية ، وعن روح اللغة من ناحية أخرى .

ومن قبل عبد القاهر تنبه الشيخ أبو على الفارسى لهذه القضية . وأدرك خطورة ما يثار حولها ووضع علاجا لها بأن ألف مصنفة : « مختصر عوامل الإعراب » . وانتقل فكره إلى تلامذته .

وتولى ابن جنى بيان الغرض الذى من أجله وضعت نظرية العامل ، ونبه إلى أنها مستفاده من علم الكلام . وبين أن الغرض منها أن تأخذ بيد الدارسين لا أن توقعهم فى متاهات التعليلات والتأويلات . وأوضح أنها وضعت لتيسر وتسهل ونص على أن حقيقة اللغة والنطق بها من عمل المتكلم نفسه ، فالرفع والنصب والجر له لا لغيره .

أما عبد القاهر فكما قلنا شفع التفسير النظرى بتطبيق عملى ، وصنف مؤلفه العوامل المائة ذلك الذى نال من الشهرة والحظوة عند الدارسين شأوا وحظا بعيدا فشرح واختصر ونظم وأعرب وفصل فيه القول ، وترجم إلى

---

(١) الرد على النحاة ، ص ١٨ ، تحقيق الدكتور شوقى ضيف .

لغات منها التركية(١) ، والفارسية . وظل طريقا ميسرة للدارسين للعربية من عرب وغيرهم من ترك وعجم .

وقد كان ذلك هدف الشيخ كما صرح هو به . فقد كان همه تيسير نحو العربية وتبسيطه للدارسين عامة — فقد قال : « هذه جمل رتبتها ترتيبا قريب المتناول ، وضمنتها جميع العوامل . تهذب ذهن المبتدىء وفهمه، وتعرفه سمت الإعراب ورسمه ، وتفيد فى حفظ المتوسط الأصول المتفرقة، والأبواب المختلفة لنظمها فى أقصر عقد وجمعها فى أقرب حد(٢) .

فعبد القاهر عمل على تحقيق الهدف وتطبيقه بنجاح .

وإن أول ما يطالعك فى كتابه العوامل أنه قسمه ثلاثة أبواب :

١ — باب فى العامل .

٢ — باب فى المعمول .

٣ — باب فى العمل أى الإعراب .

وقال فى مستهله « أعلم أنه لابد لكل طالب معرفة الإعراب من معرفة مائة شيء ، ستون تسمى عاملا ، وثلاثون تسمى معمولا ، وعشرة منها تسمى عملا وإعرابا »(٣) .

فأبعاد النظرية ثلاثة :

١ — عامل : ٢ — معمول . ٣ — عمل .

---

(١) ترجمة إلى التركية كمال الدين المدرس وبدار الكتب المصرية نسخ منه بالتركية .

(٢) ورقة ١ من مخطوط الجمل ، وورقة ٥ من مخطوط الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر لخالد الأزهرى .

(٣) العوامل المائة لعبد القاهر ، ورقة ١ .

ونص الشيخ على أن حد الإعراب هو : « أن تختلف الكلمة باختلاف ما دخل من عامل نحو :

جاءني زيد ،

ورأيت زيدا ،

ومررت بزيد »(١)

فالعامل والمعمول يساويان الترتيب الخاص للكلمات ، الذى يأتى نتيجة له الإعراب الذى قيل عنه أنه العمل

ويتغير العمل أى آخر الكلمات الداخلة فى التركيب تبعاً لنوع العامل والمعمول ونتيجة لمضامة الكلمات بعضها إلى بعض » وذلك لأنه كما يقول : « لا يقوم فى وهم ولا يصح فى عقل أن يتفكر متفكر فى معنى فعل من غير أن يريد إعماله فى اسم ولا أن يتفكر فى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه ، وجعله فاعلا له أو مفعولا ، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا ، أو ما شاكل ذلك) (٢).

فالعامل والمعمول هما مضامة الكلمات أو الترتيب الخاص ، والعمل هو

= وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل فى الجمل المركبة وأقسام الكلام المدونة ، فقيل من حق هذا أن يسبق ذلك ، ومن حق ما هنا أن يقع هناك ، كما قيل فى المبتدأ والخبر والمفعول والفاعل حتى خطر فى جنس من الكلام بعينه أن لا يقع إلا سابقاً وفى آخر أن لا يوجد إلا مبنياً على غيره ولاحقاً كقولنا إن الاستفهام له صدر الكلام وإن الصفة لا تتقدم على الموصوف .

(١) مخطوط الجمل .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٤ .

الإعراب والإعراب يكون فى الاسم المتمكن ، والفعل المضارع .

وإعراب الإسم على الرفع والنصب والجر .

فالرفع نحو : جاءنى زيد .

والنصب نحو : رأيت زيداً .

والجر نحو : مررت بزيد .

وحد الإعراب أن يختلف باختلاف ما دخل من جاءنى ورأيت ، والباء (١) » فالعامل عنده يساوى أثر المفردات اللغوية الداخلة فى التركيب بعضها فى بعض نتيجة للمضامة فيما بينها على هيئة خاصة » يؤكد ذلك ويوضحه قوله : « والكلمات المعربة على ضربين أحدهما ماليس له عامل ظاهر لفظى ، وهو ثلاثة : المبتدأ والخبر ، كقولك : زيد منطلق فهما مرفوعان . وليس معهما عامل ظاهر لفظى ، وإنما رفعا بالابتداء — ومعنى الابتداء :

تجرد الاسم من العوامل اللفظية ويسند إليه الخبر (٢) » .

فالتركيب السابق عملت وحداته بعضها فى بعض اللاحقة منها فى السابقة والعكس ، فرفعهما لثلاثة :

١ تجرد الاسم من العوامل اللفظية .

٢ — ابتداء الكلام به .

٣ — اسناد الخبر إليه .

أى بتمام المعنى واكتمال الحدث اللغوى . وبذلك ترفع اللفظة الثانية إن

---

(١) مخطوط الجمل لعبد القاهر .

(٢) مخطوط الفاخر ، ورقة ٨٧ ؛ وأنظر : الجمل أيضاً .

كانت من نوع الأسماء وترفع هي الأخرى بالابتداء الذى معناه تجرد الأول من العوامل اللفظية ، وإسناد الثانى إليه . ويقرب عبد القاهر الفكرة ويبسطها بدليل عملى حيث يقول :

« وإنما قال النحاة : عامل لفظى ، وعامل معنوى ، ليروك : أن بعض العمل يأتى سبباً عن لفظ يصحبه :

كمررت بزيد ، وليت عمرا قائم .

وبعضه يأتى عارياً من مضامة لفظ يتعلق به :

كرفع المبتدأ ، ورفع المضارع لوقوعه موقع الاسم (١) » .

ويقول فى موضع آخر :

« والفرق بين المعرب والمبنى : أن حركة المعرب وسكونه يكونان بعامل : ألا ترى أن الجرفى « بزيد » هو الباء — والجزم فى : « لم يضرب » هو لم ، وحركة المبنى وسكونه بغير عامل(٢) .

وخلاصته رأى عبد القاهر أن :

مضامة الكلمات وفقاً لترتيب معين . مع تمام معناه واستقامته هو ما يعطى « النحو » الذى تفسره نظرية العامل .

« فالكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعة التى هى الدلالات على المقاصد ، إلا بمراعاة أحكام النحو فيه : من :

الإعراب ، الترتيب الخاص (٣) .

والترتيب الخاص هو الذى يترتب عليه الإعراب الذى هو العمل وبهذا تبسط الفكرة وتقرب ليسهل فهمها على الدارس من ناحية ، وليجمع الكثير فى لفظ قليل من ناحية ثانية .

---

(١) مخطوط الفاخر ، ورقة ٧٩ ؛ وانظر الجمل أيضاً .
(٢) مخطوط الفاخر ، ورقة ٧٩ ؛ وانظر الجمل أيضاً .
(٣) أسرار البلاغة ، ص ٤ ٥ لعبد القاهر .

ومن هنا جعل العامل على ضربين : لفظى ، ومعنوى .

والمعمول أربعة أنواع : (بالأصالة) : مرفوع ، ومنصوب ومجرور وهو مختص بالاسم ، ومجزوم وهو مختص بالفعل .

والعمل : إما حركة ، وإما حرف ، وإما حذف(١) » .

وإن دراسة عبد القاهر للوحدات اللغوية وتعريفه لها يأتى موضحا لهذا الفهم ، متصلا به ، منبثقا عنه . فقد عرف الاسم بقوله :

« الاسم ما دخله التنوين نحو : زيدٌ ، زيداً . زيدٍ

والألف واللام نحو : الرجل .

وحروف الجر نحو : بزيد ، . . .

وجاز الأخبار عنه نحو : خرج زيد » (٢) .

فوضوح الفكرة عنده جعله يختار تعريفاً يأتى وفقاً لما يعرف بالمنهج الوصفى ولم يأت مثلا منبثقا عن منهج المناطقة ، وإن من يتدبره يجده يتتبع ظاهرة الاسم فى أوضاعها وحالاتها المختلفة ومن اللغة وباللغة سجل ماكان ، سواء كان صوتياً أو صرفيا أو تركيبيا على نحو ما نرى فى قوله : التنوين ، والألف واللام ، وأن يقبل حرف الجر ، وأن يجوز الإخبار عنه ، وذلك لايكون إلا من داخل تركيب » .

ومن وعلامات الاسم أن يقبل أن يسند إليه حدث سواء جاء الإسناد قبله أو بعده ، اسما كان أم فعلا ، ومثاله :

زيد خارج — أو زيد خرج — أو خرج زيد .

وهكذا قَبِلَ الاسم أن يسند إليه حدث الخروج — وهذا لايكون إلا من داخل تركيب ، ويأتى نتيجــة لترتيب خاص ، ويترتب عليه الإعراب .

---

(١) أنظر : العوامل المائة لعبد القاهر ، ص ١٠ .

(٢) أنظر : الجمل ، والفاخر .

وكذلك عرّف الفعل بقوله :

الفعل : ما دخله قد ، والسين ، وسوف :

نحو : قد قام ، وسيقوم ، وسوف يقوم .

وتاء التأنيث الساكنة نحو : نعمت .

وحروف الجزم نحو : لم يضرب(١) » .

وأما تعريفه للحرف فقد جاء وفقاً لما نعرفه بالطريقة السالبة وهى أيضاً إحدى طرائق الدراسة الوصفية ، فقد قال :

« والحرف هو ما ليس باسم ولا فعل ، نحو :

هل ، وبل ، وقد ، وثم(٢) » .

ومعناه : إذا وجدت وحدة لغوية سلبت خصائص الاسم وصفاته اللغوية — وكذلك خصائص الفعل وصفاته السابقة فتلك هى التى نعنيها بالحرف (٣)

---

(١) مخطوط الجمل ؛ والفاخر فى شرح جمل عبد القاهر .

(٢) المرجع السابق .

(٣) وتسمى تلك الدلالة العدمية — وهى نفسها دلالة الحذف والاستتار والتقدير والمحل الإعرابى وهى غير مصطلح " Zero Morphem " .

القضية الثانية :

مناقشة عبد القاهر لأبى بكر الخوارزمى

ورده على رأيه الذى يقول فيه « والبغض عندى كثرة الإعراب »

ويعالج عبد القاهر هذه القضية وغيرها من مشكلات النحو من نقطة فهمه الواضح لمنهج البحث فى النحو العربى ، ومفهوم الإعراب على ضوئه . ومهما تعددت المشكلات فعلاجها عنده من هذا المنطلق ، فقد أثار الخوارزمى قضية ، هى فى ظاهرها ليست هجوماً وإنما استياء من ظاهرة كثرة الإعراب والتخريجات ... الخ . وجاء عبد القاهر بنص قول الخوارزمى « والبغض عندى كثرة الإعراب » واستغل عبد القاهر مافى قول الخوارزمى هذا من زلة .

وركز على أنه إن كان المفهوم الصحيح للإعراب هو : « أن يعرب المتكلم عما فى نفسه ويبينه ويوضح الغرض ويكشف اللبس(١) » فإن قول

---

(١) أسرار البلاغة ، ص ٥٦ .

للإعراب دلالتان : دلالة اصطلاحية وأخرى لغوية ، والدلالة اللغوية كما يوضحها عبد القاهر تتفق مع الدلالة المتعارف عليها فى العرف العربى فقد أخرج ابن الأنبارى عن أبى بكر الصديق قال : لأن أعرب آية من القرآن أحب إلى من أن أحفظ آية - وأخرج أيضاً عن ابن عبد الله بريدة عن رجل من أصحاب النبى (صلى الله عليه وسلم) قال : لو أعلم أنى إذا سافرت أربعين ليلة اعرب آيه من كتاب الله لفعلت ، وأخرج عن طريق الشعبى قال : قال عمر : من قرأ القرآن وأعربه كان له عند الله أجر شهيد ». ويقول السيوطى فى (معترك الأقران ، ج ١ ، ص ١٣٣) قلت معنى هذه الآثار عندى إرادة البيان والتعبير (التفسير) لأن إطلاق الإعراب على الحكم النحوى اصطلاح حادث ويعضد رأيه هذا برأى ابن النقيب قائلا : « ثم رأيت ابن النقيب جنح إلى ماذكرته» (معترك الإقران ، ج ١ ، ص ١٣٣) .

ويؤكد السيوطى هذا الرأى محيلا إلى مرجع قائلا : « وقد يستدل له بما أخرجه السلفى فى الطيوريات من حديث ابن عمر مرفوعاً : اعربوا القرآن يدلكم على تأويله » .

الخوارزمى هذا لاتحصل منه على طائل . لأن الإعراب لا تقع فيه قلة ولا كثرة ، لأنه لايستقيم الكلام ولا تحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من :

١ — الإعراب .

٢ — الترتيب الخاص(١) .

والترتيب الخاص الذى هو نتيجة لمضامة الكلمات بعضها إلى بعض فى تراكيب لاتقع فيه قلة ولا كثرة .

والإعراب الذى هو نتيجة لمضامة الألفاظ ، ولهذا الترتيب الخاص ، لاتقع فيه هو الآخر قلة ولا كثرة — لأن آخر الكلمة اختلف باختلاف مادخل من كلمات من نحو « جاءنى زيد . . . » ولا يكون فى ذلك قلة ولا كثرة فهل ماقاله الخوارزمى له مايبرره ؟ أنه قول لاتحصل منه على طائل ، لأن الإعراب لا تقع فيه قلة ولا كثرة . إن اعتبرنا الكلام الواحد والجملة الواحدة وإن اعتبرنا الجمل الكثيرة —وجعلنا إعراب هذه مضموناً إلى إعراب تلك فهى الكثرة التى لابد منها ولاصلاح مع تركها . والخليق بالبغض من ذمها(٢) » .

ومن هنا ذهب الأصبهانى إلى أن التفسير أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان .

وفى ذلك رد على ما يثيره بعض المستشرقين من أن الإعراب كان معروفاً من أيام الرسول والصحابة الأول — فإن الذى كان معروفاً الإعراب لغة — أما الإعراب اصطلاحاً فهو حادث ، وقد استفاد الشيخ محمد رشيد رضا من آراء عبد القاهر فى هذه القضية بعد تصحيحه الدلائل والأسرار فقد عرف البلاغة بقوله « البلاغة هى أن يبلغ المتكلم ما يريد من نفس المخاطب بإصابة مواقع الإقناع من العقل والتأثير من القلب » .

(أنظر صفحة الطبعة الأولى من مقدمة الناشر بالهامش

(١) المرجع السابق .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ٥٦ .

وقبل أن نستطرد فى مناقشة عبد القاهر للخوارزمى نشير إلى أن مناقشة عبد القاهر هنا تشف عن أبعاد ثلاثة من منهجه فى دراسة النحو .

أولها : دراسة الترتيب الخاص للكلمات داخل الجملة وفيه هدفان :

(١) هدف المتكلم — (ب) الترتيب وفق عرف اللغة . (يوضح هذا قوله . يستقيم الكلام وتحصل منافعة التى هى الدلالة على المقاصد، وبالترتيب الخاص (أى الخاص يعرف اللغة فى تأليف الكلمات) .

وثانيها : . الإعراب يدرس نتيجة لهذا الترتيب فهو تابع له وناتج عنه .

وثالثها : مراعاة هذين الأمرين على مستوى الجملة والجمل المتتابعة والفقرة حتى ينتهى النص كله .

ولا يمكن التحلل من واحدة من تلك ، ولا صلاح للغة مع تركها ، ومن عابها أو ذمها خليق بالبغض لمجافاته لروح اللغة وعدم فهمها .

حقاً قد تكون هناك كثرة تخريجات وافتراضات وتأويلات يضعها النحويون لقول معقد ، فإن كان الخوارزمى قد أراد مثل هذا من نحو قول الفرزدق .

وما مثله فى الناس إلا مملكاً   أبو أمه حى أبوه يقاربه(١)

---

(١) أسرار البلاغة ، ص ٥٦ .

قال على بن عيسى الرمانى أسباب الإشكال ثلاثة : التغيير عن الأغلب كالتقديم والتأخير وما أشبهه ، وسلوك الطريق الأبعد ، وإيقاع المشترك .

وكل ذلك اجتمع فى بيت الفرزدق هذا فالتغيير عن الأغلب سوء الترتيب لأن التقدير :

وما مثله فى الناس حى يقاربه   إلا مملكاً أبو أمه أبـــوه

يريد بالمملك هشام بن عبد الملك ، والممدوح هو إبراهيم بن هشام خال هشام بن عبد الملك .

وأما أسلوب الطريق الأبعد فقوله : « حى يقاربه » لأنها لفظة تشترك فيها القبيلة ، والحى من سائر الحيوان بالحياة . قال وإذا تفقدت أبيات المعانى رأيتها لا تخرج عن هذه الأسباب الثلاثة (أنظر : العمدة ، ج ٢ ، ص ٢٥٦) .

وما كان فى الكلام معقداً موضوعاً على التأويلات المتكنفة . فليس ذلك بكثرة وزيادة فى الإعراب — بل هو نقص له — ووصفه بالنقص أولى . وذلك لأنه لايحقق المقصود من الإعراب .

وكل من يضع كلامه على المجازفة فى التقديم والتأخير فهو متعرض للتلبيس والتعمية زائغ عن الصواب ، زائل عن الإعراب ، فكيف يكون ذلك كثرة فى الإعراب ، إنما هو كثرة عناء على من رام رده إلى الإعراب(١)» .

فالإعراب لغة واصطلاحاً لازيادة فيه ولا نقصان .

وكأنه يريد أن يقول للخوارزمى : إن ماتريد أن نقول عنه : إنه كثرة فى الإعراب هو نقص فى الإعراب لغة واصطلاحاً .

وواضح أن عبد القاهر تجاهل تجاهل العارف ماأراده الخوارزمى فقد أراد الخوارزمى وأراد معه الناقدون أن فى النحو تعليلات وافتراضات وتقديرات وعللا ثوان وثوالث ومفاييس و تمرينات ذهنية . . . إلى آخر ما أرادوا . مما هو موجود فى التراث التقليدى وعند عبد القاهر نفسه على نحو مانجد فى مقتصده على سبيل المثال .

غير أن لتجاهل عبد القاهر معنى يلمح إليه توضيحه لرأيه ومعناه : أنه ليس كل مافى النحو من عمل اللغوى ، ومن هنا فهو لم يقم له وزناً ... ولم يتعرض له بالمناقشة والتحليل وأن ماذكره هو أسس النحو الجوهرية » وما عداه لا يستلفت النظر .

---

(١) أسرار البلاغة ، ص ٥٥ .

القضية الثالثة :

مناقشته لتخيلهم النحو فى الكلام كالملح فى الطعام قليله يغنى وكثيره يضر

ومناقشة عبد القاهر لتلك القضية وغيرها يلقى ضوءاً كاشفاً على ما نحن بصدده من بيان أبعاد منهجه فى دراسة النحو ، فمناقشته لها ولغيرها ينبعث عنه ولا يخرج عن مداه .

وقد اتخذ بعضهم من فكرة تخيلهم : « النحو كالملح » . معول هدم ، واعتبروا تشبيههم هذا حقيقة – وقد جاء الشيخ بأقوالهم وناقشهم فيها ورد عليهم ، ومما قاله :

أما ما يتخيلونه من أن معنى ذلك أن القليل من النحو يغنى ، وأن الكثير منه يفسد الكلام كما يفسد الملح الطعام إذا كثر فيه – فتحريف قول لا يتحصل على البحث » . (أى لا يثبت أمام البحث) .

وأخذ عبد القاهر فى مناقشتهم – وبأسلوبه فى البحث ومنهجه فى المناقشة تجاهل ما يعنون وهو الواضح له .

وألقى الضوء من زاوية فهمه ، فبدد تخيلهم وبين أنه وهم لا يثبت حقاً أمام بحث . وذلك لأنه يفهم أن تشبيه النحو بالملح معناه : « أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد ، إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من : ١ – الإعراب . ٢ – والترتيب الخاص ، كما لا يجدى الطعام وتصلح المنفعة المطلوبة منه ما لم يصلح بالملح (١) .

---

(١) أسرار البلاغة ، ص ٥٥ .

ولا يتصور الشيخ بحال ما : أن أحكام النحو يمكن أن تزيد فى الكلام كما تزيد أجزاء الملح فى الطعام ، لأن جريان الكلام على أحكام النحو يجعله صحيحاً وبعده عنه يجعله فاسداً ، وليس بين هاتين واسطة – فالكلام إما صحيح لجريانه على عرف اللغة فى الترتيب الخاص الذى يتبعه الإعراب – وإما فاسد لعدم اتباعه أحكام النحو وقوانينه .

ووزان النحو فى الكلام وزان وقوف لسان الميزان – فكما لا يتصور فى تلك الصفة زيادة ونقصان . وكذلك لا يمكن أن تكون فيها كثرة أو قلة ، كذلك الحكم فى الصفة التى تحصل للكلام بإجرائه على حكم النحو وزانه بميزانه (١) .

وبطريقة منطقية ، وبأسلوب علمى يحلل الشيخ ضارباً المثل . فهل يعقل أو يتصور مثلا أن فى قولنا .

كان زيد ذاهباً .

قليل يغنى وكثير يضر – من الترتيب الخاص الذى يتبع عرف اللغة – أو مما ينشأ عنه من أحكام إعرابية ، من نحو أن يرفع الاسم وينصب الخبر – إن هذا الحكم لا يخلو الحال من أن يوجد أو لا يوجد .

فإن وجد فقد صلح النحو فى الكلام ، وإن لم يوجد فهو فاسد وسامعه لم ينتفع به بل يستضر لوقوعه فى عمياء ، وهجوم الوحشة عليه مما يوجبه الكلام الفاسد العارى من الفائدة (٢) .

وهكذا القول فى كل كلام – فإن حصل النحو فى جملة وجب أن يحصل فى بقية الجمل – لأن إصلاح الكلام الأول بإجرائه على حكم النحو لا يغنى

---

(١) أسرار البلاغة ، ص ٥٥ – ٥٦ .
(٢) أسرار البلاغة ، ص ٥٥ .

عنه فى الكلام الثانى والثالث حتى يتوهم أن حصول النحو فى جملة واحدة من قصيدة أو رسالة يصلح سائر الجمل .

وهكذا لا يعقل أن يكون إفراد كل جملة بالنحو تكثيراً لأجزائه ويكون مثله مثل زيادة أجزاء الملح على قدر الكفاية .

وبناء على هذا ونتيجة له لا يمكن أن يوصف النحو بأن له كثيراً هو مذموم ، وأن المحمود منه قليل .

فالسمة التى تميز النحو هو أنه يعطى الكلام الصحة فجريان الكلام على أحكام النحو يجعله صحيحاً وبعده عنه يجعله فاسداً — ولا واسطة بين المنزلتين ، « ووزان النحو الكلام وزان وقوف لسان الميزان حتى ينبىء عن مساواة ما فى إحدى الكفتين الأخرى (١) :

وهكذا فهو من خلال مناقشة تلك القضية أيضاً يلقى الشيخ الضوء الذى يبدد به هذا الوهم نتيجة لتصوره طبيعة النحو والمنهج الذى يبرز جوانبه وأبعاده:

١ — فالنحو ترتيب خاص للكلمات ، يتبعه إعراب .

٢ — ولا غنـــاء عن النحو على الاطلاق ، بل إن وجد أدنى خلل فى واحدة من السابقتين (الترتيب ،والاعراب) فسد الكلام ووقع سامعه فى عمياء وهجمت الوحشة عليه ، فالنحو ضرورى للفهم والإفهـــام ، وهو أكثر ضرورة لفهم كتاب الله .

٣ — ما وجد فى النحو من تعليلات وتأويلات وافتراضات وتقديرات خارج عن النحو ، وبعد عن منهج البحث فيه ، وما وجد فى التراث منه ليس حجة . وقد أوجدته أسباب وعوامل ، فليدعه من يشاء — غير أنه لا يختلف أحد على الاطلاق فى هذا الصدد حول حقيقتين :

---

(١) المرجع السابق .

أولاهما : الاعتراف بالحاجة الماسة للنحو على أساس تحديدنا له ولطريقة البحث فيه . .

وثانيتهما : أن جريان الكلام على أحكام النحو يجعله صحيحاً ، وبعده عنه يجعله فاسداً وليس بين هاتين واسطة — ووزانة فى الكلام وزان وقوف لسان الميزان لينبيء عن مساواة بين الكفتين .

القضية الرابعة :

موقف عبد القاهر من المزهدين فى النحو

أما المزهدون فى النحو المحتقرون له . المصغرون لأمره الداعون إلى التهاون به ، والصد عنه فإن عبد القاهر يخلص من مناقشتهم إلى : « أنهم لا يجدون بدأ من أن يعترفوا بالحاجة إلى النحو (١) » . وأن من ينكره ينكر حسه ، ويكون مغالطاً فى الحقائق نفسه .

فاللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل مجموعة من العلاقات ، وأن الألفاظ وحدها مغلقة على معانيها حتى يكون النحو هو الذى يفتحها . وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، فهو المعيار الذى لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذى لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه (٢) » .

وهكذا يظل عبد القاهر فى تحاور معهم إلى أن يقولوا :

« إنا لم نأب صحة هذا العلم ، ولم ننكر مكان الحاجة إليه فى معرفة كتاب الله (٣) » .

ويوضحون ما ينكرون وهم على حق فى إنكارهم له — فقد أنكروا فضول القول التى تكلفها النحاة ، والمسائل الفكرية العويصة التى ملئوا بها النحو والصرف التقليديين على نحو ما مر .

ويناقشهم عبد القاهر فى تلك المسائل العويصة التى يتفق معهم فيها :

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٣ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤ .

بأنها إغراب على السامعين ، وأنه لا خير فى كثير منها ، بيد أنه يخلص معهم إلى الآتى :

١ — فى الدراسات النحوية التقليدية كثير من المباحث التى ليست من عمل اللغوى — ويتفق معهم عبد القاهر على أنه يجب ألا ينظر فيها فهى مضيعة للوقت وإغراب ومعاياة للسامعين وهذه لا يصح أن يعتنى بها ويقول : مثل هذا « ليس يهمنا أمره فقولوا فيه ماشئتم وضعوه حيث أردتم (١) .

١ — فى الدراسات النحوية التقليدية مباحث وإن لم تكن من عمل اللغوى ، إلى أنها قد تفيد اللغوى — كما أن هناك مباحث تعد من باب الفائدة بصفة عامة للغوى — وينتهى عبد القاهر معهم إلى أنه يحب ترك مثل هذا أيضاً وإن كان فى ذلك حرمان لهم من الاطلاع على مدارج الحكمة وعلى العلوم الجمة قائلا « إننا نسامحكم و نسكت عنكم فى هذا الضرب ونعذركم فيه (٢) ومن أمثلة تلك المباحث :

١ — الكلام على أغراض واضع اللغة .

٢ — وعلى وجه الحكمة فى أوضاعها .

٣ — وتقرير المقاييس التى اطردت عليها .

٤ — وذكر العلل التى اقتضت ألا نجرى على غير ما أجريت عليه .

وصفوة مايخلص إليه من نتائج هى أننا :

١ — نترك من النحو مالا يعجبهم .

وننظر فيما يعترفون بصحته وبالحاجة إليه فى فهم تراكيب اللغة ومعرفة كتاب الله « فالنحو تراكيب نتيجة ترتيب خاص — يتبعه أعراب » — وبعد مناقشته معهم يأتى قوله :

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٥ .

« دعوا كل ذلك ، وانظروا فى الذى عرّفتم بصحته وبالحاجة إليه ، هل حصلتموه على وجهه ؟ – وهل أحطتم بحقائقه ؟ وهل وفيتم كل باب منه حقه ؟ . وأحكمتموه إحكاما يؤمنكم الخطأ فيه إذا أنتم خضتم فى التفسير وتعاطيتم علم التأويل (١) .

«ثم يثبت عدم علمهم بالنحو وجهلهم به وتعاطيه على صورة تسئ إلى الفهم. فهم لايتقنون مايعرفون ولا يعرفون حقيقة النحو ويتعاطونه على صورة تخل به وتسئ إلى فهم كتاب الله . وكانت النتيجة أنه وضع كتابا كاملا يطلعهم فيه على مايجب أن يكون عليه النحو أو على حد قوله : « يطّلع فيه الناظر على أصول النحو جملة ، وكل مايكون به النظم دفعه (٢) » .

وكانت هذه بمثابة التمهيد لنزعته التجديدية فى دراسة النحو العربى ، مضافا إليها نقطة أخرى عنون بها الكتاب ، وهى البحث فى سر إعجاز القرآن الكريم ، والاهتداء إلى « دلائل الإعجاز » فيه : قائلا :

مامن سبيل إلى إثبات معجزة   فى النظم إلا بما أصبحت أبديه (٣)

فما لنظم كلام أنت ناظمه   سوى حكم إعراب تزجيه (٤)

فهذه مضمومة إلى تلك يلقيان الضوء الكافى أمام منهج عبد القاهر التجديدى بحوافزه ، وأسسه وأبعاده واتجاهاته المختلفة .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٥ .

(٢) مدخل دلائل الإعجاز ، ص ٢ .

(٣) يعلق الناشر هامش ص ٧ من المدخل بقوله : فى هذا البيت تصريح أيضاً بأنه هو الواضع لهذا الفن (العلم) .

(٤) مدخل دلائل الإعجاز ، ص ٧ .

٢ ـ الاتجاه التجديدى فى الدراسة النحوية عند عبد القاهر

تمهيد :

حول قضية إعجاز القرآن الكريم تفاعل الفكر الإسلامى بغيره، وتعددت الآراء وتباينت على امتداد أرض الوطن الإسلامى الفسيح، « فقد قامت به الحجة على العجم قيامها على العرب، واستوى الناس قاطبة فلم يخرج الجاهل بلسان العرب أن يكون محجوجا بالقرآن (١) » . وشارك عبد القاهر فى هذا ورأيه : أن الحجة فى القرآن وبه ظاهرة لمن أرادها والعلم بها ممكن لمن التمسه، فإن كنت لاتشك فى أن لامعنى لبقاء المعجزة بالقرآن إلا أن الوصف الذى له كان معجزاً قائم فيه أبداً وأن الطريق إلى العلم به موجود والوصول إليه ممكن فانظر : أى رجل تكون إذا زهدت فى أن تعرف حجة الله تعالى وآثرت فيه الجهل على العلم وعدم الاستبانة على وجودها (٢) » ؟ .

غير أن كل جماعة انحصر تفكيرها داخل دائرة، وانتصرت لرأيها وتعصبت لما ذهبت إليه .

فالذين انتصروا للفظ أسرفوا فى مناصرته .

والذين ناصروا المعنى لم يدعوا لذلك سبيلاً إلا سلكوه .

وكذلك كان شأن الذين حاولوا التوفيق بين اللفظ والمعنى (٣) .

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٨ .

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٨ .

(٣) لهذه القضية جذورها فى التراث فقد أثيرت عندما ظهرت طائفة من المعتزلة وعلى رأسهم النظام تدعى أن لفظ القرآن لا إعجاز فيه وإنما الإعجاز فى المعنى فقط (أنظر الفرق بين الفرق، ص ١١٤) وفيهم قال الجاحظ : « إن النظام وأصحابه كانوا يزعمون أن القرآن حق وليس تأليفه بحجة وأنه تنزيل وليس برهان » (أنظر صفحة ١٤٧ من رسائل الجاحظ، نشر السندوبى ١٩٣٣) وكانوا يرون أن الآية والأعجوبة فى القرآن ما فيه من الأخبار عن

« وشاعت كلمة النظم شيوعاً كبيراً ، وجعلها غير واحدا من الباحثين عنوان البحث فى العبارة القرآنية ــ على سبيل المثال : الجاحظ ، والواسطى ، وابن الأخشيد ، والخطابى والرمانى والباقلانى » (١) .

وارتفعت أصوات تقول بالصرفة وأدرك عبد القاهر ما يكمن فى القول بالصرفة من خطر ، وأوسع القول فى الرد على هؤلاء .

وتناول كل من قال فى هذا الصدد برأى .

فأبطل حجج اللفظيين ومن مناقشاته معهم :

أنه لايعقل أن يكون القرآن الكريم معجزاً بمفرداته اللغوية وبما فيه من ألفاظ ، وإلا فمعناه أن تكون ألفاظه : « اختصت فى أنفسها بهيئات وصفات يسمعها السامعون عليها إذ كانت متلوة فى القرآن ولايجدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن (٢) » .

ولا يجوز كذلك أن يكون إعجاز القرآن الكريم فى تركيب الحركات

الغيوب فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منعهم بمنع وعجز أحدثهما فيهم .

(أنظر مقالات الإسلاميين الاشعرى : ١ ٢٢٥ ، ط ١ ، استانبول سنة ١٩٢٩ م)

ويعد الفراء من أقدم من نادى بمبدأ الإعجاز اللفظى بجانب الإعجاز المعنوى الذى كان متفقاً عليه .

(أنظر صفحة ٣٠٢ ، أبو زكريا الفراء ومذهبه فى اللغة والنحو) .

وهناك من يرى أن الجاحظ ربما كان متأثراً بالفراء إلى حد ما حينما عارض أستاذه النظام كما عارضه الفراء من قبل بل زاد عليه فتطرق قليلا حين زعم أنه الأعجاز القرآنى متصل بالنظم وحدة وأن التحدى كان واقعاً على الألفاظ فقط حينما طلب إليهم أن يأتوا بسورة من مثله فعجزوا ثم يقول «فما بال القرآن وقد جمع إلى النظام الرائع المعانى الفائقة » .

(أنظر رسالة حجج النبوة للجاحظ ، ص ١٤٤ ضمن مجموعة رسائله التى نشرها السندوبى سنة ١٩٣٣) .

(١) د. مصطفى ناصف : نظرية المعنى فى النقد العربى ، ص ٢٧ .

الفهرست لابن النديم ، ص ١٧٢ — ١٧٣ .

(٢) الرسالة الشافعية لعبد القاهر ، ص ١٨٢ ، (ضمن ثلاث رسائل) .

بالإتيان بكلمات تكون على تواليها فى زنة كلماته « لأنه يخرج إلى ماتعاطاه مسيلمة من الحماقات — من نحو قوله :

إنا أعطيناك الجماهر ، فصل لربك وجاهر والطاحنات طحناً (١)

ولايزعمن زاعم أن التحدى فى الإتيان بكلمات لها مقاطع وفواصل كالذى فى القرآن « وإن كان قد خيل إلى بعضهم شىء من هذا حتى وضعوا كأواخر الآى مثل : يعلمون ، ويؤمنون ، وأشباه ذلك (٢) » .

وأما إن ظن ظان أن الوصف المعجز فيه هو السهولة وسلامته من أن تلتقى فيه حروف تثقل على اللسان فليس هذا هو المعول فى المفاضلة بين كلام وكلام فلم نسمعهم قالوا : « إن النبى صلى الله عليه وسلم تحداهم وهم العارفون بما ينبغى أن يصنع حتى يسلم الكلام من أن تلتقى فيه حروف تثقل على اللسان (٣) » .

وكذلك عكس ما سبق إن زعم زاعم أن الفصاحة والبلاغة فى استعمال الألفاظ الوحشية فقد أبطله ما قاله أمير المؤمنين عمر بن خطاب عن زهير : بأنه ليس فى كلامه ما يثقل على اللسان وأنه لايعاظل ولايتبع الحوشى من الكلام (٤) .

وبنفس القوة أبطل حجج الذين ينتصرون للمعنى ، فقد بين أن إعجاز القرآن لايكمن فى معانى كلماته المفردة التى هى لها بوضع اللغة وحجته أن هذا « يؤدى إلى أن يكون قد تجدد فى معنى الحمد والرب ومعنى العالمين والملك واليوم والدين وصف لم يكن لها قبل نزول القرآن (٥) » .

(١) المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق ص ١٨٣
(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٦٤ — ٣٦٥ .
(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٥ .
(٥) الرسالة الشافية لعبد القاهر ، ص ١٨٢ .

أى أن الشيخ ضد من ينتصرون للفظ لمجرد كونه لفظاً ، وهو كذلك ضد من ينتصرون للمعنى من حيث هو مجرد معنى .

وبنفس القوة أوصد الباب فى وجه الذين حاولوا التوفيق بين قضية اللفظ والمعنى .

وفى وجه الذين اعتقدوا أن الإعجاز كامن فى القرآن بما فيه من ضروب المجازات سواء كانوا من هؤلاء أو هؤلاء ، قائلا بأنه : « لا يمكن أن نجعل الاستعارة الأصل فى الإعجاز لأن ذلك يؤدى إلى أن يكون الإعجاز فى آى معدودة (١) » ، مع أن كل آيات القرآن معجزة .

وخلاصة رأيه أن الكلام ليس بلفظه ولا بمعناه ، وإنما هو بدلالته والعبرة بحسن الدلالة وتمامها (٢) » ، ويكون ذلك بأن « يأتى المعنى من الجهة التى هى أصح لتأديته ، ويختار له اللفظ الذى هو أخص به ، وأكشف عنه ، وأتم له (٣) » .

فالألفاظ يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها علم شريف — وهو علم النحو الذى هو ترتيب خاص للكلمات داخل جمل وتراكيب يتبعه إعراب وهذا ما سماه « النظم » الذى هو توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات .

« وإنّ طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه فى معانى

---

(١) الرسالة الشافعية لعبد القاهر ، ص ١٨٤ — ثلاث رسائل .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥ .

(٣) المرجع السابق .

ويقول فى الرسالة الشافية ، ص ١٠٧ « اعلم أن لكل نوع من المعنى نوعاً من اللفظ هو به أخص وأولى ، وضروباً من العبارة هو بتأديته أقوم وهو فيه أجلى ومأخذاً إذا أخذ منه كان إلى الفهم أقرب وبالقبول أخلق » .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه ، ولم يعلم أنها معدنة ومعانة وموضعه ومكانه . وأنه لامستنبط له سواها ، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها غار نفسه بالكاذب من الطمع ، ومسلم لها إلى الخدع ، وأنه إن أبى أن يكون فيها ، كان قد أبى أن يكون القرآن معجزاً بنظمه (٤) » .

فبالنظم وفيه تثبت معجزة القرآن الكريم ، وتلك هي نظرية عبد القاهر في الإعجاز ، ونزعته التجديدية في النحو .

مفهوم النظم ودلالته عند عبد القاهر وعندهم

قال أكثر من عالم غير عبد القاهر إن إعجاز القرآن فى نظمه . غير أن دلالة النظم عندهم تختلف عنها عند عبد القاهر ، ولم يذهب واحد منهم مذهبه فى أن « النظم هو توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات ، وذهب كل منهم مذهباً فنهم من جعله فى الألفاظ دون المعانى — ومنهم من جعل للشعر نظماً ، وللنثر نظماً ، وعلى حد قول عبد القاهر : « فإنك لن ترى عجباً أعجب من الذى عليه الناس فى أمر النظم ، وذلك أن ما من أحد له أدنى معرفة إلا وهو يعلم أن هاهنا نظماً أحسن من نظم ، ثم تراهم إذا أنت أردت تبصيرهم ذلك تسدر أعينهم وتضل عنهم أفهامهم — وسبب ذلك أن أول شىء عدموا العلم به نفسه (١) ، ومقصوده ، أى عدموا العلم بالنظم نفسه قبل كل شىء (٢) » .

فرأى عبد القاهر أن من يعتقد أن النظم شىء غير توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات فقد جهل العلم بالنظم أساساً .

وفى سبيل توضيح تلك الحقيقة وتبصيرهم بها لقى من معاصريه عنتاً ومشقة فقد كان على حد قوله يعالج « مرضاً مزمناً (٣) وداء متمكناً » .

وأرى أن أكثر النـــاس اقتراباً من روح فكرة عبد القاهر عن النظم الجاحظ فيما قاله عن الصورة . وإن اختلف معه فى مصطلح النظم ، وكذلك أقربهم منه حديثاً عن مصطلح النظم ودلالته عبد الجبار ، وإن خالفه بسبب ما حاوله من توفيق بين آراء شيخه أبى الهاشم الجبائى فى قضية اللفظ والمعنى ، وما عدا هذين فالبون بينه وبينهم شاسع فى مصطلح النظم ودلالته .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٨ .

(٢) دلائل الإعجاز ، هامش ص ٤١٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٩ .

فالباقلانى مثلا يرى أن القرآن معجز بنظمه ، غير أن تعليلاته تباعد ما بينه وبين فكر عبد القاهر عن النظم ، فهو مثلا يقول : « لقد كان القرآن معجزاً لأن نظمه خارج عن جميع وجوه النظم المعتادة فى كلامهم – ومباين لأساليب خطابهم (١) » . ثم تبين أنه ليس من قبيل الشعر ، ولا من قبيل السجع ، ولا من الكلام الموزون غير المقفى (٢) – فللشعر عنده نظم غير السجع وهكذا (٣) ؛

وإلى هنا يعد الباقلانى مخالفاً لعبد القاهر فى نقطتين جوهريتين :

أولاهما : أن النظم القرآنى عند الباقلانى مخالف وخارج عن جميع وجوه النظم عند العرب ، وتلك هى ما يلح عبد القاهر على إثبات عكسها ، وبيان أن القرآن جار على العرف العربى النظم .

وثانيتهما : أن الباقلانى جعل الشعر أسلوباً من النظم وكذلك جعل السجع . وهكذا وما إلى هذا ذهب عبد القاهر فإنه يرى أن النظم فى جميع فنون اللغة وضروبها هو توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات . فالنظم طريقته فى جميع الفنون القولية واحدة .

أما الخطابى فإنه يرى أن القرآن معجز بأنواع ثلاثة :

١ – الألفاظ . ٢ – المعانى . ٣ – النظوم .

وتفسيره ذلك عنده ، أنه معجز بمفرد ألفاظه التى منها يتركب الكلام ، وبودائعه التى هى معانيه – وبملابسه التى هى نظوم تأليفه (٧) .

وما إلى هكذا ذهب عبد القاهر – فالكلام عنده ليس بلفظه ولا بمعناه وإنما بدلالته التى تأتى نتيجة لحسن التعليق بين مفرداته طبقاً لمعانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات .

---

(١) إعجاز القرآن للباقلانى ، ص ٧٥ ؛
النظم القرآنى فى كشاف الزمخشرى ، ص ٨ .

(٢) دلائل الإعجاز .

(٣) إعجاز القرآن للباقلانى ، ص ٧٥ ؛
والنظم القرآنى فى كشاف الزمخشرى ، ص ٨ .

(٤) ثلاث رسائل ، ص ٣٢ .

النظم والجاحظ وفهم عبد القاهر له

فهم عبد القاهر ما يريده الجاحظ غير ما فهمه معاصروه، وعاب عليهم أنهم أغلقوا أفهامهم عما يريده الجاحظ، وأنهم أولوا كلامه وفقاً لأهوائهم، وقد كان الجاحظ وغيره من العلماء العارفين يقولون «اللفظ» غير أنهم يقصدون الصياغة، وتصوير المعنى – يقول عبد القاهر، إنهم جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة» (١).

وبفهم مستنير أشار إلى هذا الدكتور محمد غنيمى هلال رحمه الله عندما قال: «يفهم من كلام الجاحظ فى مواضع مختلفة أنه يقصد الصياغة وملاءمة الألفاظ لتصوير المعنى، وأن هذا قريب كل القرب مما أراده عبد القاهر فى نظرية النظم (٢). غير أن معاصرى عبد القاهر لم يدركوا فهمه للنظم عند الجاحظ كما لم يدركوا ما يعنيه الجاحظ بالتصوير والصياغة، وعزوا قوله للفظ، لأنهم على حد قول عبد القاهر قالوا:

أنه ليس إلا المعنى واللفظ ولا ثالث، وأنه إذا كان كذلك وجب إذا كان لأحد الكلامين فضيلة لا تكون للآخر ثم كان الغرض من أحدهما هو الغرض من صاحبه أن يكون مرجع تلك الفضيلة إلى اللفظ (٣):

ومعنى كلامهم أنه إذا وجد كلامان فى غرض واحد وكانت صياغة أحدهما أفضل من صاحبه فلا يصح أن يرجع الفضل إلى المعنى لأن ذلك يؤدى على حد قولهم «إلى التناقض وإلى أن يكون معناهما متغايراً وغير متغاير معاً.

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣٦٨.
(٢) النقد الأدبى الحديث، ص ٢٩٢.
(٣) دلائل الإعجاز، ص ٣٦٨.

ومن هنا حملوا كلام العلماء على ظاهره وأبوا أن يروا غير ماظنوا ،وأكد هذا عندهم أن الجاحظ كان يقول اللفظ ويبدو في ظاهره أنه يفضله على المعنى (١) » .

ويجيء عالم باحث محدث ويرتب مقدمات يصل منها إلى أن عبد القاهر هاجم الجاحظ هجوماً غريباً : « وأغضى عن فن الجاحظ أغضاءة يمكن أن تفهم بطريقة أوضح عندما نحيل على أثر الزخارف الإسلامية ، فلم يكن المشغوفون بفكرة تنظيم الكلمات يرون في كتابات الجاحظ وأساليبه ضرباً من العلاقات الزخرفية الثرية ، وإنما هي عبارات ساذجة تتوالى ويضاف بعضها إلى بعض إضافات سطحية بحيث يمكن أن تفصل بينها في يسر دون أن يغير هذا الفصل معانيها » (٢) .

وذلك لأنه يرى أن الزخارف الإسلامية بلغت أوجها في القرن الخامس الذي عاشه عبد القاهر (٣) .

ويضيف نقلا عن زكي حسن في الفنـون الإسلامية في إيران ص ٢٩٩ : « أن الشعب الإيراني ذو غريزة زخرفية قوية،والصانع الإيراني لا يقنع في منتجاته بنصيب قليل من جمال الفن —وينتهي إلى أن مثل هذا الهجوم على الجاحظ غريب ما لم تدخل في اعتبارنا صدى الزخرفة في عقل بعض الدارسين (٤) » ويقصد بذلك عقل عبد القاهر .

ويتضح أمام الباحث أن عبد القاهر لم يهاجم فن الجاحظ ولا علمه — بل يعد عبد القاهر أكثر الناس فهما لعلم الجاحظ كما مر .

---

(١) المرجع السابق .
(٢) د. مصطفى ناصف : نظرية المعنى في النقد العربي ، ص ٢٦ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٢٥ .
(٤) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

وكذلك لفنه – بيد أنه يرى أن النظم أنواع ودرجات : نوع يدق فيه النظر ويغمض المسلك فى توخى معانى النحو (١) ، ونوع لا يحتاج إلى فكر وروية بل ترى سبيل ضم بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لآل فخرطها(٢) » .. الخ وضرب مثالا على الأخير من قول الجاحظ :

جنبك الله الشبهة ، وعصمك من الحيرة (٣) . . . الخ .

ولا يعد تصنيف المادة إلى أنواع إغضاء من شأنها . بدليل أنه يجعل الجاحظ يعمد إلى لآلىء فيخرطها فى سلك .

أضف إلى ذلك أن عبد القاهر أغضى عن استعمال الجاحظ لمصطلح النظم فى غير ما أراده عبد القاهر – فقد جاءت كلمة النظم عند الجاحظ مرادفة لكلمة التأليف فى قوله : « إن الرسول تجدى البلغاء والخطباء والشعراء بنظمه وتأليفه(٤) .

وفى موضع آخر جعل الجاحظ النظم أصنافا من « القصيد والرجز والمزدوج والمجانس والأسجاع والمنثور (٥) » .

وعلى الرغم من الاختلاف الظاهر فإن عبد القاهر لم يقم له وزنا – واتخذ من أعمال الجاحظ دليلا على صدق نظريته .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٧٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٧٧ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) كتاب البيان والتبيين للجاحظ ،

وكتاب الحيوان ،

وانظر النظم القرآنى فى كشاف الزمخشرى ، ص ٨ .

(٥) المرجع السابق .

النظم عند أبى الهاشم الجبائى وتلميذه عبد الجبار

يرى الجبائى أن الكلام يكون فصيحاً لجزالة لفظه وحسن معناه ، ولابد من اعتبار الأمرين ، لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك لم يعد فصيحا فوجب أن يكون جامعا لهذين الأمرين (١) » .

فأبو هاشم الجبائى اتجه إلى محاولة التوفيق فى قضية اللفظ والمعنى يقول فى ذلك .

« وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص — لأن الخطيب عندهم أفصح من الشاعر ، والنظم مختلف - إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة.

قد يكون النظم واحد ، وتقع المزية فى الفصاحة — فالمعتبر ما ذكرناه - لأنه هو الذى يتبين فى كل نظم وفى كل طريقة ، وإنما يختص بأن يقع لبعض الفصحاء يسبق إليه ، ثم يساويه فيه غيره من الفصحاء فيساويه فى ذلك النظم ، ومن يفضل عليه يفضله فى ذلك النظم (٢) » .

فالجبائى وهو يبحث عن سر الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة وجد ذلك يكمن فى اللفظ والمعنى معا .

يضاف إلى ذلك أنه يرى أن لكل فن من فنون القول نظماً — وينتهى إلى جديد يخالف فيه معاصريه وهو أن الفصاحة قد تقع فى كل فنون النظم — فليست الفصاحة بأن يكون للكلام نظم مخصوص » فقد تقع فى الشعر كما تقع فى النثر لأن الخطيب عندهم أفصح من الشاعر والنظم مختلف « وهو بذلك يخالف عرفاً كان سائداً يعنى بالنظم اختلاف طريقة كل فن من شعر وسجع ومزدوج ومالا يزدوج .

فكل واحدة من هذه إن جمعت إلى حسن المعنى جزالة اللفظ فالكلام فصيح شعرا كان أم نثرا .

---

(١) المغنى فى أبواب التوحيد ، ج ١٦ ، ص ١٩٧ .

(٢) المغنى فى أبواب التوحيد ، ج ١٦ ، ص ١٩٨ .

فالجديد عند الجبائي أنه وفق بين اللفظ والمعنى – وأنه جعل الفصاحة تقع في كل فن من فنون النظم ، ولم يخص الخطابة بالفصاحة على إطلاقها على الشعر على إطلاقه مثلا كما كان سائداً . وأضاف أن الفصاحة قد تقع في نظم نفس الفن يسبق به مثيله – أي أنه قد يكون النظم واحداً أي شعراً أو نثراً ... ويكون بعضه أفصح من الآخر وذلك لأن المزية وقعت لأنه جمع إلى حسن المعنى جزالة اللفظ. وهذا هو السبب وتجده السر في كل نظم وكل طريقة أي في كل فن من فنون اللغة ، وهو السر أيضاً فيما قد يقع لبعض الفصحاء فيسبق إليه .

عبد الجبار والنظم

يطور عبد الجبار الفكرة التي انتهى عندها أستاذه أبو الهاشم الجبائي ألا وهي ليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص (١) » أي أن الفصاحة قد تقع في كل فنون القول شعراً كان أو نثراً (وهي نقطة جديدة حقاً خرجا بها على العرف السائد قبلهما) .

وفي تعليله لتطوير فكرة شيخه تبدو لمحته البارعة وانطلاقته البعيدة – فيقول : « إن العادة لم تجر بأن يختص واحد ينظم دون غيره فصارت الطرق التي يقع عليها نظم الكلام الفصيح معتادة » (٢) .

ومن هنا جاءت نقطة الاقتراب .

غير أن عبد الجبار يعقد فصلا تالياً في المصدر بفسه يوضح فيه جوانب تصوره لمفهوم النظم – ويبين العلة التي بها يفضل كلام كلاماً وهنا تبدو نقطة اللقاء واضحة حيث يقول :

---

(١) المغنى في أبواب التوحيد ، ج ١٦ ، ص ١٩٨ .

(٢) المغنى في أبواب التوحيد ، ج ١٦ ، ص ١٩٩ .

« أعلم أن الفصاحة لاتظهر فى أفراد الكلم ، وإنما تظهر فى الكلام بالضم على طريقة مخصوصة: ولابد مع الضم أن تكون لكل كلمة صفة: وقد يتفق فى هذه الصفة أن تكون : بالمواضعة التى تتناول الضم — وقد تكون : بالإعراب الذى له مدخل فيه — وقد تكون : بالموقع — وليس لهذه الأقسام رابع لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة — أوحركتها — أو موقعها ولابد من هذا الاعتبار فى كل كلمة ، ثم لابد من اعتبار مثله فى الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة ، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها(١) » .

وإلى هنا يكاد يكون قول عبد الجبار فى عمومه متفقاً مع فكر عبدالقاهر، لولا آفة اللفظ والمعنى التى باعدت بين تفسير عبدالجبار وتفسير عبد القاهر ، والتى أعطت تصوراً مخالفا لمعاندى عبد القاهر من معاصريه مما جعل عبد القاهر يمسك ببعض أقوال لعبد الجبار ويفسرها هو لهم لينتهى معهم إلى أن ما قاله عبد الجبار هو عين ما يريده شاءوا أم كرهوا وعلى سبيل المثال يناقش مفسراً لهم قوله الآتى :

« إن الفصاحة تظهر بالضم على طريقة مخصوصة (٢) » يقول لهم : « قولهم بالضم لايصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظه من غير اتصال يكون بين معنيهما ، لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضم اللفظ إلى اللفظ تأثير فى الفصاحة لكان ينبغى إذا قيل : « ضحك خرج » أن يحدث من ضم ضحك إلى خرج فصاحة وإذا بطل ذلك — لم يبق إلا أن يكون المعنى فى ضم الكلمة إلى الكلمة توخى معنى من معانى النحو — وقولهم : على طريقة مخصوصة يوجب ذلك أيضاً (٣) » .

---

(١) المغنى فى أبواب التوحيد ، ج ١٦ ، ص ١٩٩ .
(٢) دلائل الإعجاز .
(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥٠ .

فعبد القاهر يفسر قول عبد الجبار : « الضم على طريقة مخصوصة بما سبق أن سماه » بالترتيب الخاص « الذى يتبع عرف اللغة فى تأليف كلماتها والذى يأتى نتيجة له الإعراب – فعرف اللغة لا يضم خرج إلى قعد ليعطى جملة وإنما هو ضم وفق قواعد معينة تعرفها اللغة فى طريقة تأليف جملها ، إنه ضم على طريقة مخصوصة من التعليق بين مفرداتها وفقاً للمعروف فى قواعد نحوها وصرفها – ففى ضم الكلمة إلى الكلمة توخى معنى من معانى النحو بأن تكون هذه خبراً عن تلك أو فاعلا أو مفعولا أو حالا أو صفة..م وفى طريقة الضم هذه يدق المسلك وتتفاوت أقدار الناس ؛ وهذا هو السبيل فى كل ما قالوه إذا أنت تأملته تراهم فى الجميع قد دفعوا إلى جعل المزية فى معانى النحو وأحكامه من حيث لم يشعروا وذلك لأنه أمر ضرورى لا يمكن الخروج منه (١) » .

وينتهى عبد القاهر بتفسير عبد الجبار إلى الاتفاق التام وهو فى نظره أمر ضرورى ، على الرغم مما يبدو بينهما من تخالف قد تمسك به المعاندون من اللفظيين . من نحر قول عبد الجبار على سبيل المثال : فصارت الطريق التى يقع عليها نظم الكلام الفصيح معتادة – كما أن قدر الفصاحة معتاد فلا بد من مزية فيهما – ولذلك لا تصح عندنا أن يكون اختصاص القرآن دون الفصاحة التى هى جزالة اللفظ وحسن المعنى (٢) » .

ويرى معاصرو عبد القاهر فى مثل قول عبد الجبار السابق « اعتبار الفصاحة فى جزالة اللفظ وحسن المعنى » ما يخالف رأى عبد القاهر ويتخذون من هذه النقطة ما يؤكد وجود الفصاحه فى الألفاظ لأن المعانى لا يقع فيها تباين وإنما يقع التباين فى الألفاظ ، ويدحض عبد القاهر هذا الوهم ويتمسك بقوله : « الطرق التى يقع عليها نظم الكلام الفصيح معتاده (٣) » وبقوله : « ومتى

---

(١) دلائل الإعجاز .

(٢) المغنى فى أبواب التوحيد ، ج ١٦ ، ص ١٩٩ .

(٣) المرجع السابق .

قال القائل : « إنى وإن اعتبرت طريقة النظم فلا بد من اعتبار المزية فى الفصاحة – فقد عاد لما أردناه – – لأنه إذا وجب اعتبار ذلك فتى حصل مثل تلك المزية فى أى نظم فقد صحت المباينة (١) » والمزية التى تعتبر فيها الكلمة عند الانضمام إما نتيجة لحركتها أو موقعها أو كيفية إعرابها – وهكذا يبطل عبد القاهر فهمهم ويناقشهم مناقشة مستفيضة ينتهى بهم إلى أن طريقة النظم مؤداها لايكون إلا بالتعليق بين الكلم طبقاً لمعانى النحو وأحكامه . ويضرب على ذلك كثيرا من الأمثلة التى على ضوئها نستشف أبعاد منهجه والأسس التى بنى عليها نظريته فى دراسته التجديدية للنحو وذلك على نحو ما هو آت :

---

(١) المرجع السابق .

الأسس التى بنى عليها عبد القاهر

منهجه التجديدى فى دراسة النحو :

من يتدبر أعمال عبد القاهر متكاملة يجده بنى نظريته التى سماها «النظم» أو «معانى النحو وأحكامه» على أسس واضحة المعالم تعتمد على مبادىء محددة لاتكرار فيها كما ظن بعض الباحثين وإنما هو توضيح لأمور أبهمها المعاندون على أنفسهم »

وأرى أن أسس هذه النظرية أربعة .

١ــ الأساس الأول : معانى النحو ، ودلالة هذا المصطلح عنده ويعد من أهم أسس منهجه وأخطرها ،.وأغمضها فى أذهان معاصريه ومن تلاهم والمحدثين على سواء .

٢ ــ والأساس الثانى بيان أن النحو يتكون من أشكال تحدد المعانى الخاصة بالبنية .

٣ ــ والأساس الثالث : هو إمكانيات التأليف بطرق التعليق ومكونات الجملة والعبارة وطرق ربطها .

٤ ــ والأساس الرابع : هو اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض ، أى ملاحظة ما يجب أن يكون عليه الترتيب بين الكلمات والذى يتم بمراعاة جوانب ثلاثة وهى وفقاً للمفهوم الحديث(١) :

الاختيار ــ والموقعية ــ والمطابقة .

ويأتى الإعراب نتيجة وتابعاً لها على رأى عبد القاهر .

---

(١) نرى رأى الدكتور كمال بشر أنظر دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى .

ومعلوم أنهم تتحد آراء علماء اللغة إزاء النظم النحوية ــ فمثلا نجد أن النظم النحوية التى أسفر عنها البحث اللغوى عند هنرى فليش تتحدد فى نماذج ستة رئيسية هى :

ومفهومنا لتلك المصطلحات الثلاثة يوجزها القول التالى :

وجانب الاختيار هو الذى يتم عند التعرف على العناصر المختلفة التى تمكن أن يؤلف بينها لتكوين الصورة اللفظية ، واختيار عناصر البنية ذات الوظيفة التنظيمية Syntactic Function سواء كان نفياً أم استفهاماً أم رجاء أم مدحاً أم ذماً أم نداء ... الخ .

والموقعية مرتبطة بالاختيار ويقصد بها ترتيب الكلمات المختارة وتحديد موقعها فى الجمل والتراكيب وأما المطابقة فتساوى الارتباط الداخلى بين الصيغ وفقاً لقوانين المطابقة أو عدمها سواء من حيث النوع أو العدد أو الشخص أو التعريف أوالتنكير .

وعند عبد القاهر أن الأساس الأخير وهو اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض . هو الذى ينتج عنه التراكيب المختلفة التى تتفاوت فيما بينها ويعلو بعضها بعضاً ويرتفع مرقباً فوق مرقب حتى يصل إلى حد الإعجاز . ويذهب قريباً من رأى عبد القاهر فندريس حيث يرى أن الاختلافات فى البنية بين اللغات تنتج من الكيفيات المتنوعة التى تتوقف عليها عملية ترتيب الكلمات وتحديد موقعها(١) .

ونفصل القول فى أسس نظرية عبد القاهر على النحو الآتى :

(أ) نظام الكلمات . (ب) التركيب . (ج) الإلصاق . (د) التعديل الداخل للأصل الاشتقاقى سواء فى المصوتات أم فى الصوامت . (هـ) التضعيف . (و) اختلاف النبر. وذهب إدوارد سابير إلى مثل هذا النظام فى كتابه اللغة .

Edward Sapir : Language An introduction to the Study of Speech.

(أنظر : العربية الفصحى ، ص ٢٩ ، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين) .

(١) فندريس : اللغة ، ص ١٠٥ .

الأساس الأول

النظم هو توخى معانى النحو فى الكلام

توضيح دلالة معانى النحو أو لمعنى النحوى عنده :

من أهم أسس عبد القاهر فى دراسة النحو ومن أخطرها على الإطلاق، وذلك لغموضه فى أذهان معارضيه ومعاصريه ومن تلاهم — وقد صعب على كثيرين تصور مايقصده عبد القاهر بهذا المصطلح — وجادلوه فيه جدالا عنيفاً. ومن ثم استوجب توضيح ذلك لأساس منه جهداً خارقاً وعنتاً ومشقة.

وذلك لأن ماسماه عبد القاهر «بمعانى النحو» ليس هو «بالمعنى» الذى هو قسيم «اللفظ» والذى يذهب إليه أنصار المعنى. وكذلك ليس المقصود به المعانى التى تشتمل عليها الألفاظ أى المعانى القاموسية أو الدلالية.

ولذا جاءت شروحه له مستفيضة وتحليلاته ومناقشاته له معززة بالأمثلة التوضيحية والأدلة العملية.

وعلى سبيل المثال : أتى بسورة فاتحة الكتاب الكريم كاملة وطبق عليها دراسته للنظم ومن خلال ذلك أبرز مفهومه «لمعانى النحو» ومما قاله على سبيل التمثيل : «فالنظم هو أن كلمة الحمد وهى اسم وقعت مبتدأ»... الخ. — واستمر هكذا إلى آخر السورة، ثم عقب فى النهاية بقوله :

فانظر هل كون الحمد مبتدأ فيه معنى لفظ الحمد ؟

وهل كون رب صفة ومضاف إليه إلى العالمين فيه معنى لفظ الرب (١).

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣٤٧.

ولسنا بعد فى حاجة إلى القول بأن الشيخ لا يقصد المعانى القاموسية أو الدلالية وإنما قصد ماعناه charlēs c. Fries فيما يترجمه عنه الدكتور «السعران» — معانى البنية الشكلية ، وهى تلك المعانى التى تحمل نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكلية فى مقابل المعانى (١) القاموسية » , وهذا فيما يراه « روبنز R.H Robins» من الأمور التى أصبحت لدى اللغويين المعاصرين أمراً متبعاً وعرفاً(٢) مستقراً » .

غير أنها لم تكن هكذا فى عرف اللغويين الذين عاصروا عبد القاهر بل كان يدهشهم أن يقول الشيخ :

« إن الألفاظ لم توضع لتعرف بها معانيها فى أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها علم شريف (٣)» . وذلك لأنهم لا يتصورون أن هناك معانى ، تعرف فيما بين الألفاظ غير معانى الألفاظ .

ويوضح لهم الشيخ خطأ تصورهم ويبين أن الفكر يتعلق بما بين معانى الكلم من العلاقات التى هى معانى النحو . والأدلة على ذلك كثيرة منها :

١ — أنك لا تقصد أن تعلم السامع معانى الكلم المفردة التى تكلمه بها فلا تقول « خرج زيد » لتعلمه معنى « خرج» ومعنى « زيد » فى اللغة (٤)» .

٢ — أنه محال أن تكلم شخصاً بألفاظ وهو لا يعرف معانيها كما تعرف (٥) .

٣ — أنه لا نظم فى الكلام ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك (٦) .

---

(١) دكتور محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارىء العربى ، ص ٢٥٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٨ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٥ .

(٥) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٥ .

(٦) دلائل الإعجاز ، ص ٤٤٣ .

٤ ـ أنه لا محصول للحديث ولا معنى له إلا أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا أو مفعولا ـ أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر ... أو تتوخى كلاماً لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً أو تريد فى فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً فى الآخر . . وعلى هذا القياس (١) .

ولكن المعترضين على عبد القاهر الذين يقفون له بكل مرصاد لا يستطيعون تصور هذا المبدأ لأن معنى ذلك فى نظرهم أنه لا قيمة لمعانى الألفاظ والمفردات اللغوية ـ وأن الفكر لا يعقلها ـ وهذا ما يخالف الواقع فى نظرهم .

فيوضح الشيخ ذلك اللبس عندهم ويقول :

إننى لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعانى الكلم المفردة أصلا ، ولكننى أقول : إنه لا يتعلق بها مجردة من معانى النحو ، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معانى النحو وتوخيها فيها (٢) » .

ومن الأدلة على ذلك :

١ ـ أن الفعل لا يعلم به الخبر فى نفسه وجنسه ولكن إذا ضممته إلى اسم عُقل منها معا حكم بمعنى الفعل على مسمى ذلك الاسم ـ وأنه واقع منك أيها المتكلم (٣)

٢ ـ أعمد إلى أى بيت شعر أو فصل نثر وأبطل نضده ونظامه الذى عليه بنى وفيه أفرغ المعنى ، وغير ترتيبه الذى بخصوصه أفاد ما أفاد تجده أخرج إلى مجال الهذيان (٤) .

ودليل عملى على ذلك : أزل أجزاء القول الآتى عن مواضعها وضعها وضعاً يمتنع معه دخول شىء من معانى النحو فيها فقل مثلا فى :

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤٤ .
(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٤ .
(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٨ .
(٤) أسرار البلاغة ، ص ٢ .

• قف نبك من ذكرى حبيب ومنزل •

• من نبك حبيب ذكرى قفاً منزل •

هل تعلق منك فكر بمعنى كل منها (١) ؟

٣ ـ إن معانى الكلم كلها معان لاتتصور إلا فيما بين شيئين : فالخبر يقتضى مخبرا عنه ـ والإثبات يقتضى مثبتاً ومثبتاً له ـ والنفى منفياً ومنفياً عنه . فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أونفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفى عنه حاولت مالا يصح فى عقل ـ وكان لفظك به وصوت تصوته سواء (٢) .

وعلى الرغم من هذه الأدلة وذلك التوضيح فإن رأى الشيخ ظل يفتح عليه باب المعارضة وينظر إليه فى دهشة واستغراب .

فهم حتى إن تصوروا أن لمعانى النحو دخلا فى المعنى العام للتركيب فإنه يستحيل على عقولهم أن تتصور أن إعجاز القرآن يكمن فى معانى النحو تلك .

غير أن هذا هو كشف الشيخ العلمى الذى يعنيه أن يزيل عنه كل لبس وإبهام .

يقول فى ذلك عبد القاهر : « وإن كان ذلك كذلك فما جوابنا لخصم يقول لنا : إذا كانت هذه الأمور ، وهذه الوجوه من التعليق التى هى محصول النظم موجودة على حقائقها ، وعلى الصحة ، وكما ينبغى فى منثور كلام العرب ومنظومه ، ورأيناهم قد استعملوها وتصرفوا فيها ، وكملوا بمعرفتها ، وكانت حقائق لا تتبدل ولا تختلف بها الحال . . فما هذا الذى تجدد بالقرآن من عظيم المزية وباهر الفضل ، والعجيب من الوصف» .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٤٠٥ .

وهذا الاعتراض فى ظاهره له وجاهته ، إذ كيف يمكن الإعجاز فى طرق التعليق بين الكلم التى هى محصول النحو عنده ، علماً بأنها موجودة فى كل قول على أصولها وكما ينبغى أن تكون ، وعلماً بأن حقائق النحو ثابتة ولا تتغير فى كلام عنها فى آخر .

والرد على هذا السؤال يطول ففى شرحه إيضاح لجوهر النظرية وغايتها وذلك لأن فى مراعاة أحكام النحو ولحسن التصرف فى الترتيب الخاص الذى هو الموقعية أو الانتقاء أو معرفة المطابقة من عدمها . . . وهكذا . الخ ما يتجدد معه القول ويتغير ولا تتضح هذه الحقيقة إلا بتطبيقات عملية فيكثر منها الشيخ ويلزم كل عاقل محب لدينه فى تأملها والتبصر فى معرفتها « ينبغى لكل ذى عقل ودين أن ينظر فى الكتاب الذى وضعناه ، ويستقصى التأمل لما أودعناه فإن علم أنه الطريق إلى البيان والكشف عن الحجة والبرهان تبع الحق وأخذ به وإن رأى أن له طريقاً غيره أومأ لنا إليه ودلنا عليه ، وهيهات ذلك (١) » .

غير أن حجة أخرى تلمع فى أفق المعارضين يرونها قاطعه فى برهانها فهى تحمل معها دليلها القاطع الذى يلزم عبد القاهر بوجهة نظرهم . وتلك هى : أن المتكلم العادى لا علاقة له بالنحو — وهو لا يعرف شيئاً عما يسميه الشيخ : « بمعانى النحو » وهو مع ذلك يأتى بضروب من النظم لا يقدر عليها كبار النحاة ..

وفى تأنٍ وسعة صدر يجيب الشيخ على اعتراضهم محللا وقد أتى بنصه قائلا : « إنه قد يعترض معترض فيقول :

لو كان النظم لا يكون إلا فى معانى النحو لكان البدوى الذى لم يسمع بالنحو قط . ولم يعرف المبتدأ من الخبر وشيئاً مما تذكرونه لا يتأتى له كلام

---

(١) مدخل دلائل الإعجاز ، ص ٧ .

قط ، وإنما نراه يأتى فى كلامه بنظم لا يحسنه المتقدمون فى علم النحو(١) » :

ويرد عبد القاهر على الاعتراض بقوله :

والجواب هو الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات . فإذا عرف البدوى الفرق بين أن يقول :

جاءنى زيد راكباً   وبين

قد جاءنى زيد الراكب .

لم يضره ألا يعرف أنه إذا قال : راكباً . كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا فى راكب : حال . وإذا قال الراكب أنه : صفة جارية على زيد .

وإذا عرف من قوله : زيد منطلق ، أن زيداً مخبر عنه ، ومنطلق خبره ، لم يضره ألا يعلم أنا نسمى « زيداً » مبتدأ .

وإذا عرف من قوله : ضربته تأديبا له ، أن المعنى فى التأديب أنه غرضه من الضرب ، وأنه ضربه ليتأدب لم يضره ألا يعلم أنا نسمى التأديب مفعولا له (٢) » .

ويجمل عبد القاهر الرد فى العبارة الآتية : « لو كان عـــدم العلم بهذه العبارات يمنعه العلم بما وضعناها له ، وأردناه بها لكان ينبغى ألا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه ، وألا يفصل فيما يتكلم بين نفى وإثبات وبين (ما) إذا كانت استفهاماً وبين (ما) إذا كانت بمعنى الذى وإذا كانت بمعنى المجازاة (أى الشرط) (٣) .

وخلاصة رأيه فى رده أن العبرة ليست فى معرفة مصطلحات النحويين ودراساتهم فهذه قضية أخرى ، وإنما العبرة فى حسن الاستعمال اللغوى

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٢٠ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٢٢ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٢٢ .

بحيث يجيء التركيب من حيث صحته الداخلية والخارجية متفقاً مع العرف اللغوى .

وهذا الرأى فى عمومه متفق مع ما يراه اللغويون اليوم من أن اللغة بالنسبة لأبنائها عادات وميدان حركة ووسيلة حياة فى مجتمع . للمتكلم بها عادات نطقية معينة يحددها العرف اللغوى .

كما أن للمتكلم استجابة لقواعد لغوية يراعيها فى الكلام ، وإن لم يدركها لاجملة ولا تفصيلا (١) .

فمن حيث لايشعر المتكلم ترتد فى ذهنه عمليتان أساسيتان :

١ – عملية تحليلية فيها يميز العقل بين عدد معين من العناصر التى تنشأ بينها علاقة معينة ،

٢ – وعملية تركيبية يركب فيها العقل ويؤلف بين هذه العناصر المختلفة لتكوين الصورة اللغوية (٢) .

وبين هاتين العمليتين تتم جوانب النحو الأربعة التى تعد متصلة غير منفصلة (٣) وهى :

١ – الاختيار والانتقاء .

٢ – الموقعية .

٣ – المطابقة .

وحسن التصرف فى هذه الجوانب الأربعة تأتى الصورة اللغوية التى تختلف باختلاف مقدرة المنشىء لها والتى تأتى نتيجة للعمليتين السابقتين

---

(١) دكتور تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٣ .

(٢) اقرأ فندريس : اللغة ، ص ١٠٤ – ١٠٥ .

(٣) اقرأ تفصيلات عن جوانب النحو الأربعة . الدكتور كمال بشر ، ص فى علم اللغة ، القسم الثانى . ١٣٩ – ١٤٩

ـ ومن الثابت ـ كما يقول فندريس : أن نماذج اللغة « تتم فى الدماغ تبعاً لعوائد لايشعر بها المتكلم (١) » .

وكما يقول عبد القاهر إن عدم العلم بما أردنا لايمنعه العلم بها ، وأن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لابمعرفة العبارت .

وقد بذل عبد القاهر جهداً صادقاً وهو بصدد التفرقة بين دلالة «معانى النحو » عنده ، و « معانى الكلم المفردة » أو « المعانى الدلالية » وأوضح فى جلاء أنه لايقصد بها المعانى القاموسية أو ماهو على شاكلتها ـ ويمكن القول بأنه يقصد ما يعنيه اللغويون اليوم « معانى البنية» الذى هو مدلول العلامات اللغوية . سواء أكانت هذه العلامات أصواتاً أم كلمات أم جملا . وهو معنى يوصل إليه عن طريق المنهج الشكلى .

غير أن عالماً باحثا يتهم عبد القاهر بأنه لم يفطن إلى المعنى الشكلى أو الوظيفى ويرى أن « عبد القاهر وإن كان قد فطن إلى ضرورة التماسك السياقى وجعله مبنياً على المعنى فقد بناه على المعنى المعجمى والدلالى لا على المعنى الوظيفى أو الشكلى الذى يدور حول وظيفة الباب فى السياق(٢) .

وواضح مما سلف أن عبد القاهر ألح إلحاحاً شديداً على بيان أن« معانى النحو» هى مانعنيه اليوم بالمعانى الوظيفية أو الشكلية التى تدور حول وظيفة الباب فى السياق ، أو على حد تعبيره :

« فانظر هل كون الحمد مبتدأ فيه معنى لفظ الحمد(٣) ... الخ » .

وتبريرنا لما يراه الأستاذ الباحث هو أنه حكم على عبد القاهر من خلال حكمه على نحاة العربية حيث أنهم طبقوا « لإعراب فرع المعنى » تطبيقاً

---

(١) فندريس : اللغة ، ص ١٠٤ .
(٢) د. تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ، ص ٢٠٤ .
(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٤٧ .

معيبا فصرفوه إلى المعنى المعجمي حيناً وإلى المعنى الدلالى حيناً ، ولم يصرفوا قولهم إلى المعنى الوظيفى »(١) .

وهكذا حكم على عبد القاهر حكمه عليهم غير أن هذا الحكم لاينطبق عليه . ويكفيه وضوحاً أنه سمى نظريته :

معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات .

وقد لقى عبد القاهر من قومه مالقى من عنت ومشقة لخروجه على ماتوارثه القوم — فقد أتى بما لم يستطيعوا تصوره بحال .

ولما خلف من بعدهم خلف كانوا أكثر تقبلا حار أمرهم فى تصور « معانى النحو » ذلك العلم الذى يقول به عبد القاهر — فإن كان علم النحو أمره معروف فإن خلاصة ماخلصوا به ومنه ، من علم « معانى النحو » هو ما أسموه :

« علم المعانى » وبتروا الاسم ذلك البتر المضلل على حد تعبير الأستاذ إبراهيم مصطفى(٢) . . وبتروا معه مفهوم العلم وأسس النظرية التى بنى عليها — وبذا لم يحقق الغرض الذى أراده الشيخ . وإن كان مازال إلى اليوم ينسب لعبد القاهر الفضل فى وضع أسس هذا العلم ، ونأمل أن ينظر إليه من الزاوية التى أرادها لها صاحبها ، وأن يعالج الأمر وفق الأسس التى وضعها . خاصة وأن أفكار عبد القاهر فى هذا الصدد أصبحت من الأمور المسلم بها اليوم فى حقل الدرس اللغوى الحديث فمن المقرر لدى اللغويين اليوم أو من المسلم به كما يقول روبنز « Robins » أن النحو مسألة خاصة بالشكل اللغوى وإن التحليل النحوى جزء من تحليل الشكل اللغوى .

وإن المعانى النحوية تحددها العلاقات المتبادلة بين الأشكال فى النظم

---

(١) د. تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ، ص ١٩٣ .

(٢) الأستاذ إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص ١٩ .

النحوية القائمة فى اللغة — وقد لقى علم اللغة الحديث فى التغلب على هذا الاتجاه العقلى وفى جعل التحليلات موضوعية شكلية صعوبات لاتقل عما واجهت عبد القاهر فى معتركه .

وإن من يقرأ على سبيل المثال بلو مفيلد فى كتابه اللغة(١) يخيل إليه أنه أمام إلحاح عبد القاهر وهو يحاول أن يبين أن معانى النحو غير المعانى القاموسية وأن المقصود بالمعنى الشكلى أو بالمعنى النحوى غير المقصود بالمعنى الذى هو قسيم اللفظ وغير المقصود بالمعنى القاموسى أو الدلالى .

فكل متكلم بلغة من اللغات تتكون لديه من ممارسته للغته عادات ونظم عقلية فيما يتعلق بتأليف الجمل ، وإنه ليألف هذه العادات والنظم كما يألف نطق أصوات لغته ونماذج مقاطعها وكلماتها — ولأنها تصدر عنه بطريقة لاشعورية فهو لايفكر فيها ولا يعطيها حظها من الدرس والتأمل — غير أن الدارس المتأمل يرى أننا نتلقى المعانى مرتبة بالترتيب الذى يقدمه إلينا الكلام أى فى الصور والأشكال اللفظية التى يظهر بها الكلام ومن هنا كان لابد من الاهتمام بالاتجاه الشكلى فى التحليل اللغوى أو كما يقول فندريس « إن الفصائل النحوية هى المعانى التى يعبر فيها بواسطة دوال النسبة (Morphems) فالنوع والعدد والشخص والزمن والحالة الفعلية والتبعية .. والبناء للمعلوم أو للمجهول كلها فصائل نحوية فى اللغات »(٢) .

---

(١) Bioomfield : Language, p. 264, 280.
chapter 16. form classes and Lexicon . وقليل مما تاله يوضح :
The meaningful features of Linguistic Signaling are of Two kinds : lcxical forms, which Consist of Phonemes, and grammatical forms, which Consist of tagmemes (features of arrangement & I0. 5) أنظر السابق

(٢) روبنز : ص ١٠٦ – ١٠٨ .

فالكلمات دالة من الناحية النحوية باعتبارها أفراد فى أقسام الكلمة المختلفة نتيجة وظائفها النظمية Syntactic funiction المختلفة بالنسبة لأفراد أقسام أخرى من الكلمة(١) فالمعانى النحوية تحددها العلاقات المتبادلة بين الأشكال فى النظم النحوية القائمة فى اللغة فعلى الباحث أن يكون تحليله تحليلا للأشكال النحوية أى البنيات الشكلية وما بينها من علاقات نحوية أو علاقات سياقية Syntagmatic Relations .

---

(١) السابق .

الأساس الثانى

النحو يتكون من أشكال تحدد المعانى الخاصة بالبنية

تتضح أبعاد ذلك الأساس من تطبيقات عبد القاهر وأعماله المشفوعة بشروحه — ومن أمثلة ذلك قوله الآتى :

« متى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بدىء به فجعل مبتدأ وجعل الذى هو صاحب الصفة فى المعنى خبراً فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبرا » (١) فعبد القاهر يصف صيغا شكلية معينة تخضع لأبواب وظيفية فى التركيب أيا كانت دلالته . ومعناه أن لكل بنية حالات توجبها. فلبنية الفعل حالات غير بنية الاسم . ولبنة المضارع حالات غير بنية الماضى . ولبنة اسم الفاعل حالات غير بنية اسم المفعول غير بنية المصدر ، غير الصفة المشبهة ... الخ . وتقديم وحده غير تأخيرها ... الخ وقد بنى عبد القاهر قواعده على أساس معرفة هذه البنيات ومعانيها الشكلية ، ويكفيك مثلا أن تعرف شكل البنية فتجرى حكماً عليها دون معرفة مضمونها أو معناها اللغوى أو المعجمى .

ويضرب من الأمثلة ما يوضح به رأيه — ويتضح أن كلها بنيات وصيغ شكلية تصلح لأن تتضمن أى معنى ، ولكن على حد قوله : « لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه » (٢) .

ومثاله : الاستفهام بالهمزة . إذا قلت :

أفعلت ؟

فبدأت بالفعل — كان الشك فى الفعل ، وغرض الاستفهام أن تعلم وجوده . .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٨٦ .

وتفسيره أنك عندما تضع أى مضمون داخل هـذا القالب تجد الشك فى الفعل ، ولكن إذا قلت : أأنت فعلت ؟

فبدأت بالاسم . كان الشك فى الفاعل من هو (١) » .

وتفسيره ضع أى مضمون داخل هذا القالب تجد الشك فى الفاعل وهذا معنى ربط البنية الشكلية للوحدة بحالاتها .

ومثل الاستفهام التقرير — فما قام فى الهمزة وهى الاستفهام قائم فيها وهى للتقرير فإذا قلت : أأنت فعلت ذاك ؟ فغرضك أن تقرره بأنه الفاعل، يؤكده قوله تعالى : « أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم » . فهم يريدونه أن يقر بأنه منه كان — لا أن يقر بأن كسر الأصنام قد كان .

وهكذا يكفيك أن تعرف شكل البنيات والوضع التى هى عليه حتى تجرى عليها حكماً ولو لم تعرف مضمونها اللغوى أو المعجمى . يؤكد ذلك فى الموقف الذى نحن بصدده رد إبراهيم عليه السلام — فقد قال : « بل فعله كبيرهم » .

ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : فعلت . أو لم أفعل (٢) .

ويبدو فى وضوح دور بنية الوحدة اللغوية من الناحية الشكلية ووظيفة الموقع فى حالات أكثر دقة من المثال السابق ومثاله :

بنية المضارع — ومعلوم أن المضارع قد يشير إلى الحال — وقد يشير إلى الاستقبال، فكيف يمكن التمييز بين الحالتين من البنيات الشكلية والموقع الوظيفى دون معرفة المضمون والمعنى الدلالى — يقول عبد القاهر :

« لم يخل من أن تريد الحال أو الاستقبال » عندما تقول : أتفعل ؟ أو أأنت تفعل ؟

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٨٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٨٩ .

فإن أردت الحال كان مطابقاً لما قلناه عن الماضى .

ففى الأولى (أتفعل) تريد أن تقرره بفعل هو يفعله .

وفى الثانية (أأنت تفعل) تريد أن تقرره بأنه الفاعل .

وغنى عن التعليق أنه ربط شكل الوحدة بوظيفة الباب بحالات الاستعمال — وقد وضح تداخل الدراسة النحوية بدراسة المعنى التى بدأت تطل برأسها غير أننا هنا نركز على ما يسميه هو بالمعانى النحوية فحسب .

يقول :

وإن أردت بتفعل « الاستقبال » فعندما تبدأ بالفعل : معناه أنك تعمد بالإنكار إلى الفعل نفسه ، وأنه لايكون ولاينبغى ، ولكى تأخذ قاعدته مكانها فى النفس وليطمئن إلى صدقها العقل بعد أن صاغها فى قالب شكلى قدم عليها تطبيقاً عملياً يمثل الواقع اللغوى — فأتى بأمثلة وعلق عليها . مثل :

أتعلمنى بضب أنا حرشته أو :

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى ومسنونة زرق كأنياب أغوال

ففى هذا البيت الأخير تكذيب من الشاعر لإنسان تهدده بالقتل ، وإنكار أنه يقدر على ذلك ويستطيعه (١) .

ولاتعنينا هنا الدلالة — وإنما نقف عند دور بنية الوحدة اللغوية من الناحية الشكلية ووظيفة الموقع .

ونموذج آخر من حالات النفى تتضح فيه وظيفة الموقع مرتبطة بشكل بنية الوحدة اللغوية فمثلا عندما تقول :

ما فعلت .

أو ما أنا فعلت .

وليكن المضمون أى معنى ففى الحالة الأولى تنفى عنك فعلا لم يثبت

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٩١ .

أنه مفعول . أما فى الحالة الثانية فإنك تنفى فعلا ثبت أنه مفعول دليله من واقع اللغة العملى قول الشاعر :

وما أنا أسقمت جسمى به ولا أنا أضرمت فى القلب ناراً

تقديم الإسم يقتضى ثبوت الفعل — أى أن السقم ثابت موجود — وليس القصد نفيه . ولكن تَنْفِى أن يكون هو الجالب له ويكون قد جره إلى نفسه (١) » .

ولم يكن فى وسع أفكار معاصرى عبد القاهر بل ولا فى طاقة أخيلتهم أن تنطلق معه حيث يذهب خاصة فيما يتعلق بالتقديم والتأخير وغيره مما يتصل بقواعد نحوية استقر قرارها فى عقولهم وهى لدى النحاة عرف متداول-مثل :

« إن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير ومما يواهم ذلك » .

قول النحويين فى باب كان : إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار فى جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبرا كقولك :

كان زيد أخاك — أو كان أخوك زيداً .

فيظن من هاهنا أن تكافوء الاسمين فى التعريف يقتضى ألا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثنى بذاك .

ومما يوهم ذلك أيضاً ويؤكده عندهم قوله :

أبوك حباب سارق الضيف برده وجدى ياحجاج فارس شمـــراً

أنه لافصل بينه وبين أن يقال : حباب أبوك — وفارس شمر جدى .

ويعترف عبد القاهر بأن هذا موضع غامض(٢) .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٧٦ ، ٩٩ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٥ .

وفى أناة الواثق يوضح لهم الأمر مستعيناً بواقع اللغة العملى مشيراً إلى نكتة يجب أن توضع فى الاعتبار إلا وهى :

« أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا ،

ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ ،

بل كان المبتدأ مبتدأ ، لأنه مسند إليه ، ومثبت له المعنى ، والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : زيد منطلق ، فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه فزيد مثبت له ، ومنطلق مثبت به ، وأما تقديم المبتدأ على الخبر فحكم واجب من هذه الجهة . أى من جهة أنه كان المبتدأ هو الذى يثبت له المعنى ويسند إليه . والخبر هو الذى يثبت به المعنى ويسند(١) .

وبالمثال العملى : يبين وجه الصواب ويدل على وجوب الفرق بين المسألتين أنك إذا تأملت الكلام وجدت مالا يحتمل التسوية وما تجد الفرق قائماً فيه تياماً لا سبيل إلى دفعه » ومن أمثلته قول العرب :

« ليس الطيب إلا المسك » .

وقول جرير : « ألستم خير من ركب المطايا » ؟

وقول المتنبى : « ألست ابن الأولى سعدوا وسادوا » ؟ .

وأشباه ذلك مما لايعد ..

وأرد المعنى على أن يسلم لك مع قلب طرفى الجملة وقل :

ليس المسك إلا الطيب .

وأليس من ركب المطايا إياكم ؟

وأليس ابن الأولى سعدوا وسادوا إياك ؟

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٦ .

تعلم على أن الأمر على ماعرفتك من وجوب اختلاف المعنى بحسب التقديم والتأخير(١) .

وبعد شروح وتوضيحات لأمثلة خفية لاتتبين بسهولة لغير القارىء المدقق مثل : أنت الحبيب . والحبيب أنت .

يخلص إلى قاعدة مؤداها : أن الفرق واجب أبداً ، وأنه لايجوز أن يكون : أخوك زيد . وزيد أخوك بمعنى واحد(٢) .

ويعنينا من هذا كله حديث عبد القاهر عن الصيغ والبنيات الشكلية التى ترتبط بمواقع وظيفية - وأنه يمكن النظر إليها من الناحية الشكلية البحتة واستخلاص القاعدة دون معرفة المضمون الدلالى أو المعجمى وإلى مثل هذا يذهب اللغويون المعاصرون على اختلاف مدارسهم ومثال ذلك مايذهب إليه روبنز من أنه :

« يرى أغلب اللغويين أن التحليل النحوى ينبغى أن يكون شكلياً Formal إذا أريد أن يكون جزءاً صالحاً من الدراسة اللغوية الوصفية Descriptive Lingnislics (٣) .

ويسمى شارلز فرايز Charles C. Fries مثل هذا بالمعنى الشكلى فالنحو عنده يتكون من أشكال تحدد المعانى الخاصة بالبينة والمقصود عنده

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٦ — ١٤٧ .

(٣) دكتور محمود السعران : علم اللغة العام مقدمة للقارىء العربى ، ص ٢٥٠ — ٢٥١ .

انظر : The Structure of English : An introduction to the construction of English Sentences. p. 56 .

واقرأ ملخصاً وافياً لمقال روبنز (ص ٢٤٨ هامش) علم اللغة مقدمة وموضوعه : The objection of Formal grammar : Indian Linguistics.

بمعاني البينة المعاني التي تحملها نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكلية» .

ولا يغيب عن البال أن من أمثلة معاني البينة التي يحددها تركيب الجملة تلك المعاني التي تدور على ما إذا كانت الجملة تقريراً أو رجاء أو حضاً أو نداء .

ومنها كذلك : المعاني الخاصة بالجنس والنوع والعدد — والفعل وهيئته وزمنه النسبي(١) .

---

(١) علم اللغة مقدمة . السابق
مناهج البحث في اللغة .

الأساس الثالث

إمكانيات التالف بطرق التعليق

مكونات الجملة أو العبارة وطرق ربطها

وصل الشيخ عبد القاهر إلى قانون عام فى طرق التعليق بين الكلام طبقاً لمعانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات .

وعنده أن طرق التعليق لاتعدو ثلاثة ، فالكلام ثلاث : اسم – وفعل – وحرف وللتعليق فيما بينها ثلاث طرق معلومة :

١ – تعلق اسم بإسم .

٢ – تعلق اسم بفعل .

٣ – تعلق حرف بهما .

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه أو حالا منه أو تابعاً له – صفة أو تأكيداً أو عطف بيان ، أو بدلا أو عطفاً بحرف أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثانى ، أو أن يكون الأول يعمل فى الثانى عمل الفعل . ويكون الثانى فى حكم الفاعل له أو المفعول . وذلك فى اسم الفاعل . ومثاله :

« أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها » :

أو اسم المفعول ومثاله :

« ذلك يوم مجموع له الناس » .

أو صفة مشبهة ومثاله :

زيد حسن وجهه ، وكريم أصله ، وشديد ساعده .

أو المصدر ومثاله :

« أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما » .

أو أن يكون تمييزاً قد جلاه منتصب عن تمام الاسم ، ومعنى تمام الاسم : أن يكون فيه مايمنع من الإضافة مثل أن يكون فيه نون التثنية ومثاله :

قفيزان براً ... ، ...

أو أن يكون قد أضيف فلا يمكن إضافته مرة أخرى ، كقوله تعالى : ملء الأرض ذهباً .

وأما تعلق الاسم بالفعل :

بأن يكون فاعلا له — أو مفعولا. أو أن يكون مصدراً قد انتصب به أو ظرفاً مفعولا فيه زماناً أو مكاناً . أو أن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول وذلك فى نحو :

كان وأخواتها .

والحال .

والتمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل :

طاب زيد نفسا .

والاسم المنتصب على الاستثناء .

وأما تعلق الحرف بهما :

فعلى ثلاثة أضرب :

١ — أحدهما : أن يتوسط بين الفعل والاسم مثل : حروف الجر .

فمن شأنها أن تعدى الأفعال إلى مالا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء . مثل :

مررت بزيد :

فقد وصل الفعل إلى الاسم بالباء مثلا .

وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى مع مثل .

لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها .

٢ — **والضرب الثانى** : من تعلق الحرف بما يتعلق به «العطف» وهو أن يدخل الثانى فى عمل العامل فى الأول نحو :

جاءنى زيد وعمرو .

٣ – والضرب الثالث : تعلق بمجموع الجملة ومثاله : حروف النفى – والاستفهام والشرط والجزاء مما يدخل عليه .

وكما يقول عبد القاهر « هذه هي الطرق والوجوه فى تعلق الكلم بعضها ببعض وهى كما تراها معانى النحو وأحكامه(١) » .

وواضح أنها معان للأبواب النحوية أى معان وظيفية يقول :

وكذلك السبيل فى كل شىء كان له مدخل فى تعلق الكلم بعضها ببعض لاترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى من معانيه (٢) .

وهكذا تتضح الصلة القوية بين الأسس التى بنى عليها عبد القاهر منهجه فى دراسة النحو وفقاً لنظريته (صلة الأساس الأول بالأساس الثانى بالثالث) وقد كان عبد القاهر واضحاً ودقيقاً فيما أراد الوصول إليه .

ويمكن أن نخلص من قوله السابق بمبدأين اثنين ترتكز عليهما دعائم هذا الأساس :

١ – المبدأ الأول :

---

(١) مدخل الدلائل : ص ٦ .
استفاد الدارسون فى علم المعانى من كل ما وضعه عبد القاهر وطوروا فى أعماله وانتهوا إلى أن الكلام الاصطلاحى ثمانى صور ويتألف منها الكلام ، فهو إما أن يتألف من :

١ – اسمين . ٢ – فعل واسم . ٣ – فعل واسمين . ٤ – فعل وثلاثة أسماء .
٥ – فعل وأربعة أسماء . ٦ – اسم وجملة . ٧ – حرف واسم . ٨ – جملة الشرط وجوابه أو جملة القسم وجوابه .
(إقرأ الأساليب الإنشائية فى النحو العربى الأستاذ عبد السلام هارون ، ص ١٧ القاهرة ١٩٥٩) .
وهذه الصور تكون خبرية وتكون إنشائية ، وهى فى مجموعها لا تضيف جديداً لأعمال عبد القاهر وإنما هى منبثقة عنها ومتصلة بها .

(٢) مدخل دلائل الإعجاز ، ص ٦ .

النحو يتكون من وحدات ، وفقاً لمعان خاصة بها ، تدخل فى تركيب خاص فيتم بها التأليف والتركيب .

وهذا قريب مما يراه المحدثون من أن نحو أى لغة من اللغات يدرس طرق تأليف الكلمات فى جمل — وبوضع طرائق ترتيبها ، مع تحديد المعانى النحوية من حيث المدلول الشكلى للوحدات اللغوية ، التى يترتب عليه اختلافات فى البنية ، تتوقف عليها عملية التركيب والتأليف المتنوعة .

بل أن فينك Fink فيما يرونه عنه فندريس يذهب : إلى أن الاختلافات فى البنية بين اللغات تنتج من الكيفيات المتنوعة التى تتوقف عليها عملية التركيب والتأليف (١) .

٢ — والمبدأ الثانى :

هو الاهتمام بدراسة المعانى العامة للجمل ، من حيث التقرير ، والنفى ، والاستفهام ، والتأكيد ، والشرط والجزاء ، والنداء ، والتمنى ، والرجاء . . أو على حد قوله : « تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفى والاستفهام والشرط والجزاء (٢) » .

وهذا من المبادىء المقررة فى الدرس اللغوى الحديث ، فمن معانى البنية ، التى ، يحددها تركيب الجملة ، تلك التى تدور على ما إذا كانت الجملة تقريراً ، أو استفهاماً ، أو رجاء أو حضا أو نداء (٣) . الخ .

وإلى مثل هذا يذهب المحدثون فيما ينقله الدكتور السعران : إلى أن من أمثلة معانى البنية التى يحددها نحو أى لغة . بيان ما إذا كانت الجملة تقر ، أو استفهاماً أو رجاء (٤) .

---

(١) فندريس : اللغة ، ص ١٠٥ .

(٢) مدخل دلائل الإعجاز ، ص ٥ .

(٣) د. محمود السعران : علم اللغة مقدمة ، ص ٢٥٠ .

(٤) اقرأ هامش ص ٢٤٨ — ٢٤٩ ، علم اللغة مقدمة .

ويضاف إلى أبعاد ذلك المبدأ عند عبد القاهر دراسة الجملة المركبة التي ترمز إلى قضايا متعددة - وهذا من الأمور المسلم بها في الدرس اللغوي الحديث .

غير أن عبد القاهر بذل جهدا خارقاً في توضيح ما أراده في هـــذا الصدد ، ولقي عناءً ، وهو يوضح أبعاد ذلك المبدأ وبنوع خاص مايتصل منه بالبعد الأخير ، فقد كان يصعب على عقول معاصريه بعد أن قر قرارهم على أن الجملة بأنواعها ذات جزءين : فعل وفاعل ، أو مبتدأ وخبر وما زاد على ذلك فهو تابع ومكمل .

ثم يأتي الشيخ عبد القاهر ليخرج عليهم بما مؤداه : أن بيت الشعر أو فصل النثر قد يكون قطعة واحدة ، أو كالحلقة المفرغة التي لا يدرى أين طرفاها . وأنك قد لا تحصل على المعنى كاملا إلا عند آخر حرف منه .

ومن أمثلته على ذلك بيت الفرزدق . وكل ماهو على شاكلته من مشعور أو منثور .

يقول .

وماحملت أم امرىء في ضلوعها .·. أعق من الجاني عليها هجائيا

فإن النكتة التي يجب أن تراعي في هذا البيت وما هو على شاكلته أنك لاتتبين صورة المعنى الذى هو معنى الفرزدق إلا عند آخر حرف من البيت حتى أنك إن قطعت عنه قوله : (هجائياً) بل الياء التي هي ضمير الفرزدق لم يكن الذى تعقله مما أراد الفرزدق بسبيل (١) .

وحكمه حكم نظائره من الشعر فإذا ماتدبرت قول القطامي :

فهنّ ينبذن من قول يصبن به   مواقع الماء من ذى الغله الصادى

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص٤١٢ ، ٤١٣ .

وجدتك لاتحصل على معنى يصح أن يقال : إنه غرض الشاعر ومعناه إلا عند قوله : ذى الغلة الصادى (١) .

وأما بيت بشار :

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

فهو جزء واحد - بل إنه كالحلقة المفرغة التى لايدرى أين طرفاها .

ويَعُدُّ عبد القاهر مثل هذا البناء اللغوى وما هو على شاكلته نوعا بذاته حيث يدخل فيه ارتباط بعضه ببعض ، ويوضع فى النفس وضعا واحداً — وصورته لاتبين إلا بالبناء مكتملا فوجب أن ينظر إلى الصورة اللغوية نظرة كلية واحدة فكل ما بنى على طرفى الجملة الأساسين له قيمته ويعطى جديدا ويلتحم بغيره فيتغير ويغير ، يقول عبد القاهر :

« إن معنى مثل هذه الجملة يصير بالبناء عليها شيئا غير الذى كان ويتغير فى ذاته (٢) .

وهذا النوع من الجمل يختلف عن نوع آخر لايتأثر بالبناء عليه ولايصير بانضمام شىء إليه شيئا آخر — ومثاله :

النشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف عنم

وذلك إن ترى الذى تعقله من قوله : النشر مسك ، لايصير بانضمام قوله : والوجوه دنانير إليه شيئا غير الذى كان ، بل تراه باقيا على حاله(٣) .

ومعناه أن هذا البيت كُوِّن من جمل نظمها بسيط ، وعطف بعضها على بعض فبقيت لكل جملة ذاتها .

أما ما سبق فهو مبنى بعضه على بعض وإن قطعت منه كلمة بل حرفا اختل المعنى ، ولم تكن تعقل ما أريد منه بسبيل .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤٢٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٢ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٣ .

وعلى الرغم من وضوح فكرة الشيخ وأقواله إلا أنها ظلت بالنسبة لهم أمراً محيراً .

هل يقصد ما يضاف إلى جزءى الجملة الأساسين من مكملات وفضلات وصفات (١) .

أم الجمل ضم بعضها إلى بعض بالعطف أو غيره . . الخ .

، وما قصد الشيخ هذا ولا ذاك . إنه قصد نوعاً من النظم يدق فيه النظر ويغمض المسلك فى توخى معانى النحو ، فتتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها فى بعض ، ويشتد ارتباط ثان منها بأزل – وتحتاج فى الجملة إلى أن تضعها فى النفس وضعاً واحداً وأن يكون حالك فيها حال البانى يضع بيمينه هاهنا فى حال مايضع بيساره هناك ، نعم وفى حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين.

وهكذا أنواع مختلفة يقول عنها عبد القاهر :

« وليس لما شأنه أن يجىء على هذا الوصف حد يحصره . وقانون يحيط به فإنه يجىء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة »(٢) .

وليوضح عبدالقاهر فكرته كان لزاما عليه أن يشفعها بتطبيقات عملية من مشعور القول ومنثوره . واستفاض فى بعض تحليلات له ومن أمثلتها بيت الفرزدق السابق الذكر – مما جعل عالماً باحثاً يعلق بقوله :

« وقد استوقف عبد القاهر بعض الشعر من مثل قول الفرزدق :

وما حملت أم امرئ فى ضلوعها أعق من الجانى عليها هجائيا

هنا تجد عبد القاهر يحوم فى أعياء يستحق التعاطف حول هذا المفهوم – إن المقام هنا مقام هجاء – ولا يمكن لهذا الغرض أن يسمى الجانب الأساسى فضلة . هذه عبارة مضللة – إن هذا الابن العاق جنى على أمه الهجاء وقتل

(١) دلائل الإعجاز ص ٤١١ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٧٣ – ٨٤ .

سمعتها وأضر بكرامتها ، والأم تحمل ولدا من أجل أن يبرها ، ولكن هذا الولد الذى حملته قد هجا أمه حين هجا الفرزدق .

لانستطيع إذا وقفنا فى تأمل وصف النحوى لمعنى هذه العبارة أن نذهب إلى بعيد .

النحوى فى الحقيقة يرى الفاعل فى ضوء ميتافيزيقية معينة ، لابد أن يكون الصانع أشرف وأجل من صناعته ، ولاقيمة للصنعة إلا من حيث دلالتها على صانع — هذه فلسفة تتضح خصوصاً فى تفسير مركز الفاعل والإلحاح عليه ، وإذا عرف السبب بطل العجب (١) » .

وقد استوقف عبد القاهر هذا الشعر كما رأينا ، غير أنه لم يحم حول مفهومه فى أعياء يستحق التعاطف على الإطلاق .

ولم يتعرض لمعناه اللغوى ولا لدلالته الاجتماعية — وإنما عرض لمعانى النحو فيه — ولطرق التعليق بينها — وبين أن البيت كله نتيجة لهذا التعليق يصبح جزءا واحدا ولاتتم دلالته وتتضح إلا عند آخر حرف منه — حتى إنك لو حذفت الياء التى هى ضمير الفرزدق فى آخر كلمة منه (هجائيا) لم يكن الذى تعقله منه ، بل ينتقص المعنى — ولم يكن مالم أراده الفرزدق . بل لم يكن الذى تعقله مما أراده الفرزدق بسبيل (٢) — وما ذلك إلا لأن طرق التعليق فى مثل هذا أعطت لكل كلمة وظيفتها التى لها دورها من حيث ارتباط ثان بأول وهكذا مما يوجب معه امتداد نظرة الدارس على كل وحدات التركيب .

بل إنه يرى أن النظرة يجب أن تمتد حتى تشمل دراسة الأسلوب بتمامه ولاتنتهى إلا عند آخر حرف من النص ، وأنه يجب مراعاة التماسك فى السياق بأن يعرف لكل شىء موضعه ، ويوضع حيث ينبغى له : « فتنظر فى

---

(١) دكتور مصطفى ناصف : نظرية المعنى فى النقد العربى ، ص ١١ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٣ .

الحروف التى تشترك فى معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية فى ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك فى خاص معناه (٣) » .

ومثال ذلك أنك :

« تنظر فى الجمل التى تسرد فتعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، وتعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع للفاء ، وموضع الفاء من موضع ثم وموضع أو من موضع أم وموضع لكن من موضع بل — وهكذا الشأن فى التصرف فى التعريف والتنكير — والتقديم والتأخير فى الكلام كله ، وفى الحذف والتكرار والإظهار والإضمار ، فتضع كلا من ذلك فى مكانه ، وتستعمله على الصحة ، وعلى ماينبغى له »(٢) .

وتتضح أبعاد هذا الأساس والأساس السابق عليه فى جلاء ونحن بصدد الحديث عن الأساس التالى من الأسس التى بنى عليها عبد القاهر منهجه التجديدى فى دراسة النحو .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٦٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٦٥ .

الأساس الرابع :

من الأسس التي بنى عليها عبد القاهر منهجه التجديدى فى دراسة النحو : اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض ..

« النظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض » (١) .

ونتيجة لهذا الاعتبار يتم الترتيب الخاص ، الذى يأتى الإعراب تابعاً ونتيجة له . ويتم هذا الاعتبار بمراعاة جوانب أهمها(٢) :

١ – الاختيار .

٢ – الموقعية .

٣ – المطابقة .

والإعراب تابع للترتيب الخاص للكلمات داخل التركيب وفقاً للجوانب السابقة وهذا فى مجموعه يسميه عبد القاهر « أحكام النحو وقوانينه فيما بين الكلم من علاقات » .

وهنا نقطة التفاضل بين المنشئين للغة – فقد تبدو براعة أحدهم فى العملية التحليلية التى تمكن فيها براعته اللغوية فى اختيار(٣) عدد من النماذج الصالحة للتعليق فيما بينها ، وتبدو البراعة أكثر فى اختيار الموقع المناسب لكل وحدة الذى يتم على أثره التعليق فيما بينها بمراعاة مايتلاءم من تقديم أو تأخير أو حذف أو إظهار ... كما يبدو الحس اللغوى الصادق فى مراعاة

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤٠ .

(٢) سبق أن أشرنا إلى دلالة هذه المصطلحات ، وهى من وضع الدكتور كمال بشر . وقريب منها ما نجده عند عبد الجبار فى المغنى ، ج ١٦ ، وقد سبق الإشارة إليها . وهى فى مجموعها إيضاح لعمليتى التحليل والتركيب اللتين أشار إليهما فندريس .

(٣) يقول بوتر فى كتابه Potter: Our own Language P.3 " أن المعرفة قدرة ، ولكن القدرة على اختيار الكلمات التى تؤدى بها هذه العبارة أقوى وأعظم سواء كان المراد من هذه الكلمات الإقناع ، أم الإخبار ، أم الإثارة .

طرق الارتباط الداخلى بين الصيغ بما لا يخرج عن القوانين اللغوية من تعريف وتنكير أو مراعاة لجنس أو النوع ... الخ .

ووفقاً لهذه الجوانب يتم التفاضل بين الأساليب ويعلو بعضها بعضاً وتبدو فى هذه المقدرة وطرق التفاوت والاختلاف .

أما الإعراب فهو تابع ، وإن كان هو صمام الأمان إلا أنه ليس لأحد أن يتفوق فيه على الآخر كما ذهب المحتجون على الشيخ . بل إنه يقرر هـذا ويوافقهم ويقول : « ومن ثم فلا تفاضل فيه ، فليس لأحد الفضل فى أن يعرف أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب بأكثر من صاحبه ، وإنما يكون الفضل فى الوضع الذى أوجب هذا الرفع أو أوجب هذا النصب(١)». بل إنه يضيف إلى ذلك قائلا :

« ومن العجيب أنا إذا نظرنا فى الإعراب وجدنا التفاضل فيه محالا فليس للرفع والنصب فى كلام مزية عليها فى كلام آخر(٢) » .

فـكمن الأهميه والخطر عنصر ترتيب الكلمات داخل التركيب ، بل إن صحة النظم وفساده ترجع له لا لغيره(٣) .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٠٦ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٠٦ .

(٣) لهذا فقدت اللهجات المتفرعة عن العربية الإعراب وبقيت تؤدى دورها :
يقول ابن خلدون فى مقدمته ص ٤٩٣ « إن كلا منهم متوصل بلغته إلى تأدية مقصودة والإبانة عما فى نفسه ، وهذا معنى اللسان واللغة ، وفقدان الإعراب ليس بضائر لهم » .
كما يقول أيضاً (ص ٥١٣) : « فالدلالة بحسب ما يصطلح عليه أهل الملكة فإذا عرف اصطلاح فى ملكة واشتهر صحت الدلالة ، وإذا طابقت تلك الدلالة المقصود ومقتضى الحال صحت البلاغة ، ولا عبرة بقوانين النحاة فى ذلك ، وأساليب الشعر وفنونه موجودة فى أشعارهم هذه ما عدا حركات الإعراب فى أواخر الكلم فإن غالب كلماتهم موقوفة الآخر .. » .
ومن قبل فقدت اللغات السامية الإعراب ، ثم المعروف لدى الدارسين أن الإعراب كان عنصراً من عناصر الساميات . (اقرأ عن الإعراب وبقاياه فى اللغات السامية) : نولدكة :
Noldke: Die Semitischen sprachen, Lei pitoig 1899, S5,F,
— E Littmann Inscriptions, Leiden 1914, P.37 F.F. وليتمان

وبمراعاة حال المنظوم بعضه مع بعض يرتفع مرقباً فوق مرقب حتى يصل إلى غاية لاتدرك وتستوى الأقدام عنده فى العجز .

« وكل ما وصفوه بفساد النظم وعابوه من جهة سوء التأليف جاء من أن الشاعر تعاطى ماتعاطاه على غير الصواب . وصنع فى تقديم وتأخير ماليس له أن يصنعه ، وما لايسوغ له ولا يصح على أصول هذا العلم(١)» وعكس ماسبق يعطيك قانون المخالفة كل ماراقك وأعجبك أو على حد قوله :

« لا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ فيه من مكان إلى مكان(٢) » .

واستفاد بعض هذه المعانى من عبد القاهر الأستاذ إبراهيم مصطفى وصرح هو بذلك واتخذ منها منطلقه فى مصنفه إحياء النحو(٣) .

أما الأستاذ إبراهيم أنيس فقد اتفق وعبد القاهر فى أن « الإعراب ليس فى حقيقته إلا ناحية متواضعة من نواحى اللغة غير أنه ملك على الناس شعورهم (٤) » .

وجاء ذلك وهو بصدد عرض قضية الإعراب من خلال تصوره ، غير أن عبد القاهر عندما ذهب هذا المذهب لم يكن منكراً لحقيقة الإعراب ، ولم يره أسطورة . ولاقصة مخترعة — وإنما هدف أن يقول للنحاة :

= واقرأ برجستر اشر : التطور النحوى ، ص ٣٠ .
ود. إبراهيم السامرائى : فقه اللغة المقارن ، ص ١٤ .
ود. رمضان عبد التواب .
وانظر الأب انستاس مارى الكرملى : نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها ، ص ١٥٧ ، (ط . القاهرة — ١٩٣٨) عن بقايا الإعراب وأوجهه فى الرومانية واليونانية .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٦٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٨٣ .

(٣) د. إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص ١٦ .

(٤) د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، ص ١٩٢ — ١٩٣ .

إن جانب الإعراب جانب واحد من جوانب النحو . وليس هو بأهمها وكانت هذه بمثابة ثورة فى وجه النحاة التقليديين الذين أفرغوا طاقاتهم فى البحث فى أواخر الكلمات . وفى وضع تقديرات وتأويلات وافتراضات وتخريجات وعلل ثوان وثوالث .. مما انتهى بالنحو إلى وضع مكن أعداءه من التهجم عليه .

وكانت أمنيته أن يقدم جديداً فى حقل الدراسات اللغوية يخدم به اللغة والدين(١) .

ومن نقطة فهم عبد القاهر هذه يذهب إلى ماهو أبعد مما رآه الدكتور ابراهيم أنيس حيث يقول :

وأعجب من هذا أنه يلزم منه أنه لو عمد عامد إلى حركات الإعراب وجعل مكان كل ضمة وكسرة فتحة — فقال « الحمد لله » الدال واللام الهاء . وجرى على هذا فى القرآن كله للزمه ألا يسلبه الوصف الذى هو به معجز ، بل كان ينبغى أن يزيد فيه — لأن الفتحه كما لا يخفى أخف واحدة من الضمة والكسرة (٢) » .

وعلى الرغم من أن القول يوحى بمبالغة وغرابة ، فإن صدوره من عبدالقاهر النحوى يدفع إلى الدهشة وإلى التمعن فى كنه مايريده من نظريته فى إعجاز القرآن الكريم ، وفى الجديد فى النحو ، والتى مؤداها أن إعجاز القرآن الكريم يكمن فى مراعاة أحكام النحو ومعانيه فيما بين الكلم من علاقات .

أىّ تناقض هذا الذى يسيطر على أذهان معاصريه ، فضلا عما أثارته نظريته بينهم من خلافات .

---

(١) أنظر : مدخل دلائل الإعجاز .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٩٩ .

إن الأمر أعمق .

النحو يتحدد فى دائرتين :

١ – ترتيب خاص :

٢ – إعراب .

والإعراب فرع الترتيب – أى فرع معانى النحو وأحكامه (أى فرع المعنى الوظيفى) وليس المعنى الدلالى الذى تصوره وذهب إليه النحاة فإذا جاء عبد القاهر إمام العربية فى عصره ، والمفتن فى نحوها كما يقولون – ثم قال قوله هذا فإلام يذهب ؟

وجوابه :

أنه يذهب إلى الترتيب الذى يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض والذى يدق فيه النظر (فى الاختيار) ، ويغمض المسلك (فى الموقع)وفى توخى المعانى التى عرفت – وهذا ما يجب أن تفرغ فيه الطاقات وتعطى له كل عناية . لأنه ليس لما شأنه أن يجئ على هذا حد يحصره وقانون يحيط به ، لأنه يجئ على وجوه شتى وأنحاء مختلفة من الترتيب الذى هو بتعبيرنا (اختيار – وموقعية – ومطابقة) .

وقد يكون مفيدا فى هذا الصدد أن نورد أمثلة تطبيقية على ما ذهب إليه – مما قدم هو يتضح الأمر أكثر وقد طبق أقواله على قول البحترى هذا على النحو الآتى :

بلونا ضرائب من قد نرى فما أن رأينا لفتح ضريبا
هو المرء أبدت لـه الحادثا ت عزما وشيكا ورأيا صليبا
تنقل فى خلقى سؤدد سماحا مرجى وبأسا مهيبا
فكالسيف إن جئته صارخا وكالبحر إن جئته مستثيبا

ونلقى ضوءا عليه من أقوال عبد القاهر وأعماله يقول .

« فليس إلا أن قدم وأخر (بمفهومنا ووفقا لمصطلحنا : موقعية) .
وعرف ونكر (بمفهومنا ووفقا لمصطلحنا : مطابقة) .
وحذف وأضمر وأعاد وكرر (بمفهومنا ووفقا لمصطلحنا : اختيار وموقعية)

وتوخى على الجملة وجها من الوجوه التى يقتضيها علم النحو (١) »
والوجوه التى يقتضيها علم النحو وفقا لرأى عبد القاهر وإن لم يدركها معاصروه تتفق مع وجوه علم النحو وجوانبه وفقا للمفهوم اللغوى الحديث يؤكد ذلك بقية تطبيقات عبد القاهر على المثال السابق حيث يقول :

« وتوخى على الجملة وجها من الوجوه التى يقتضيها علم النحو فأصاب فى ذلك كله - ثم لطف موضع صوابه وأتى مأتى يوجب الفضيلة - أفلا ترى أن أول شىء يروقك منها قوله :

هو المرء أبدت له الحادثات (موقعية واختيار)
ثم قوله : تنقل فى خلقى سؤدد بتنكير السؤدد (اختيار ومطابقة)
وإضافة الخلقين إليه (« «)
ثم قوله : فكالسيف وعطفه بالفاء (موقعية واختيار)
ثم حذف المبتدأ لأن المعنى لامحالة - فهو كالسيف (اختيار وموقعية)
ثم تكريره الكاف فى قوله : كالسيف ، وكالبحر (اختيار وموقعية ومطابقة) .

ثم أن قرن كل واحد من التشبيهين شرطاً جوابه فيه ، ثم أن أخرج من كل واحد من الشرطين حالا على مثال ما أخرج من الآخر - وذلك قولـه :

فكالسيف إن جئت صارخا (اختيار - وموقعية - ومطابقة)
وكالبحر إن جئت مستثيبا (« « «)

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٦٨ .

صارخا هناك ومستثيا هنا(١) » (اختيار وموقعية ومطابقة)

وقد نزيد الأمر تأكيدا بإيراد أمثلة أخرى تكشف مدى عمق اتجاهه حيث يقول.

وإن أردت أن ترى أظهر أمراً فى هذا المعنى.. فأنظر إلى قول إبراهيم ابن العباس(٢) :

فلو إذ نبا دهر وأنكر صاحب وسلط إنسان وغاب نصير
تكون على الأهواز دارى بنجوة ولكن مقادير جرت وأمور
وإنى لأرجو بعد هذا محمداً لأفضل ما يرجى أخ ووزير

ومن تطبيقات عبد القاهر وتعليقاته نقتطف قوله :

تفقد السبب تجده إنما كان من أجل

تقديم الظرف الذى هو إذ نبا على عامله الذى هو تكون (موقعية) وأنه لم يقل : فلو تكون على الأهواز دارى بنجوة إذ نبا (اختيار وموقعية).

ثم أنه قال تكون ولم يقل كان (اختيار)

ثم أنه نكـّر الدهر — ولم يقل، فلو اذ نبا الدهر (اختيار ومطابقة)

ثم أن ساق هذا التنكير فى جميع ما أتى فيه من بعد (مطابقة)

ثم أن قال : وأنكر صاحب — ولم يقل : وأنكرت صاحبا(٣) » (اختيار ومطابقة)

وفى نهاية تحليلية يأتى تعليقه الذى يؤكد صدق اتجاهه فيما نرى ونصُّه :

« وكله من معانى النحو كما ترى »(٤)

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٦٨ .

(٢) قاله فى مدح محمد بن عبد الله الزيات .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٦٨ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٦٨ .

وهذا وفقاً للمفهوم الذى وضعه لعلم النحو والذى اختار له اسم علم معانى النحو - وهو يتفق مع ما يذهب إليه اللغويون المحدثون وتؤكده مختلف مدارسهم - وإن غاب عن أفهام معاصريه فليس عليه فى ذلك لوم ولا ذنب .

ويرتكز هذا الأساس عند عبد القاهر على مبدأين هامين :

أولهما : مدى حرية مستعمل اللغة فى التبديل والتعديل داخل التراكيب وفقاً للوجوه المختلفة والأنحاء الشتى التى يدق فيها النظر ويغمض المسلك فى توخى معانى النحو .

وثانيها : بيان أن النظم (أ) درجات . (ب) وأنواع .

وعن المبدأ الأول :

يقطع فيه عبد القاهر برأى حاسم وهو أنه : لا حرية على الإطلاق لأى منشىء للغة ومستعمل لها - مهما بلغت مكانته - بين أدبائها أن يخرج على قوانينها فى التأليف وعرفها فى النظم ، حتى وإن كان المتنبى وأبا تمام والفرزدق .

وقد يبدو فى ظاهر هذا الرأى تعارض مع ما يقول به عبد القاهر من وجوب التصرف داخل التراكيب التى بها ومنها يكون التفاوت بينهم . حيث إن : « الفضل يرجع إلى الوضع الذى أوجب هذا الرفع أو ذاك النصب (١) .

غير أن هذا التناقض الوهمى الظاهرى سرعان مايزول وينتهى عندما نمسك بطرفى الرأى معا :

للأديب الحرية المطلقة فى حدود عُرْف اللغة وقوانينها فى النظم والتأليف . « وله أن يتوخى على الجملة وجها من الوجوه التى يقتضيها علم

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٨٣ .

النحو ، فيصيب فى ذلك كله — ثم يلطف موضع صوابه ، ويأتى مأتى يوجب الفضيلة » . . (١)

ولكن ليس من حقه أن يخرج على عرف اللغة وقوانينها فى النظم والتأليف مهما كان شأنه بين أدبائها ومنشئيها . وهل هناك بعد الفرزدق الذى يرمى عبد القاهر قوله بالفساد . لأنه خرج على عرف اللغة » عندما قال :

وما مثله فى الناس إلا مملكا أبو أمه حى أبوه يقاربه

يقول عنه :

أنه وضع كلامه على المجارفة فى التقدم والتأخير فهو زائل عن الإعراب — زائغ عن الصواب — متعرض للتلبيس والتعمية (٢) وذلك لأنه : لم يرتب الألفاظ فى الذكر على موجب ترتيب المعانى فى الفكر ، فكد وكدر — ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويوخر — ثم أسرف فى إبطال النظام وأبعاد المرام — وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة ولكن يعيد أن تراجع فيها باب من الهندسة لفرط ماعادى بين أشكالها وشدة ماخالف بين أوضاعها (٣) .

ومثل الفرزدق فى ذلك المتنبى — وأبو تمام ، ومثاله من قول المتنبى :

الطيب أنت إذا أصابك طيبه والماء أنت إذا اغتسلت الغاسل

وقوله .

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه بأن يسعدوا والدمع أسفاه ساجمه

ومثاله من أقوال أبى تمام :

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٦٨ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ٥٦ .

(٣) أسرار البلاغة ، ص ١٥ .

كما يقول (ص ١٢٠) فى أسرار البلاغة أيضا عن هذا البيت :

« إن اللفظ لم يرتب الترتيب الذى بمثله تحصل الدلالة على الغرض حتى احتاج السامع أن يطلب المعنى بالحيلة ويسعى إليه من غير الطريق » .

ثانيه في كبد السماء ولم يكن كاثنين ثان إذ هما في الغار

وقوله :

يدى لمن شاء رهن لم يذق جرعا

من راحتيك درى ما الصاب والعسل

وهذه الأقوال وأمثالها فى نظر عبد القاهر فاسدة مختلة ، وإن الفساد والخلل كانا من أن الشاعر لم يتتبع الصواب – ووضع فى التقديم والتأخير أو الإظهار أو الإضمار ماليس له أن يضعه ومالا يسوغ أو يصح على أصول هذا العلم (١) .

أى علم النحو وفقاً للمفهوم الذى وضعه عبد القاهر فاتباع قواعد وقوانين هذا العلم ضرورية لأن الخروج عليها خروج على الصواب وبعد عن عرف اللغة .

ومعنى ذلك أن عبد القاهر يرى أن القاعدة العامة فى ترتيب الكلمات فى نظم العربية تميل إلى الدقة والصرامة .

وإلى مثل هذا ذهب برجستراشر (٢) وإلى ماهو قريب منه ذهب تيودور نولدكه (٣) .

وتتضح أهمية هذا الرأى بالنسبة لعبد القاهر من ناحيتين :

١ – أولاهما أن حرية الأديب مشروطة . وكذلك حرية الشاعر مهما أباحت له الضرورات . فلا يصح الخروج على عرف اللغة وقوانينها .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٦٦ – ٦٧ .

كما يقول (ص ١٢١ – أسرار) : « ما نجده لأبى تمام من تعسفه فى اللفظ وذهابه فى نحو من التركيب لا يهتدى النحو إلى إصلاحه وإغراب فى الترتيب يعمى الإعراب فى طريقه ويضل فى تعريفه » .

(٢) التطور النحوى للغة العربية .

(٣) د. رمضان عبد التواب : اللغات السامية .

٢ – وثانيتهما : أنه ليس على النحوى أن يخرج أو يؤول – بل عليه أن يحكم أن هذا القول أو ذاك تجاوز الحد فى عرف اللغة فترتب عليه انعدام النسق فى نظر السامع والقارئ فحكم اللغوى على مثل هذا القول هو « الفساد » وليس عليه أن يؤول حتى يفهم السامع أو القارئ . حتى وإن أمكنه التخريج والتأويل .

وقد يبدو فى مثل هذا الرأى جانب من المبالغة ، غير أن لها من الدوافع ما يبررها .

وعن المبدأ الثانى :

وهو مبدأ ، أن النظم : أنواع ، ودرجات .

نشير إلى أن من أنواع النظم ما سماه عبد القاهر :

١ – بالنظم الفاسد : لخروجه على أصول هذا العلم وقوانينه .

٢ – النظم الخاطئ : وهو لا يعد شيئا فما هو إلا ضم كلمة دون مراعاة عرف أو قانون مثل ضم (ضحك إلى خرج)(١) .

٣ – نوع من النظم تراعى فيه مجرد الصحة والصواب والبعد عن الخلل والفساد .

ويمكن أن تعد تلك أولى مراحل النظم – وهى مرحلة الصحة والصواب ، أى مجرد ما تصح به العبارة . وتلك هى التى يقول عنها عبد القاهر :

« لا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد إلى معانى النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه(٢) .

---

(١) المرجع السابق (الدلائل) .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٦٥ – ٦٦ .

٤ – نوع آخر يقول عنه :

« ومنه ما لا يحتاج إلى فكر وروية بل ترى سبيله إلى ضم بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لآل فخرطها فى سلك لا يبغى أكثر من أن يمنعها التفرق .

ومثاله قول النابغة فى الثناء المسجوع :

أيفاخرك الملك اللخمى ، فوالله لقفاك خير من وجهه ، ولشمالك خير من يمينه ، ولإ خمصك خير من رأسه ، ولخطؤك خير من صوابه ، ولعيك خير من كلامه ، ولخدمك خير من قومه(١) .

فهذا وأمثاله « كلام اطرد على الصواب ، وسلم من العيب وتحرر من اللحن وزيغ الأعراب(٢) .

٥ – ونوع آخر من النظم .

« يدق فيه النظر ويغمض المسلك فى توخى المعانى التى عرفت ، وتتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها فى بعض ويشتد ارتباط ثان منها بأول ويكون حالك فيها حال البانى يضع بيمينه هنا فى حال ما يضع بيساره هناك – نعم وفى حال ما يبصر مكانا ثالثا ورابعا يضعهما بعد الأولين »

وليس لما شأنه أن يجىء على هذا الوصف حد يحصره أو قانون يحيط به – فإنه يجئ على وجوه شتى وأنحاء مختلفة(٣) » .

ومن أمثلة ذلك النوع الأخير وأنواعه :

(أ) أن تزاوج بين معنيين فى الشرط والجزاء ، معا كقول البحترى :

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٧٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٧٧ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٧٣ – ٧٤ .

إذا ما نهى الناهى فلجّ بى الهوى أصاخت إلى الواشى فلج بها الهجر

(ب) ونوع آخر : يمثله قول سليمان بن داود القضاعى :

فبينا المرء فى علياء أهوى ومنحط أتيح له اعتلاء

وبينا نعمه إذ حال بؤس وبؤس إذ تعقبه ثراء

(ج) ونوع ثالث : يمثله قول البحترى الآتى :

لعمــرك إنا والزمان كما جنت

على الأضعف الموهون عادية الأقوى(١)

وتتعدد طرائق الترتيب والتركيب وتختلف معها مراتب النظم . ويفضل بعضها بعضا ويعلو مرقيا فوق مرقيب حتى ينتهى إلى حد الإعجاز .

وما كان ذلك إلا بما رأينا نتيجة للترتيب الخاص الذى جاء طبقا لمعانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات .

« وهذا هو الذى تجدد بالقرآن من عظيم المزية وباهر الفضل ، والعجيب من الوصف ، حتى أعجز الخلق قاطبة وحتى قهر من البلغاء والفصحاء القوى والقدر ، وقيد الخواطر والفكر حتى خرست الشقاشق ، وعدم نطق الناطق ، وحتى لم يجر لسان ، ولم يبن بيان ، ولم يساعد إمكان ، ولم ينقدح لأحد منهم زند ، ولم يمض له حد ، وحتى أسال الوادى عليهم عجزا ، وأخذ منافذ القول عليهم أخذا(٢) » .

ووفقا لمنهج عبد القاهر تعد الدراسة النحوية عنده ممهدة لدراسة : « المعنى اللغوى » ووثيقة الصلة بها . فإلى منهجه فى دراسة المعنى اللغوى .

(١) أنظر : دلائل الإعجاز ، ص ٧٣ ، ٧٤ – ٧٧ .

(٢) مدخل دلائل الإعجاز ، ص ٦ – ٧ .

الفصل الرابع

دراسة المعنى اللغوى
عند عبد القاهر الجرجانى

دراسة المعنى اللغوى
عند عبد القاهر الجرجانى(*)

دراسة المعنى اللغوى عند عبد القاهر قمة جهوده وثمرة طول نظرة فيما قاله العلماء السابقون منذ خدم العلم(١) إلى أن أخرج نظريته الراسخة الأسس المتكاملة الأبعاد فى دراسة المعنى اللغوى الذى هو عنده ما يعبر به القائلون من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد وراموا أن يعلموهم ما فى نفوسهم ، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم(٢) . وهو : حسن الدلالة وتمامها فيما له كانت دلالة(٣) :

ولأنه لا يكون عنده إلا عن طريق تعلق لفظة بلفظه عن طريق معنى من معانى النحو فلا يدرس إلا من بعد العلم بالنظم فلا يتصور أن يتعلق الفكر بمعانى الكلم أفرادا ومجردة من معانى النحو(٤) » .

ويشير عبد القاهر فى هذا الصدد إلى خلاف يراه طبيعياً بين اللغويين لعمق الفكرة وخفائها فهى إذا ما وضحت من جانب خفيت من آخر يقول : « اعلم أن هاهنا أصلا أنت ترى الناس فيه فى صورة من يعرف من جانب وينكر من آخر ، وهو أن الألفاظ المفردة التى هى أوضاع اللغة لم توضع لتعرف بها معانيها فى أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد ،

(*) مما تجدر الإشارة إليه أن اهتمام المحدثين من علماء اللغة بمشكلة المعنى تأخرت ولم تظهر دراسة المعنى إلا بعد أن تم تصنيف تفصيلات التعبير الصوتى بزمن طويل .

(د. محمود السعران : علم اللغة مقدمة ، ص ٣١٧) .

ويعد عبد القاهر رائداً فى هذا الميدان وإماماً للقدماء والمحدثين على السواء .

(١) اقرأ دلائل الإعجاز ، ص ٢٧ – ٢٨ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٤ .

وهذا علم شريف(١) .

وإلى اليوم مازال الخفاء يكتنف هذا الجانب فى ذهن بعض المحدثين فهناك من يظن أن « علم المعنى » يهتم بدراسة المعنى على مستوى اللفظة المفردة على نحو ما يجرى فى المعجمات وما يشبهها من كتب الثروة اللفظية التى تعنى بجمع الألفاظ وتفسيرها بوجه من الوجوه ، غير أن المدققين يرون أن هذه نظرة ضيقة قنعت بالأمور السطحية ولم تأت بجديد فى الشأن(٢).

ومن ثم اعتبر تصور بعض المبتدئين فى الدراسات اللغوية أن دراسة المعنى أو الدلالة أمر مقصور على اللغات التى لم توضع لها معاجم تصورا خاطئا(٣) .

وليس معنى ذلك أن عبد القاهر أغفل المعانى المفردة أو غاب عنه دورها فهى فى نظره ذات أهمية بالغة وعلى حد قوله : « فلو أن الألفاظ خلت من معانيها حتى لتتجرد أصواتا وأصداء حروف لما وقع فى ضمير ولا هجس فى خاطر أنه يجب فيها ترتيب ونظم وإنما هى وصوت تصوته سواء(٤) » .

فهو يرى أن صورا ذهنية محفوظة لدينا لكل ما يحيط بنا ونتعامل معه، نختزنها ونستعملها عند اللزوم يشف عن هذا قوله : « من ذا الذى يشك أنا لم نعرف الرجل والفرس والضرب والقتل إلا من أساميها لو كان ذلك مساغا فى العقل لكان ينبغى إذا قيل زيد أن تعرف المسمى بهذا الإسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة »(٥) » .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٥ .
(٢) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ١٥٣ .
(٣) د. محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارىء العربى ، ص ٢٢٨ .
(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٥ .
(٥) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٦ .

وعنده أن الفكر يتعلق بمعانى الكلم المفردة فى حالات هى :

الحالة الأولى :

إدراكك لمعانى كل لفظة مفردة على حده كأن تدرك مثلا أن « ضرب لإثبات الضرب ، وليست لإثبات الخروج وأنها لإثباته فى زمان ماض(١) .

وأن تدرك أن الشوجب تساوى فى معناها كلمة الطويل(٢) ، أو الشوقب . أو الشرجب . وللفظة معنى يستدعيها أو على حد تعبيره الذى يتفق مع أولمان : هو الدال الذى يستدعى المدلول ، فالمعنى عند أولمان علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول تمكن أحدهما من استدعاء الآخر(٣) ، غير أن معانى الكلم كلها عند عبد القاهر « لا تتصور إلا فيما بين شيئين والأصل والأول هو الخبر ، فمن الثابت فى العقول والقائم فى النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به أو مخبر عنه(٤) » .

وذلك راجع لكون ألفاظ اللغات سمات لذلك المعنى وكونها مرادة بها(٥) .

وقد أصبح هذا اليوم لدى الغربيين مبدءا شبه مقرر ومعمولا به — أى أن الألفاظ بمثابة رموز تجرى مجرى العلامات والسمات للمعانى الموجودة فى الأذهان ، وأننا لا ننطق اللفظة لتحريك صورتها فحسب أو لمجرد النطق وإلا كنا غير عاقلين على حد قول فانت Vundt الألمانى صاحب نظرية

---

(١) أسرار البلاغة .
(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٢٨ — ٣٢٩ .
(٣) دور الكلمة فى اللغة .
ودراسات فى علم اللغة ؛ القسم الثانى من ص ١٥٦ إلى ص ١٦٢
هذا أحد تعريفات أولمان للمعنى وليس أوحدها .
(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٦ .
(٥) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٦ .

الرمزية — الذى يرى أن نطق رموز الألفاظ بمثابة تحريك معانيها التى هى لها فى الأذهان وذلك بقصد الأخبار عنها بشىء ما(١) .

وإلى مثل هذا تذهب « سوزان لنجر » فيما ينقله عنها د. مصطفى ناصف وهو بصدد حديثه عن ضرب من العلاقات تتصل بالرمز — ترى أن الرمز إذا كان اسماً فإنه يخبر عنه بشىء ما — فإذا ما ذكر حسن الذى تعرفه مثلا فإننا تأخذ فى الإخبار عنه بشىء ما (٢) ، فسماع الإنسان للاسم يعده لتصوره(٣) فنخبر عنه أو به

والحالة الثانية :

من الحالات التى يتعلق فيها الفكر بمعانى الكلم المفردة أثناء عملية الاختيار والانتقاء لتكوين العبارة أو الجملة أو على حد تعبيره : « عندما تفكر فى الفعلين أو الإسمين تريد أن تخبر بأحدهما عن الشىء ، أيهما أولى أن تخبر به عنه ، وأشبه بغرضك — مثل أن تنظر أيهما أمدح وأذم ، إلا أن فكرك لم يكن إلا بعد أن توخيت معنى من معانى النحو ، ولم تجىء إلى فعل أو اسم فتفكر فيه فرداً ومن غير أن يكون لك قصد أن تجعله خبرا أو غير خبر(٤) .

وهذا من وجهة نظر الدرس اللغوى الحديث يتفق مع ما يعرف باسم

---

(١) د. محمد مندور : النقد المنهجى عند العرب ، ص ٢٣٦ وما بعدها . اقرأ : الميزان الجديد ، ص ١٨٦ .

(٢) د. مصطفى ناصف : مشكلة المعنى فى النقد الحديث ، ص ٢٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٤ — ٣١٥ .

العملية التحليلية التي تسبق العملية التركيبية – أو ما يسمى بعملية الانتقاء والاختيار التي تسبق عملية الموقعية (١)

والحالة الثالثة :

من الحالات التي يتعلق فيها الفكر بمعانى الكلم المفردة : وأنت بصدد تحليلك لنص لمعرفة معناه اللغوى لتدبر معناه أو الحكم عليه ونقده . فإن معرفة المعانى اللغوية لأنفس الكلم أمر له خطورته مثال ذلك : « أن من نظر إلى قوله تعالى : قل أدعوا الله أو أدعوا الرحمن أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » : ثم لم يعلم أنه ليس المعنى فى ادعوا الدعاء ولكن الذكر بالاسم كقولك : هو يدعى زيداً ويدعى الأمير ، وأن فى الكلام محذوفاً ، وأن التقدير : قل أدعوه الله ، أو ادعوه الرحمن كان بعرض أن يقع فى الشرك (٢) » . . وهكذا .

فدراسة المعنى عند عبد القاهر مرتبط بالنظم ، أى أنه محصلة النظم ولكن يمكن أن ينظر إلى دراسة المعنى اللغوى عنده على مستويين : الأول مستوى اللفظة المفردة ، وقد بان مجال دراستها واتضح عنده على نحو ما مر ورأينا هنا . ولا يتبين قيمتها الحقيقية إلا فى تركيب أو نظم وذلك ما ستكشف عنه الصفحات القادمة ، حيث نناقش المستوى الثانى (دراسة المعنى على مستوى التركيب) وقد تبين للبحث أن عبد القاهر بنى منهجه فى دراسة المعنى اللغوى هذا على أسس معينة نوردها فيما يلى :

« الأسس التى بنى عليها عبد القاهر منهجه فى دراسة المعنى اللغوى » على مستوى التركيب .

---

(١) تتم هاتان العمليتان فى الدماغ وفق عوائد لغوية لا يشعر بها المتكلم .
(أنظر : فندريس : اللغة ، ص ١٠٤ – ١٠٥) .
(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٨٧ .

الأساس الأول

مكونات المعنى اللغوى وعناصره

بالتعليق بين معانى الكلم اللغوية ، طبقاً لمعانى النحو وأحكامه ، يتم المعنى الدلالى ، ويصير معنى واحـداً لا عدة معان ، ولا يمكن الفصل بين أجزائه .

ويكشف هذا الأساس عن أبعاد ثلاثة وهى :

١ - المعنى المعجمى : والمقصود به معانى ألفاظ اللغة المفردة التى هى لها بوضع اللغة .

٢ - معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات ، وهى طرق التعليق بين الكلم وربطها على نحو ما سبق .

٣ - المعنى الدلالى أوما يسميه عبد القاهر الإبانة عما فى النفس أو البيان أو تمام الدلالة .

ويتضح ذلك بالدليل العلمى من واقع اللغة ، فى كلامنا العادى على النحو الآتى :

عندما نقول ، « ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديبا له » فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم على مفهوم معنى واحد لا عدة معان كما يتوهمه الناس ، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيد أنفس معانيها وإنما جئت بها لتفيد وجوه التعلق التى بين الفعل الذى هو ضرب ، وبين ما عمل فيه ، والأحكام التى هى محصول التعلق .

وإذا كان الأمر كذلك فينبغى لنا أن ننظر فى كون المفعولية من عمرو وكون يوم الجمعة زمانا للضرب ، وكون الضرب ضربا شديداً ، وكون التأديب علة للضرب ، أيتصور فيها أن تفرد عن المعنى الأول ؟ الذى هو أصل الفائدة وهو إسناد ضرب إلى زيد ، وإثبات الضرب به له ، حتى يعقل كون عمرو

مفعولا به وكون يوم الجمعة مفعولا فيه ، وكون ضربا شديدا مصدرا ، وكون التأديب مفعولا له من غير أنه يخطر ببالك كون زيد فاعلا للضرب .

وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصور لأن عمرا مفعول لضرب وقع من زيد عليه ، ويوم الجمعة زمان لضرب وقع من زيد فيه وضربا شديدا بيان لذلك الضرب كيف هو ؟ وما صفته ؟ والتأديب علة للضرب وبيان أنه كان الغرض منه .

وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحدا لا عدة معان وهو :

إثباتك زيدا فاعلا ضربا لعمرو فى وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا . ولهذا المعنى نقول أنه كلام واحد (١) .

وهذا المبدأ من أهم المبادىء وأخطرها فى تحليل الأساليب النحوية للعربية عبر العصور (٢)

فالمعنى اللغوى الذى هو محصول التعلق جاء ثمرة اتباع طرق التعليق بين الكلم وتوخى معانى النحو بين مفردات اللغة فجاء معنى واحداً لا عدة معان ولا يمكن الفصل بين أجزائه ، فما حصل عليه السامع هو ذلك المعنى ككل ، وإن جزّأه اللغويون فى تحليلهم النحوى فهذه قضية أخرى وجانب آخر فى الدرس اللغوى .

أما الدلالة فشأنها كما أوضحه لم تبن بمفردات اللغة لا متفرقة ولا مجتمعة وليس هدف المتكلم إعلام المخاطب معنى عمرو ، وضرب ، فى اللغة ، ولا معنى عمرو ولا معنى يوم الجمعة ...

وإنما جاءت الدلالة نتيجة لوجوه التعلق ، والأحكام التى هى محصول

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٦ .

(٢) أنظر باب الدراسات النحوية فى علم اللغة التاريخى للدكتور البدراوى زهران .

التعلق ، وعلى الرغم من أهمية معانى المفردات إلا أنها ليست هى الدلالة . فمحال أن تخاطب شخصاً بمفردات لا يعرف هو معانيها كما تعرف ، ولكنك تتوخى ترتيباً خاصاً فى اللغة تلائم بينه وبين الموقف المخبر عنه .

وينطبق هذا الأساس على القول العادى ، وعلى فنون الأدب وأجناسه المنثور منها والمنظوم (بيت شعر أو فصل خطاب)(١) .

والمعنى المستفاد معنى واحد لا يمكن الفصل بين أجزائه « ومن يحاول قطع ألفاظه عن بعض يكون كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار (٢) » .

والذى جعل معاصرى عبد القاهر يتوهمون أن المعنى المستفاد يمكن أن تقسم أجزاؤه هو أنهم وجدوا أن لكل مفردة معنى خاصا بها كما أنهم وجدوا التحليل النحوى ينظر إلى كل واحدة على حدة ، ولكن الواقع أنه ليس هكذا المعنى اللغوى (٣) .

---

(١) أسرار البلاغة : ص ٢ .
دلائل الإعجاز ، ص ٣١٧ . واقرأ تطبيق هذا على بيت شعر لبشار .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٨ .

(٣) نوقشت هذه القضية من وجهة نظر النحو التقليدى ومن وجهة نظر عبد القاهر مع التطبيق على أساليب العربية وتحليلها فى كتابنا فى علم اللغة التاريخى اقرأ فى ذلك مباحث منهج عبد القاهر الجرجانى المنهج الأمثل لتحليل أساليب عربية الحروب الصليبية . وانظر : (اللغة العربية فى عصر الحروب الصليبية ، الدكتور البدراوى زهران بمكتبة جامعة القاهرة ومكتبة كلية دار العلوم) .

الأساس الثانى

اختلاف المعانى باختلاف الناظمين

لما كان الأسلوب هو الضرب من النظم والطريقة فيه على حد تعبير عبد القاهر (١) فمعناه أن كل طريقة من النظم تعطى تركيبا تعد أسلوباً ، ويعتمد هذا على إمكانيات التأليف فى اللغة . وعلى طرائقها فى وصف الجملة والعبارة ، كما يعتمد على منشىء اللغة .

ويؤكد عبد القاهر أن مايصنعه منشىء اللغة وما يتوخاه من طرق التعليق إنما هو بقصد الإبانة عن دلالة معلومة وأنه لموجب .

فمراعاة حال المنظوم بعضه مع بعض من تقديم أو تأخير أو حذف أو إظهار أو إضمار إنما هو لموجب ويعدنسقاً ، أما أن يكون مع عدم الموجب نسق فمحال(٢) .

ونتيجة لهذا فكل أسلوب صنعه منشىء لغة هو له ويختص به وينسب لقائله ويعرف به . ومن ثم فإن « قفا نبك . . » هو قول امرىء القيس خاص به وهو أسلوبه صنع به ماصنع حيث وضع كلا فى خاص موضعه وجاء به حيث ينبغى له . ولا يمكن أن يشرك معه فيه غيره . قريب من هذا ما يعنيه هرمان بول « Hermann paul » بقوله :

« إن كل خلق لغوى هو من عمل الفرد وإنه ليظل من عمل الفرد »(٣) .

ويقول عبد القاهر : فأنت مثلا لو حاولت أن تشرك مع جرير أحداً فى قوله :

* وليس لسيفى فى العظام بقية *

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٦١ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٦١ .

(٣) د. محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارىء العربى ، ص ٣٠٢ .

حاولت محالا لأنه قوله بعينه ، فلا يتصور أن يشرك فيه جرير معه غيره(١) .

فكل ناظم يختار الألفاظ الخاصة به ويضعها داخل التراكيب بالصورة التي تتفق والمعنى يريد التعبير عنه « فأول ما يبتغيه الناظم بنظمه أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك زيد منطلق ، وزيد ينطلق . . وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج ، وإن خرجت خرجت.. وإلى الحال في الوجوه التي تراها في قولك جاءني زيد مسرعاً وجاءني يسرع . . فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ينبغي له »(٢). فلكل تركيب موضع يصلح أن يجيء فيه ومنشيء اللغة يعرف المعنى الذي في نفسه ويريد أن يُعْلِمَ عنه ويكشف ، فيختار له اللفظ الذي هو أخص به وأكشف عنه وأتم له ويضعه في موضعه داخل التركيب ويجيء به حيث ينبغي ، لذلك فكل ضرب تخالف دلالته دلاله الآخر لأدنى تعديل مهما بدا بينهما من قريب شبه ، ولو صنعت بالتركيب أدنى تغيير أسقطت نسبته من صاحبه ، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه بل أحلت أن تكون له إضافة إلى قائل ونسب يختص بمتكلم ، وبالتالي فأنت قد غيرت المعنى الذي أراد .

ويشبه عبد القاهر مايصنعه منشيء اللغة بمن يأخذ كسراً من فضة أو ذهب ثم يذيبها ويصبها ويخرجها في صورة ماترى .

فاختيار أنواع الوحدات اللغوية ، وموقعيتها لغرض ، والخطأ ماروجه اللفظيون من أن التقديم والتأخير والحذف .... توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه ، ولذاك سجعاته ، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٣٨ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٦٤ .

الفعل فى كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة ، لا تكون تلك الفائدة مع التأخير فقد وجب أن تكون تلك قضية فى كل شىء وكل حال »(١).

وكذلك اختيار نوع الوحدات إنما هو من عمل المنشىء للغة ولغرض ، فإذا ما اختار أن يكون الخبر اسما أوفعلا فاعلم أن ذلك لغرض . ويبدو هذا الرأى غريباً على معاصرى عبد القاهر ويختلفون معه فيما يذهب إليه ويرون على سبيل المثال :

« ألا فرق بين قولك: زيد منطلق وزيد ينطلق إلا أن حروف الخبر فى التركيب الأول جاءت اسماً بينما جاءت حروف الخبر فى التركيب الثانى فعلا ، ولا فارق بين الحالتين بدليل أننا فى مثل هذه الحالات تقدر الاسم فى الفعل فنقول فى : زيد ينطلق هو فى موضع زيد منطلق » .

ويبين الشيخ خطأ تلك النظرة قائلا : « ولا يغرنك أننا نقدر فى مثل هذه الحالات تقدير الاسم فى الفعل كما نقول فى زيد يقوم هو فى موضع زيد قائم فإن ذلك لايقتضى أن يستوى المعنى استواء لايكون من بعده افتراق فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلا والآخر اسماً بل وجب أن يكونا جميعا فعلين أو أن يكونا اسمين »(٢) .

غير أن عالماً محدثاً عمق البحث فى أعمال الإمام عبدالقاهر وأطلق على نظريته تلك التى يحفل بها اسم النحو الثانى ، يرى أن آراء عبدالقاهر هنا غريبة ويبدى الاعتراض نفسه الذى وجهه معاصرو عبد القاهر له قائلا :

« إن أبحاثاً غير قليلة عارية من النحو الثانى الذى يحفل به عبد القاهر

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٨٦ — ٨٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٣٦ .

ومن أمثلته التفرقة بين مدلول زيد ينطلق وزيد منطلق . . وأشياء أخرى مثبوتة يتصورها الشيخ تصوراً غريباً »(١) .

وردّ الشيخ من أعماله : أن الخبر لو جاء فعلا فإن ذلك يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء وإذا جاء اسماً فإن ذلك لا يقتضي تجدداً مثل عمر طويل، وعمر يطول. « فإنك إذا قلت : زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً ؛ بل يكون المعنى فيه كالمعنى فى قولك : زيد طويل وعمر قصير فكما لا تقصد هنا إلى أن تجعل الطول والقصر يتجدد ويحدث بل وجبهما وتثبتهما فقط وتقضي بوجودهما على الإطلاق . . وإن شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلطف فتأمل هذا البيت :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق

فالفعل لا يصلح أن يَحُلَّ محل الاسم وكذلك الاسم لا يصلح أن يحل محل الفعل ولا يؤدى ما يؤديه ، ومن الدليل البين فى ذلك قول الأعشى :

لعمرى قد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نار فى يفاع تحرق

فلو قال : إلى ضوء نار فى يفاع متحرقة ، لنبا عنه الطبع وأنكرته النفس وليس ذلك من أجل القافية بل لأنه لا يشبه الغرض ولا يليق به »(٢).

وسر ذلك أن الفعل يقتضي مزاولة . وتجدد الصفة فى الوقت نفسه — ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة . وتزجية فعل ، ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً .

وقد أشار رد عبد القاهر على هذا الاعتراض إلى مبدأ هام وهو ربط

---

(١) د . مصفى ناصف ، صفحة ١٠ من بحثه فى دلائل الإعجاز ، حوليات عين شمس سنة ١٩٥٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٣٤ — ١٣٥ .

البنية الشكلية للوحدات اللغوية بالاستعمال اللغوى وحالاته ، بمعنى أن لكل بنية حالات توجبها .

فلبنية الفعل حالات غير بنية الاسم ، ولبنية اسم الفاعل حالات غير بنية اسم المفعول غير المصدر ، غير الصفة المشبهة . . . ولبنية المضارع حالات غير بنية الماضى . . وهكذا فالمعنى اللغوى يختلف نتيجة لنوع الوحدات الداخلة فى التركيب ولمواقعها ، فاختلاف البنيات الشكلية والمواقع الوظيفية يتبعه اختلاف دلالى وفقاً لحالات الاستعمال ، ويضع فى ذلك عبد القاهر مبدءاً نصه :

« متى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بدىء فجعل مبتدأ وجعل الذى هو صاحب الصفة فى المعنى خبرا ، فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبرا » (١) .

فالمعنى الدلالى يتأثر بنوع البنية الشكلية ، ويرتبط بها ، وهذا مايذهب إليه اللغويون المحدثون(٢) .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٤ .

(٢) أنظر تفصيلات ذلك الرأى فى فصل النحو الأساس الثانى من هذا الكتاب .

الأساس الثالث

أهمية الكلمة ودورها فى مكانها داخل التركيب

من مكان الكلمة فى الجملة يتبين المعنى ويدق . .

والمعنى اللغوى لايمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته ، وذلك لأن النظم يختلف بمراعاة حال المنظوم بعضه مع بعض ، وبأن يسلك بالكلمة فى التركيب مسلكاً معيناً من حيث مراعاة أوجه التعليق بين الكلم وفقاً لمعانى النحو وأحكامه ، فكمن أهمية الكلمة وخطرها فى مكانها داخل التركيب وفى أن يحول اللفظ عن مكانه إلى مكان وهذا يكون على وجوه شتى وأنحاء مختلفة يدق فيها النظر ويغمض المسلك .

وما ينطبق على دور الكلمة وهى حقيقة فى المعنى ينطبق على دورها فى المعنى وهى مجاز (والمقصود بالمجاز الاستعارة وسائر مايجرى مجراها من ضروب المجاز وأنواعه) .

ولم يكد ينتهى عبد القاهر إلى أن الاستعارة وسائر مايجرى مجرها من المجاز لايمكن بيانها إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته (١) » حتى تقوم قيامة اللغويين أنصار اللفظ منهم ، والمعنى على السواء فهم يرون أن الكلمة المفردة توصف بالمجاز كقولنا اليد مجاز فى النعمة والأسد مجاز فى الإنسان وفى ظنهم أن هذا لاعلاقة له بالنظم وأنه يبين من المفردات اللغوية كما أن الاستعارة تكون فى اللفظ المفرد . . . إلى آخر ماظنوه .

ويأتى رأى عبد القاهر واضحاً قاطعاً وهو أنه لايكون إلا فى الجملة حيث يقول : « الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم وعنها يحدث وبها كون ، لأنه لايتصور أن يدخل شىء

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٧٩ .

منها فى الكلم وهى أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو : فلا يتصور أن يكون هاهنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد ألف مع غيره » (١) .

ويضرب على ذلك الكثير من الأمثلة ويقدم مختلف الشروح على نحو ما سيأتى :

والأكثر من ذلك أنه يعمد إلى أمر قد استقر عليه عرفهم ويُقوِّضُهُ من أساسه مبيناً أن جميعهم قد ترددوا فى خطأ جسيم عندما نسبوا الشرف إلى الاستعارة أو إلى سائر ما يجرى مجراها من أنواع المجاز على حين أن مجرد الاستعارة وحدها لا قيمة لها ؛ وإنما القيمة بأن سلك فى التركيب مسلكا معينا من حيث مراعاة أوجه التعلق بين الكلم وفقاً لمعانى النحو وأحكامه — أى أن وجود المجاز بمختلف أنواعه ليس هو الدلالة وليس له كل الأثر فى الدلالة وإنما العبرة بالنظم الذى يسلك فيه المجاز — ويرى عبد القاهر أن هذا أمر خفى دقيق .

وعلى ضوء ما انتهى إليه البحث فإن القضية عنده يجب أن تناقش من زاويتين :

١ — زاوية المجاز فى اللفظة المفردة .

٢ — وزاوية المجاز فى النظم .

ولنستمع إليه قائلا : إن الفرق بين أن تكون المزية فى اللفظ وبين أن تكون فى النظم باب يكثر فيه الغلط ولا تزال ترى مستحسنا قد أخطأ بالاستحسان موضعه فينحل اللفظ ما ليس له ، ولا تزال ترى الشبهة قد دخلت عليك فى الكلام قد حسن من لفظه ونظمه فظننت أن حسنه ذلك كله للفظ من دون النظم » .

ومن أمثلته على ذلك بيت المتنبى الذى قاله فى قلعة الحدث التى بناها سيف الدولة :

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٠٠ — ٣٠١ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٧٧ .

غصب الدهر والملوك عليها فبناها فى وجنة الدهر خالا

ويهدم عبد القاهر ماظنوا أن براعة المتنبي تكمن فيه ، وهو أنه جعل للدهر وجنه وجعل للبنية خالا فى الوجنة قائلا ، « ليس أن جعل المتنبي للدهر وجنة ، وجعل للبنية خالا فى الوجنة ، ولكن أن أخرج الكلام مخرجه الذى ترى فأتى بالحال منصوبا على الحال من قوله فبناها . أفلا ترى أنك لو قلت . وهى خال فى وجنة الدهر لوجدت الصورة غير ماترى(١) » . فالدلاله تختلف بمراعاة حال المنظوم بعضه مع بعض — ولكن ذلك أمر دقيق وخفى وإن كان العلماء قد درجوا على أن ينسبوا للاستعارة الشرف دون أن يلقوا بالا لضروب النظم التى نقع فيه » .

ومثال آخر يقول عبد القاهر ، ومن دقيق ذلك وخفيه أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى : « واشتعل الرأس شيبا » لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة ، ولم ينسبوا الشرف إلا إليها ، والحقيقة أنه ليس لمجرد الاستعارة » ولكن لأن يسلك بالكلام طريق مايسند الفعل فيه إلى الشىء وهو لما له من سببه » — وليوضحه بالتطبيق العملى يقول : « دع طريق القرآن وخذ اللفظ وأسنده إلى الشيب صريحا ، فقل : اشتعل شيب الرأس ، لاتجد ماكنت تجده ، والسبب أن الأول يفيد مع لمعان الشيب فى الرأس الشمول (٢) » .

فالدلالة اختلفت والاستعارة موجودة فى الحالتين وذلك راجع لإخراج الكلام ذلك المخرج بمراعاة أمور هى من جنس النظم مثل :

تعريف الرأس بالألف واللام — وإفادة معنى الإضافة من غير إضافة ، ولو أنه قال : واشتعل رأسى فصرح بالإضافة لذهب بعض الحسن(٣) » . فتلك الاستعارة يمكن أن يسلك بها مسلكان مثلا أحدهما : يسند فيه الفعل

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٨٢ .
(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٧٩ — ٨٠ .
(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٨٠ .

إلى الشيء نفسه . وثانيهما : يسند فيه الفعل إلى ما هو من سببه – مثل : اشتعل الرأس شيبا واشتعل شيب الرأس .

فالاشتعال للشيب فى المعنى وأوقع على الرأس فى اللفظ فأفد فائدة غير الأولى ... وهكذا ... » أفلا ترى أنه إن قدّر فى « اشتعل » من قوله تعالى « واشتعل الرأس شيباً » ألا يكون الرأس فاعلا له ، ويكون « شيبا » منصوبا على التمييز لم يتصور أن يكون مستعاراً ، وهكذا السبيل فى نظائر الاستعارة من أنواع المجاز فاعرف ذلك (١) .

أما عن المجاز فى اللفظة المفردة فيسميه عبد القاهر المجاز اللغوى أى الذى يقع فى مفردات اللغة .

أما ما سبق فيسميه المجاز العقلى قائلا « متى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازاً من طريق المعقول دون اللغة وذلك لأن الأوصاف اللاحقة بالجمل من حيث هى جمل لا يصلح ردها إلى اللغة (أى المفردات اللغوية) ولا وجه لنسبها إلى واضعها » (٢) .

ويقول عن المجاز فى الكلمة المفردة : قولا يبين من حديثه عنه أنه يعنى ما يطلق عليه علماء اللغة المحدثون تطور دلالة المفرد ، يقول مثلا : « أننا إذا وصفنا الكلمة المفردة بالمجاز كقولنا : اليد مجاز فى النعمة ، والأسد مجاز الإنسان وكل ماليس بالسبع المعروف كان حكما أجريناه على غير ما جرى عليه من طريق اللغة لأنا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة المفردة أصلها الذى وقعت له ابتداء وأوقعها على غير ذلك – إما تشبيها ، وإما لصلة ، وملابسة بين ما نقلها إليه ومانقلها عنه (٣) » فاليد : تقع للنعمة وأصلها للجارحة لأن من شأن النعمة أن تصدر عن اليد .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٠١ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ٣٥٥ .

(٣) أسرار البلاغة ، ص ٣٥٥ .

واليد أيضاً : تقع للحكم إذا أريد باليد القوة ، والقدرة لأن أكثر ما يظهر سلطانها فى اليد . وهكذا نجدهم « لا يريدون باليد شيئاً لا ملابسة بينه وبين هذه الجارحة »(١) .

وهذا يعرف لدى المحدثين بتطور الدلالة وهو يقع فى اللفظة المفردة ، وله أسبابه وأنواعه ومجالاته ، وكيفيته ، وتحكمه قوانين يقتضيها طبيعة الاستعمال اللغوى ، وكون اللغة ظاهرة اجتماعية .

ومن عجب أن تأتى التفاتات من عبد القاهر تتفق فى عمومها مع ما يراه اللغويون المحدثون — فهو يرى مثلا : أن النقل يقع على وجه لا يعرى من ملاحظة الأصل « أى أن هناك صلة دائمة تشير إلى التطور « وتبين أن اللفظ أصلا كان مبدوءا فى الوضع ومقصوداً لشيء وإن جريه على الثانى هو على سبيل النقل إلى الشيء من غيره كما يعبق الشيء برائحة ما يجاوره وينصبغ بلون ما يدانيه (٢) .

مثال ذلك كلمة : العقيقة « وهى شعر كل مولود من الناس والبهائم يولد وهو عليه » .

وتسمى الشاة التى تذبح عن الصبى إذا حلقت عقيقته عقيقة .

وكلمة : العقيرة : تقع للصوت فى قولهم : رفع عقيرته ، وأساسا تطلق على الرجل المعقورة (٣) .

---

(١) أسرار البلاغة ، ص ٣٤٢ .

تطور الدلالة نتيجة لتغير المعنى إما نحو المعانى المتسامية أو الهابطة أو نحو التخصيص أو التعميم أو نحو المعانى المضادة .. وكل ذلك لصلة وعلاقة توجيه .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ٣٤٥ .

(٣) أسرار البلاغة ، ص ٣٤٥ .

وهذا أمر طبيعى فى تطـــور دلالة المفردات يسميه المحدثون تطور فى الدلالة ، ويطلق عليه معاصرو عبد القاهر مجاز فى اللفظ لأنه جيز باللفظة أصلها وأطلقت على غير ما وضعت له ابتداء .

ويرى عبد القاهر أن ذلك جاء لأسباب فالشىء يعبق برائحة ما يجاوره وينصبغ بلون ما يدانيه . أى أن هناك أسبابا للتطور توجيه وأنواعا له أوجها الاستعمال اللغـــوى ولكن تظل هناك صلة دائمة بين المتطور والمتطور عنه .

وقد اقتضت هذه النقطة من المحدثين أن يبحث منهجهم مسألتين(١) .

١ ــ أسباب تغير المعنى :

وتبين أنها قد تكون : منطقية ،

وقد تكون نفسية ،

وقد تكون اجتماعية .

٢ ــ التنوع فى المعنى :

وذلك قد يكون بالتعميم ، أو التخصيص أو انتقال المعنى ، أو تداخل المعنى ، أو أن تعيش المعانى القديمة مع الجديدة ، أو أن تختص المعانى القديمة . . بأمور جديدة أو العكس . . وهكذا .

---

(١) إقرأ فى ذلك :

أ ــ د. كمال بشر : دور الكلمة فى اللغة ، الفصل الثانى (أسباب تغير المعنى) ، والفصل الثالث (كيفية تغير المعنى) .

ب ــ د. إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ ، الفصل الثامن (عوامل التطور فى الدلالة) والفصل التاسع (أغراض التطور الدلالى) .

ج ــ د. محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارىء العربى ، ص ٣٠٥ .

د ــ فندريس : علم اللغة ، ص ٢٥٦ ، ترجمة د. الدواخلى ، ود. القصاص .

الأساس الرابع

ربط الكلام بمقام استعماله : ومراعاة مقتضى حاله

وهو لب دراسة المعنى اللغوى عند عبد القاهر ، ومنبثق عن النظم عنده ومتصل به .

ثار عبد القاهر على اللغويين العرب ، لأنهم لم يستفيدوا من مبدأ جيد وضعه سيبويه ، مؤداه ربط الكلام بمقام استعماله (١)

ولم يعف عبد القاهر سيبويه من الهجوم لأنه فاته أن يضرب مثلا على مبدئه – ولما جاء اللغويون من بعده تعبدوا بنصه – وهم وإن كانوا قد ضربوا عليه مثلا وجاء بالغ الجودة (٢) ، إلا أنه قد فاتهم أن يعرفوا فى كل موضع من كلام مثل ماعرفوا فى مثلهم الذى ضربوه ووقع فى روعهم أن كل تقديم أوتأخير أو حذف . . إنما هو للعناية والاهتمام كما جاء فى نص سيبويه – ومن هنا صغر هذا الجانب فى نظرهم ، وجعلوا لاينظرون فى الحذف والتكرار والإظهار والإضمار والفصل والوصل . . . إلا نظرك فيما إن لم تعلمه لم يضرك . . لأن المبدأ عندهم أصبح غاية وقاعدة وتحول كل غرض عندهم للاهتمام والعناية ، وضاقت عليهم الدائرة بما رحبت .

على حين كان عليهم أن يعرفوا فى كل موضع من كلام مثلما عرفوا فى المثل الذى ضربوه توضيحا لمبدأ سيبوية ، وهو مثل الخارجى الذى خرج

---

(١) يرى الدكتور إبراهيم سلامة أن الفصل السابع من الكتاب الثالث لخطابة أرسطو وعنوانه ملاءمة « الأسلوب » "Sur La Convenance du Styl" ألصق بما يسميه علماء البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال . ثم يضيف أن للعرب الفضل فى دقة المصطلحات التى وضعوها ، واختيار الشواهد من كلامهم .

(أنظر ص ٦٢ / ٦٣ من مقدمته لكتاب الخطابة لأرسطاليس) .

ونضيف أن لعبد القاهر الفضل الأكبر على علماء العربية فى هذا المجال ، فهو الذى راد وشق طريقاً صعبة غير مسلوكة ونبه إليها .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٨٥ .

يعبث ويفسد ويكثر الأذى والقتل، وأراد الناس قتله . فلما قتل قال المخبر : قتل الخارجيَّ زيدٌ .

وقدم المفعول به لأن مقام الاستعمال تطلب تقديم المفعول فهو الذى يهم الناس ويعنيهم ويتصل بمسرتهم وكل ما هم له متطلعون ومتوقعون(١).

وهذا الموقف مخالف لحال موقف آخر : قدم فيه ذكر القاتل لطرافته وندرته وبعده عن الظن(٢)

وبناء على هذا لايمكن أن تنطبق قاعدة واحدة على كل الحالات على نحو ما صنعوا . ومن هنا فإن قاعدة برجستراشر التى يقول فيها : « أن تقديم الفعل هو العادة المألوفة ، فإذا قلت : زيد جاء كان مرادى أن أنبه السامع إلى أن الذى جاء هو زيد لاغيره ، فتقديم الفاعل عبارة عن أن الأهم كون زيد هو الفاعلَ لاكونه فعل(٣) » لاتخرج هذه القاعدة عن الدائرة التى ثار عليها عبد القاهر ورمى فيها اللغويين بالتقصير وذلك لأنها إن صلحت لحالة فهى لاتصلح لبقية الحالات ، على حين يربط عبد القاهر كل كلام بمقام استعماله وعنده أنه لايمكن أن نضع قاعدة واحدة عامة تستوعب كل الحالات وإنما لكل موقف ومقتضى حال تركيب يتلاءم معه .

ومثال ذلك ولنأخذ الأمثلة من ظاهرة المفعول به تلك التى مر ذكرها نرى لها عدداً من المواقف وذلك على النحو التالى :

١ — إسقاط المفعول به :

لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخله شوب . ومثاله :

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٨٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٨٥ .

(٣) برجستراسر : التطور النحوى ، ص ٨٦ .

« ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان » ... أسقط المفعول به هنا لأن الغرض بيان أنه كان من الناس سقى ومن المرأتين ذود أما المسقى أغنما كان أم إبلا فخارج عن القصد وموهم خلافه(١) .

٢ — حالة ثانية يسقط فيها المفعول به لأن الفعل تناهى عند الفاعل ولا يتعداه « ويسميه الفعل المتناهى(٢) » ومثاله: قولهم: « قد مل فلان »: المقام ومقتضى الحال لا يريد أن يزيد على أن يجعل الملال من صفته .

٣ — مثال ثالث يحذف فيه المفعول به لأن الغرض الاقتصار على إثبات المعانى التى اشتقت من الأفعال للفاعلين من غير التعرض لذكر المفعولين — نحو : فلان يحل ويعقد ويأمر وينهى مقتضى الحال إثبات المعنى فى نفسه كأنك قلت : صار إليه الحل والعقد .... وعلى ذلك قوله تعالى : وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا . المعنى أنه هو الذى منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء(٣) .. فالتعدية تنقص الغرض وتغير المعنى(٤) » .

٤ — موقف رابع يحذف فيه المعفو « به » ولكن تقدر له مفعولا مخصوصاً فى نفسك ، لجرى ذكر أو دليل حال — مثاله بيت البحترى الذى مدح فيه المعتز وعرّض بالمستعين بمناسبة المنافسة على الخلافة . قال :

شجو حُسّاده وغيظ عداه ... أن يرى مبصر ويسمع واع

فمقام الحال اقتضى من البحترى أن يحذف المفعول مرتين ، ولكن كل سامع يقدرهما فى نفسه ، فالبحترى يريد أن يقول : لا شيء أشجى لحساد

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٢٥ .
(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٢٣ .
(٣) دلائل الإعجاز ، ص ١١٨ .
(٤) دلائل الإعجاز ، ص ١١٨ — ١١٩ .

المعتز وأغيظ لعداه من علمهم أن فى الدنيا مبصرا يرى وسامعا يعى – لأنه سيبصر محاسن المعتز ويعى استحقاقه للخلافة فيتمنون ألا يوجد من له عين يبصر بها أى شئ ، وأذن يعى معها أى وعى كى يخفى مكان استحقاقه للخلافة فيجدون السبيل إلى منازعته(١) .

٥ – مقام آخر يتطلب إظهار المفعول : وإن كان إظهار المعول هو العادة والعبارة المألوفة إلا أنه أيضاً يتصل بمقام الاستعمال وسياق الحال . فقد يكون إظهاره لبيان الأهمية ، أو للغرابة أو لبيان نوع من المعاناة مثلا – وذلك مثل قول الشاعر :

ولو شئت أن أبكى دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع(٢)

فقد أظهر الشاعر من خلال تصريحه بالمفعول شدة معاناته وآلامه وما هو عليه من حزن ولوعة وحسرة . وهكذا لكل موقف تركيب يتلاءم عليه .

وهناك مواقف يتطلب فيها الحال التصريح باللفظ وإعادته سواء لفظ المفعول أو غيره مثل : « وبالحق أنزلناه وبالحق نزل » . و« قل هو الله أحد الله الصمد » .

فلو ترك الإظهار إلى الإضمار فقيل ، وبالحق أنزلناه وبه نزل – وقل هو الله أحد هو الصمد « لعدمت الذى أنت واجده الآن(٣) » .

وهكذا بقية الحالات مما يتصل بالفصل والوصل والإظهار والإضمار والتقديم والتأخير والحذف ... ينبغى عندها أن يراعى مقام الكلام وما يتصل بالموقف من ظروف عامة وبكل مالة علاقة بحال المتحدث أو المتحدث عنه – مع مراعاة حال وأنفس المخاطبين وما يتصل بأحزانهم ومسراتهم على نحو

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٢٠ .
(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١١٩ .
(٣) دلائل الإعجاز ، ص ١٢١ .

ما مر فى حال الخارجى أو غيره مما هم له متوقعون وإليه متطلعون .

فمقصود عبد القاهر الذى يلح على إيضاحه هو أن « كل صورة تركيب تعطى صوة معنى تطلبها مقتضى الحال واستدعاها الموقف مع مراعاة أن أدنى تعديل أو تغيير فى صورة التركيب يتبعه تغير حتمى فى المعنى .

فكل ما يمس التركيب إنما هو لموجب أوجبه — ويسميه عبد القاهر — نسقا لموجب — « وأما أن يكون مع عدم الموجب نسق فمحال » .

وأما أن يؤدى أى تركيب المعنى بعينه على الوجه الذى يكون عليه فى الكلام الأول حتى لاتعقل هنا إلا ما عقلته هناك . وحتى يكون حالهما فى نفسك حال الصورتين المشتبهتين فى عينك كالسوارين والشنفين ففى غاية الإحالة وظن يفضى بصاحبه إلى جهالة عظيمة »(١) . ولايبين ذلك إلا بمراعاة المقام .

وعلى الرغم من أن الحديث عن مقام الحال كان معروفا لدى اللغويين العرب من قبل عبد القاهر بل منذ أفلاطون أستاذ أرسطو . فقد تحدث فى كتابة « فيدروس » ٢٧١ أ — ٢٧٢ب — عن مراعاة مقتضى الحال فى الخطابة(٢) «

وكذلك عرض أرسطو فى كتابه « فن الشعر» ١٥٥ ب . س ٤ ، ٥ لموضوع مقتضى الحال عندما قال . « وأعنى بالفكرة المقدرة على إيجاد اللغة التى يقتضيها الموقف وتتلاءم وإياه »(٣) على الرغم من كل هذا بدت آراء

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٠٢ .

اختلف اللغويون قديماً وحديثاً حول الترادف على مستوى اللفظة المفردة والتركيب واتسع اختلافهم فى تعريفه لأسباب منهجية وغير منهجية ، أما عبد القاهر فيرى أن الترادف على مستوى التراكيب غير موجود إطلاقاً وترتب على ذلك عنده قضايا متعددة.

أنظر بحثنا عن الترادف فى مقدمة كتابنا « من مصنفات الثروة اللفظية » ط ١ ، ط ٢ نشر دار المعارف .

(٢) د. محمد غنيمى هلال : المواقف الأدبية ، ص ١٧ ، ومرجعه المشار إليه .

(٣) نفسه .

عبد القاهر غريبة على أذهان معاصريه . ولم يدركوا الغرض الذى ألح عليه وذلك يؤكد استفادة عبد القاهر من الدراسات اليونانية على عكس معاصريه ومعناه أنه كان يعرف اللغة التى تهيىء له معرفة مالم يعرفوا .. » ...

وإن رجعت غرابتها عليهم إلى أن « الخبرة بالمعنى فى النقد العربى يكتنفها ضباب واستعمالات غير دقيقة »(١) ولامبرر هناك لأن يتهم عبد القاهر من عالم محدث بالخداع وأن يرمى بالسذاجة — وأن يحذرنا من أفكاره — فى قوله : « الواقع أن عبد القاهر يخدعنا عن سذاجة بحثه فى شئون المعنى كثيراً » . . وإن من « واجبنا أن نذوده عن عقولنا فى إصرار وتنبيه(٢) .

فإن آراء عبد القاهر فى مجموعها تتفق مع ما تذهب إليه مدارس اللغويين المحدثين — من وجوب مراعاة المقام وسياق الحال ، وإدخال بعض العناصر غير اللغوية المتصلة بالكلام — وفيما يكتبه الدكتور كمال بشر عن جاردنر .

أن الكلام يتحقق بأربعة جوانب :

١ — متكلم ٢ — سامع ٣ — كلمات ٤ — شىء متحدث عنه(٣) .

بل إن مدرسة بلومفيلد على الرغم من سلوكيتها الآلية اعتبرت بعض العناصر غير اللغوية عنصرا لازما لإدراك معنى الكلام على نحو ما هو واضح من مثال جاك وجيل (٤) كما أنها لم تغفل بعض ما يمكن أن يسمى بالعناصر الاجتماعية(٥) .

---

(١) د. مصطفى ناصف : نظرية المعنى فى النقد العربى ، ص ٩ .

(٢) د. مصطفى ناصف ، نظرية المعنى فى النقد العربى ، ص ٢٣ .

(٣) د. كمال بشر : علم اللغة العام (الأصوات) ، ص ٢١٦ .

(٤) أنظر : اللغة لبلومفيلد Language by Bloomfield .

(٥) اقرأ فى ذلك :

أ — د. كمال بشر : علم اللغة العام ، القسم الثانى ، ص ١٧٢ .

ب — د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة ، القسم الأول ، ص ٣٢ — ٣٣ .

ج — د. محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارىء العربى ، ص ٣٣٧ .

د — د. تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ، ص ٢٤٥ .

وإن أكثر المدارس اللغوية الحديثة وضوحاً فى هذا المنهج — المدرسة الإنجليزية الاجتماعية وهى مدرسة العالم اللغوى المحدث فيرث(١) .

ومما يذكره الدكتور بشر من أبعاد منهج فيرث فى دراسة المعنى : وجوب اعتماد كل تحليل لغوى على ما يسمى بالمقام وما يتصل به من ظروف وملابسات وقت الكلام الفعلى مما له صلة بالمشتركين فى (الكلام — والسماع وأعمال وأفعال المشتركين والأشياء والموضوعات المتصلة بالكلام — وتدخل ضمنه الإشارة والغمزة والحركة والضحكة .

فالكلمة منعزلة ضرب من العبث فلابد من سياق يبرز دلالتها وهو ما اصطلحوا على تسميته بسياق الحال وينحصر معنى الكلمة فى وظيفتها وفى تأثيرها الفعال فى الموقف(٢) .

وإن من أخطر آراء عبد القاهر وأغربها على أذهان معاصريه وكثيرين غيرهم قوله : « **إن من شأن المعانى أن تختلف بها الصور** »(٣) .

وينبثق عن رأيه هذا مبدآن متداخلان — الفصل بينهما للتوضيح .

أولهما : أنه لافرق بين المعنى وطريقة التعبير عنه .

ثانيهما : استحالة نقل المعنى من عبارة إلى عبارة .

وعن المبدأ الأول : فكل صورة تركيب عنده تتفق مع صورة معنى خاص بها وكلاهما شئ واحد . وتعرف هذه لدى المحدثين بالوحدة بين اللفظ والمعنى أو الشكل والمضمون(٤) .

---

(١) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة ، القسم الأول ، ص ٣٢ / ٣٣ .

(٢) دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٢٨ .

(٤) إقرأ صفحة ٢٠٠ (علم اللغة العام — الأصوات) تجد رفض فكرة الثنائية فى الكلام الإنسانى . كما تجد فى (دراسات فى علم اللغة — القسم الثانى) توضيح لما يراه فيرث من أن الدراسة الطبيعية تبعد بطبيعتها عن الثنائية التقليدية ، الكلمة والمضمون — أو الجسد والروح .

ويجعل عبد القاهر صورة المعنى وتركيبة مثل الكائن الحى وصورته ، الانسان وصورته ، والفرس وصورته . . الخ . يقول « وأعلم أن قولنا الصورة إنما هو تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على الذى نراه بأبصارنا »(١) فهو ينقل المعنوى فى صورة محسوس ليقرب الفكرة وكما لانجد فرقا بين الإنسان وصورته كذلك لافرق بين المعنى وطريقة التعبير عنه .

وكل تعديل فى صورة تركيب يتبعه تعديل فى صورة معناه ، وحتى وإن جاء هذا التعديل فى طريقة نطق على نحو من مانجدمن تقديرت فى إعراب « عُزَيْرٌ ابن الله بتنوين وبغير تنوين » — فلم يجىء هذا التعديل إلا لمقتضى حال وبالتالى فهو لدلالة — يقول : « أعلم أن الفائدة تعظم فى هذا الضرب من الكلام إذا أحسنت النظر فيما ذكرت لك من أنك تستطيع أن تنقل الكلام فى معناه عن صورة إلا صورة من غير أن تغير من لفظه شيئاً أو تحول كلمة عن مكانها إلى مكان آخر وهو الذى وسع مجال التأويل والتفسير(٢) » ومن وجهة نظر الدرس اللغوى الحديث فإن « مدار الموضوع يتلخص فى حقيقة بسيطة واحدة مؤداها :

إنّ المثال الواحد فى الموقف المعين لا يمكن بحال أن يقبل غير وجه واحد من الإعراب ذلك الوجه هو الذى يقتضيه هذا الموقف وما تتطلبه ملابسات الحال — فإذا ما تعددت وجوه الإعراب كما يفعل النحاة أحيانا اقتضى ذلك تعدد المواقف وتعدد المعنى كذلك(٣) » .

وإما عن المبدأ الثانى : وهو استحالة نقل المعنى من عبارة إلى عبارة فهذه من أبرز نقاط الخلاف بين عبد القاهرة وبين معاصريه .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٩ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٨٦ .

(٣) د. كمال بشر : علم اللغة العام — الأصوات ، ص ٤٠

حيث إن المعنى الواحد عندهم يمكن أن ينقل فى صور مختلفة دون أن يزيد أو ينقص إلا أن المعبّرين تختلف ألفاظهم .

ويرى عبد القاهر أن هذا فى غاية الإحالة ويرمى قائليه بالجهالة العظيمة .

وقد حاول عالم باحث تلخيص تلك القضية فى القول الآتى :

« المعنى ينقل من عبارة إلى أخرى فلا يزيد ولا ينقص ، ولكن يظل هناك فرق بين المعنى وطريقة التعبير عنه . وقد كان المتقدمون أقل ملاحظة لهذا الفرق من عبد القاهرة ولكن عبد القاهر نفسه ظل يسلم بهذا المبدأ(١) » .

وقد أصابت هذه الرؤية بعض الحقيقة فى فكرة عبد القاهرة إلا أن فكرة عبد القاهر مع ذلك مازالت أبعد وأعمق . أنه يرى استحالة نقل المعنى من عبارة إلى عبارة بل إنه يرى استحالة الترادف على مستوى التركيب وكذلك استحالة التفسير وذلك لأن كل تركيب مرتبط بمقام استعماله .

وهناك فرق بين أن تنقل صورة المعنى وبين أن تتحدث عن الغرض أو تحاول تقريب الصورة وهذا ما أولاه تفصيلا ، ولقى فيه معارضة وعناء

ويفسر الدكتور محمد غنيمى هلال وجهة نظر عبد القاهر تلك من خلال منهج الجاحظ لفهم المعنى تفسيرا يقترب من رأى عبد القاهر وإن لم تكن دقته فى فهم فكرة عبد القاهرة بقدر سلامته لتفسير فكرة الجاحظ حيث يقول : « إن المعنى فى ذاته مجردا من ملابسته فى الصياغة أمر غامض يمكن أن يبرز فى صور لاعداد لها(٢) .

ففكرة الجاحظ تتفق مع ما يراه ما لارميه — حيث يرى الدكتور

---

(١) د. مصطفى ناصف : نظرية المعنى فى النقد العربى ، ص ٤٤ .

(٢) د. محمد غنيمى هلال : النقد الحديث ، ص ٩٢ .

ناصف أن قول مالارميه « إن إيصال المعنى فى أحسن صورة أو بيان يعتبر ترجمة لكلمة الجاحظ المشهورة(١) » (المعانى مطروحة فى الطريق) ويضيف : « الجاحظ يقول شيئاً يشبه من بعض الوجوه كلمة مشهورة للشاعر الفرنسى مالارميه » إن الشاعر يا عزيزى ديجا لا يصنع من أفكار وإنما يصنع من كلمات(٢) .

وواقع مايراه عبد القاهر رضى معاصروه أم اختلفوا : أنه ليس هناك صورة للمعنى تبرز فى صور متعددة من الألفاظ ، وإنما هناك صورة تركيب تتفق مع صورة خاصة بها فى المعنى أوجبهما سياق حال ومقام استعمال - وكلاهما شيء واحد .

ويبدو أنه كان بينه وبينهم خلاف فى مفهوم دلالة الصورة وعلى هذا رأى أن يوضح لهم الأمر ، فقرر أن مصطلح الصورة لاغموض فيه ولا داعى للخلاف بشأنه « فليس العبارة عن ذلك بالصورة شيئاً نحن ابتدأناه فينكر منكر بل هو مستعمل مشهور فى كلام العلماء ويكفيك قول الجاحظ : وإنما الشعر صناعة وضرب من التصور(٣) » .

أما فيما يتعلق باختياره مصطلح الصورة دون غيره فلأنه قصد إلى إبراز المعنى فى ثوب محسوس رأى فيه إيضاحاً حيث إن البينونة بين آحاد الأجناس تكون من جهة الصورة فكما بين إنسان وإنسان وفرس وفرس خصوصية تكون فى صورة هذا لا يكون فى صورة ذاك ، وكذلك نجد بين المعنى فى أحد الكلامين وبينه فى آخر بينونة فى عقولنا وفرقاً عبرنا عن ذلك الفرق وتلك البينونة بأن قلنا للمعنى فى هذا صورة غير صورته فى ذلك(٤) . ويمكن تأكيد فكرة

---

(١) د. مصطفى ناصف : نظرية المعنى فى النقد العربى ، ص ٣٩ .
(٢) د. مصطفى ناصف : نظرية المعنى فى النقد العربى ، ص ٣٨ .
(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٩ .
(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٩ .

عبد القاهر بالقولين اللذين ساقهما لأبى نواس والنابغة فليست صورة المعنى فى قول أبى نواس : ه يتأبى الطير من غدوته ه

هى صورته فى بيت النابغة : ه إذا ماغدا بالجيش (١)ه

ودليل ذلك أنه لوكان المعنى فى أحد البيتين يكون على هيئته وصفته فى البيت الآخر وكان التالى من الشاعرين يجيئك به معاداً على وجهه لم يحدث فيه شيئاً ولم يغير له صفة لكان قول العلماء فى شاعر إنه أخذ المعنى من صاحبه فأحسن وأجاد وفى آخر إنه أساء وقصر لغواً من القول من حيث كان محالا أن يحسن أو يسيء فى شيء لايصنع به شيئاً(٢) .

وكذلك كان جعلهم البيت نظيراً للبيت ومناسباً له خطأ منهم لأنه محال أن يناسب الشيء نفسه أو أن يكون نظيرا لنفسه(٣)

ويأتى عبد القاهر بأبيات اتحد غرضها العام وتعـــددت صور معانيها باختلاف تراكيبها ويبين أنه على الرغم من أنه يجمعها جنس واحد وهو الغرض العام إلا أن كل واحد يفترق عن الآخر بخواص ومزايا وصفات، وأن مثلها فى ذلك مثل أى جنس عام تحته أفراد لكل فرد مميزات وخواص تميزه عن غيره مهما كان بينهما من قريب شبه .

ونعرض مجموعة من الأبيات تبرز هذا المفهوم ويتضح ذلك بجلاء عندما يربط الكلام بمقام استعماله وسياق حاله . فمثلا قال البحترى :

ليل يصادفنى ومرهفة الحشا ضدين أسهره لها وتنامه(٤)

وقال خالد الكاتب :

رقدتَ ولم ترث للساهر وليل المحب بلا آخر

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٥ .
(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٩ .
(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٩٠ .
(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣٧٤ .

وقال الشاعر :

بئس الليالى سهرتُ من طربى ... شوقاً إلى من بات يرقدها

وقال بشار :

لخديك من كفيك فى كل ليلة ... إلى أن ترى ضوء الصباح وساد

تبيت تراعى الليل ترجو نفاده ... وليس لليل العاشقين نفاد(١)

فللمعنى فى كل واحد صورة وصفة غير صورته وصفته فى البيت الآخر الذى هو من جنسه(٢) وليس حكم البيتين مثلا حكم الاسمين قد وضعها فى اللغة لشىء واحد كالليث والأسد . ولا يمكن أن يكون المعنى فى البيت الثانى عائدا عليك على هيئته وصفته التى كان عليها فى البيت الأول وألا فرق ولا فضل ولا تباين بوجه من الوجوه ، وإنما على حسب مايقوله العقلاء فى الشيئين يجمعهما جنس واحد ثم يفترقان بخواص ومزايا وصفات(٣) .

ودليل ذلك ماقاله الراسخون فى العلم وفى مقدمتهم عنده شيخه أبو الحسن القاضى الجرجانى . فقد قالوا فى واحد مثلا إنه أخذ المعنى فظهر أخذه وفى آخر أنه أخذه فأخفى أخذه ولو كان المعنى معادا على صورته وهيئته وكان الآخذ من صاحبه لايصنع شيئاً غير أن يبدل لفظاً مكان لفظ لكان الإخفاء فيه محالا لأن اللفظ لايخفى المعنى وإنما يخفيه إخراجه على صورة غير التى كان عليها(٤) .

ففكرة عبد القاهر التى يلح على تأكيدها هى إبراز أن كل صورة تركيب تعطى صورة معنى خاص بها وأن كل تغيير فى تركيب معناه إعطاء تركيب جديد ليتلاءم مع سياق حال خاص به ليعطى معنى غير

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٧٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٨ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣٩٠ .

سابقه فهوه مخالف له تماماً مهما بدا التبديل أو التعديل طفيفاً من حيث التقديم أو التأخير أو الحذف أو الإضمار أو إحلال كلمة محل أخرى مهما بدت مساوية لها فى المعنى أو صيغة محل صيغة مهما بدا الفرق هيناً فإحلال صيغة إسم الفاعل محل الصفة المشبهة أو الماضى محل المضارع أو الفعل محل الاسم إنما كل لغرض وسياق حال ، وأعطى صورة تركيب جديد . وهكذا .

« فالمعانى تختلف باختلاف الصور »

وإن كان خلاصة ما يراه عبد القاهر فى هذا الصدد : « أنه يستحيل أن تجيء إلى معنى بيت من الشعر أو فصل من النثر فتؤديه بعينه وعلى خاصيته وصنعته وصفته بعبارة أخرى حتى يكون المفهوم من هذا هو المفهوم من تلك لا يخالفه فى صنعة ولا وجه ولا أمر من الأمور(١) » فمعناه أنه يرفض التفسير ويرفض الترادف .

ويثير هذا عليه اعتراضات معاصريه وسخطهم ، ويسألونه عما يجدونه مكتوبا فى كتب العلماء الراسخين من نحو قولهم : إن فلانا قد أتى معنى فلان بعينه ، أو أن فلانا قد أخذ معنى فلان فأداه على وجهه !

ويرد بقوله : « لا يغرنك قول الناس : قد أتى بالمعنى بعينه ، وأخذ معنى فلان فأداه على وجهه ، فإنه تسامح منهم ، والمراد أنه أدى الغرض ، أما أن يؤدي المعنى بعينه على الوجه الذي يكون عليه فى كلام الأول حتى لا تعقل هنا إلا ما عقلته هناك وحتى يكون حالهما فى نفسك حال الصورتين المشتبهتين فى عينك ففى غاية الإحالة وظن يفضى بصاحبه إلى جهالة عظيمة(٢) » .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٠١ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٠٢ .

وتتضح أبعاد رأيه فى قوله الآتى : « ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين نحو قعد . وجلس : ولكن فيما يفهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر » (١) .

ومن ذلك أن نظرة عبد القاهر إلى الترادف على مستويين .

١ — مستوى الترادف فى المفرد .

٢ — مستوى الترادف فى التركيب .

وقد أجاز الترادف فى المفرد على حين رفضه كثير من العلماء ووجدوا ما يفرقون به بين اللفظة وأختها . وقد فرقوا بين القعود والجلوس ، ولكن عبد القاهر لم يعنه مثل هذا التفريق ، وخالف فى ذلك شيخه (الذى يجل آراءه) أبا على الفارسى حيث يرى استحالة الترادف فى المفرد على نحو ما كشفت المناقشة التى دارت بينه وبين ابن خالوية بمجلس سيف الدولى فى حضرة جماعة من أهل اللغة عندما قال ابن خالوية أحفظ للسيف خمسين اسما ، وقال أبو على الفارسى : ما أحفظ له إلا اسما واحدا فقال ابن خالوية : وأين المهند والصارم ، . . . فأجابه أبو على : هذه صفات(٢) »

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٠٢ .

(٢) جلال الدين السيوطى : المزهر ، ص ٤٠٥ .

يتفق رأى عبد القاهر مع ما يذهب إليه الدكتور أنيس حيث يرى أن الذين أنكروا الترادف فى المفرد كانوا يستشفون فى الكلمات أموراً سحرية ويتخيلون فى معانيها أشياءاً لا يراها غيرهم . وأنهم ينقبون عما وراء المدلولات سابحين فى عالم من الخيال يصور لهم من دقائق المعانى وظلالها ما لا يدركه إلا هم ولا يقف عليه إلا أمثالهم . (صفحة ١٨١ فى اللهجات العربية) .

ومن هؤلاء العلماء الذين رفضوا الترادف فى المفرد ، أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابى (متوفى ٢٣١ هـ) ، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١ هـ) ، وأبو الحسن أحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) ، وأبو هلال العسكرى وغيرهم كثير ، اقرأ الترادف فى كتابنا من مصنفات الثروة اللفظية ط١ ، ط٢ نشر دار المعارف .

(أنظر الصاحبى ، ص ٩٦ ، والمزهر ، ج ١ ، ص ٤٠٤/١١ . وأنظر : مجالس ثعلب ١/١١/٧٧/٧٨ . وأنظر : أبى هلال العسكرى ، كتاب الفروق اللغوية من ص ٤٢ ، ٢٢ .

ولكن عبد القاهر يتسامح فى تلك الفروق تسامح المستقرىء ويراها يسيرة إذا ما قيست بما حسبوه ترادفا فى التركيب أو نقل صورة المعنى عن طريق التفسير عندما ينظر للقضية من خلال منهجه فى دراسة المعنى ، إن الأمر أعمق ، أنه نقل صورة لمعنى وضع فى تركيب لغوى على هيئة مخصوصة وطريقة من التأليف والترتيب لتتلاءم مع موقف معين وسياق حال خاص بها ، وشتان بين أن يكون الغرض فى الكلامين واحد وبين أن تكون الصورة فى الكلامين واحدة .

غير أن رفضه لنقل المعنى عن طريق التفسير جعلهم يتهمونه بأن دعوته صد عن كتاب الله والقرآن وتفسيره « وهم إذا انتهوا فى الحجاج إلى هذا الموضع ظنوا أنهم قد أتوا بما لا يجوز أن يسمع عليهم معه إلى علة كلام وأنه نقض ليس يعده إبرام وربما أخرجهم الإعجاب إلى الضحك والتعجب ممن يرى أن إلى الكلام عليه سبيلا(١) » ويصر عبد القاهر على رأيه ويرى أنه يستحيل أن يكون المفسر كالتفسير إلا فى ألفاظ اللغة ويقول : « إن الذى استهواهم هو أنهم نظروا فى تفسير ألفاظ اللغة بعضها ببعض فلما رأوا اللفظ إذا فسر بلفظ مثل أن يقال فى : الشرجب أنه الطويل — لم يجز أن يكون فى المفسر من حيث يكون مزية لا يكون فى التفسير ظنوا أن سبيل ما نحن فيه ذلك السبيل وذلك غلط منهم(٢) .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٢٣ .

فى بادىء الأمر تحرج المسلمون من تفسير القرآن الكريم لاعتقادهم أنه القطع على الله بأنه عنى بهذه الآية كذا .. وكذا ولا سبيل لتحديد إرادة الله فى آية من الآيات إلا بالرواية عن صاحب الرسالة (صلى الله عليه وسلم) فقد ورد قوله تعالى : « وما يعلم تأويله إلا الله » ، ولذلك ظهر التفسير بالمأثور وظل هذا المنهج السائد فى عهد الخلفاء الراشدين حتى أن أبا بكر الصديق تحرج من التفسير فقد روى عنه أنه قال : « أى أرض تقلنى وأى سماء تظلنى إذا أنا قلت فى القرآن برأيى » وتناول محمد بن جرير الطبرى فى مقدمة تفسيره « جامع البيان فى تأويل القرآن » ، ويقع فى ثلاثين مجلداً ، تناول حجج المانعين التفسير والمجيزين له ووقف من الفريقين موقفاً وسطا .

(أنظر دراسات فى القرآن للدكتور سيد أحمد خليل ، ص ١١٥) .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٤١ .

ويضرب على ذلك المثل من تفسير قوله تعالى « ولكم فى القصاص حياة» فقد جاء فى أقوال المفسرين« لما كان الإنسان إذا هم بقتل أخيه لشىء غاظه منه فذكر أنه إن قتله قتل ارتدع ، صار المهموم بقتله كأنه قد استفاد حياة جديدة فيما يستقبل بالقصاص » .

ويتساءل عبد القاهر قائلا : « هل عندما نقول هذا نكون قد أدينا المعنى فى تفسيرها هذا على صورته التى هو عليها فى الآية ، حتى يكون حال الآية وحال التفسير حال اللفظتين إحداهما غريبة والأخرى مشهورة فنفسر الغريبة بالمشهورة مثل : الشوقب تساوى الطويل ، والقط تساوى الكتاب ، والدسر تساوى المسامير ؟

ثم يعلق بقوله : « ومن صار به الأمر إلى هذا كان الكلام معه محالا(١) .

ويجد معاندو عبد القاهر فى أقواله نقطة يحسبونها المنفذ إلى هدم دعواه . وهى إجازته التفسير فى المفرد ويرون أنه يمكن أن يعمد عامد إلى تركيب ما ، ويضع مكان كل لفظ مفرد فيه لفظاً مساوياً له فى المعنى وبذلك يصير التركيب مساويا للتركيب فى المعنى ، ويأتى عبد القاهر بنص اعتراضهم ويرد عليهم ، وهو أنه « يمكن أن يعمد عامد إلى بيت ما ، فيضع مكان كل لفظة لفظة فى معناها دون أن يعرض لنظمه وتأليفه مثل أن تقول فى بيت الحطيئة .

ذع المكارمَ لاترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى
ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فإنك أنت الآكل اللابس

يجيب عبد القاهر ويأتى رده : «بأن بيت الحطيئة لم يكن كلاماً وصورة معنى من أجل معانى الألفاظ المفردة مجردة معراة من معانى النظم والتأليف ، بل منها وهى متوخى فيها معنى النظم والتأليف . مثل : جعل المكارم : مفعولا

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٢٨ – ٣٢٩ . واقرأ أمثلة أخرى من ص ٣٢٧ .

لدع . . الخ . فالذى يجىء فلا يغير شيئاً من هذا الذى كان به كلاماً وشعراً لايكون قد أتى بكلام ثان وعبارة ثانية بل لايكون قد قال من عند نفسه شيئاً ألبته(١) » .

وفى هذا القول. فضلا عما سيق الكلام من أجله إشارة إلى أن الأسس التى بنى عليها عبد القاهر منهجه فى دراسة المعنى اللغوى بينها تكامل وتعاون على إبراز الدلالة ·

من وجوب مراعاة حال المنظوم بعضه مع بعض . ومن وجوب مراعاة اختلاف المعانى باختلاف الناظمين . ومن وجوب ربط الكلام بمقام استعماله ومراعاة مقتضى حاله .

أما بخصوص نقل صورة المعنى من لغة إلى أخرى عن طريق الترجمة فتتضح أبعاد أفكاره فى تلك القضية على النحو التالى :

الترجمـــة :

برزت مشكلة الترجمة من خلال منهج عبد القاهر فى دراسة المعنى اللغوى؛ فإن النتائج التى ترتبت على ربط الكلام بمقام استعماله ومراعاة مقتضى حاله تظهر صعوبة نقل المعنى من لغة إلى أخرى ، بالإضافة إلى أن اللفظة المفردة قد تحمل فى بعض اللغات ارتباطات حياة أخرى وإيحاءات مختلفة بجانب معناها القاموسى العام .

ولم يقل عبد القاهر بترك الترجمة أو استحالتها على نحو ما قال باستحالة نقل الصورة ، . . ، . . . بل نظر إلى المشكلة من زواياها المختلفة ووضع ما يصلح أن تكون نظرية متكاملة الأبعاد والحدود .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٧٢ – ٣٧٣.

(٢) قال د. أنيس « إن لعبد القاهر نظرية فى الترجمة » ولم يذكر شيئاً عن حدودها وأبعادها (أنظر : دلالة الألفاظ ، ص ١٦٩).

ولم تجد آراء عبد القاهر فى الترجمة معارضة من معاصريه وذلك لأن من أعلام علماء العربية قبله من أدركوا صعوبات مختلفة فى الترجمة . من أمثال السيرافى وغيره (١) بل إن الجاحظ يرى أنه على الرغم مما للترجمة من فائدة إلا أنه يصعب فيها نقل خصائص الأصل خاصة فى الشعر صعوبة تقترب من الإحالة ، واشترط فى الترجمة شروطاً يقرّ هو بندرتها .

فمن شروطه فى المترجم مثلا :

– معرفة تامة باللغة المنقول منها وإليها .

– مقدرة بيانية كاملة .

– إلمام كامل بالناحية العلمية التى يترجمها .

ومن أقواله :

« لابد للترجمان من أن يكون بيانه فى نفس الترجمة ، وفى وزن علمه فى نفس المعرفة ، وينبغى أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها حتى يكون فيهما سواء وغاية » .

وعن الشعر حيث يرى الجاحظ أن ترجمته تقترب من حد الإحالة يقول : « والشعر لايستطاع أن يترجم ولايجوز عليه النقل ، ومتى حول تقطع نظمه ، وبطل وزنه ، وذهب حسنه ، وسقط موضع التعجب منه ، لاكالكلام المنثور (٢) .

وقد أحال علماء المسلمين وأئمتهم بين القرآن الكريم والترجمة . وهذا أمر لاشك فيه وما زالت مشاكل الترجمة إلى اليوم تشغل بال علماء اللغة فى مختلف أوطانهم (٣) .

---

(١) اقرأ : فصل الترجمة – دلالة الألفاظ .د.ابراهيم أنيس .

(٢) أنظر : الحيوان للجاحظ . تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون ج ١ ، صفحات ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ .

الحيوان : ٢/٥٠ .

(٣) أنظر فى ذلك : ترجمة ما لا يترجم .

أما نظرة عبد القاهر إلى الترجمة فيمكن أن تحـــدد أبعادها على النحو التالى حيث المستويات الآتية :

١ — مستوى اللفظ المفرد .

٢ — مستوى التركيب.

٣ — مستوى الاستعمال المجازى فى المفرد والتركيب .

٤ — مستوى ربط الكلام بمقام استعماله ومراعاة مقتضى حاله — مع ربطه بظروف بيئته والزمن الذى استعمل فيه ، وحال وأنفس القائلين . .

توضيح ذلك :

مستوى اللفظ المفرد والتجوز به وفيه = المجاز = (العارية — أو الاستعارة المفيدة وغير المفيدة) .

بعض اللغات تضع فروقاً دقيقة بين لمعانى المدلول عليها على مستوى اللفظ المفرد .

مما يراد به التوسع فى أوضاع اللغة والتنوق « التأنق » فى مراعاة دقائق فى الفروق بين المعانى المدلول عليها — ربما وجدت فى غير لغة العرب ، وربما لم توجد (١) » مثاله : فى العربية .

الشفة للإنسان — ويسمونها فى البعير المشفر ، وفى الحصان الجحفلة .

كما يستعملون : القدم — والرجل — والحافر — والظلف .

وأسماء متعددة غــير ذلك للعضو الواحد بحسب اختلاف أجناس الحيوان .

وقــد لايقابل فى لغات أخرى ذلك الاهتمام بتلك الفروق الدقيقة ، وبالإضافة إلى هذا فإنه من العسير أن تطابق لغة من اللغات لغة أخرى فى جميع جهاتها بحدود صفاتها فى أسمائها وأفعالها وسعة مفرداتها وطرق تراكيبها ومجازاتها ...

---

(١) أسرار البلاغة ، ص ٢٢ — ٢٣ .

مما يترتب عليه أن يجد المترجم حالات مختلفة من الاستعمالات عليه أن يتصرف إزاءها بما لايخل بالمعنى .

١ ـ حالة استعملت فيها مثل هذه الفروق الدقيقة فى موضعها .ولامثيل لها فى اللغة المترجم إليها .

٢ ـ حالة استعملت فيها مثل هذه الفروق الدقيقة فى موضعها أو فى غيره بهدف إعطاء جرس صوتى ـ أو بهدف الإيحاء بدلالة ـ أو بغرض الاتساق مع وزن أو الائتلاف مع قافية فى شعر أو فاصلة أوسجعة فى نثر ، أو للمجانسة به فى قول .

٣ ـ حالة استعملت فيها مثل هـذه الفروق الدقيقة استعمالا عفويا فنقلت المفردات عن وضعها الذى وضعت له بلا هدف (عارية = إعارة غير مفيدة) .

٤ ـ حالة استعملت فيها مثل هذه الفروق الدقيقة فى غير موضعها لغرض كالسخرية مثلا على نحو ما نجد فى قول المتنبى (غليظ المشافر) « فهى عارية » (إعارة = استعارة) ولكنها مفيدة ولا مثيل لها فى اللغة المترجم إليها .

وهذه الصعوبات كلها من النوع الأول أى على مستوى اللفظ المفرد الذى يعد أحد الزوايا التى نظر منها عبد القاهر إلى القضية كلها .

وقد صادف محمد مرمدوك بكثال صعوبة من هذا الجنس فيما ينقله عنه الدكتور / محمود السعران ألا وهى ترجمة لفظ الجلالة « الله » إلى الإنجليزية أتترجم بكلمة god أنها لاتنطبق عليها وغير دقيقة بالنسبة لها ـ لأن كلمة «god » لاتثير فى ذهن القارىء الإنجليزى ماتثيره كلمة « الله » فى ذهن القارىء العربى ، فكلمة « god » فى الإنجليزية تؤنث « godess » وتجمع gods .

على حين أن كلمة « الله » عز وجل توحى بالوحدانية ، فالله واحد أحد ، فالتصور الذى تشير إليه كلمة الله تعالى تصور يقضى على الشرك والوثنية ،

لاتؤنث ولا تجمع . وقد رأى المترجم أن من عين الصواب أن ينقل لفظ الجلالة « الله » كما هو (١) .

وفى رأى عبد القاهر أن التقيد فى بعض الحالات قد لايفيد المعنى ومثاله أن الشاعر الذى قال :

فبتنا جلوساً لدى مهرنا نزع من شفتيه الصفارا

حيث إن الشاعر استعمل الشفة للفرس وهى موضوعة للإنسان — وهذا ونحوه لايفيدك شيئاً لو لزمت اللفظ الأصلى — فلا فرق من جهة المعنى بين قوله « من شفتيه » وقوله « من جحفلتيه » لو قاله . إنما يعطيك كلا الاسمين العضو المعلوم فحسب (٢)

أى أن العبرة بدور الكلمة وأثرها فى الدلالة ، ومن هنا كان مثل هـــذا الفرق لاقيمة له فى اللغة المنقول منها أو إليها ، ومثلها :

قول الشاعر :

تسمع للماء كصوت المسحل بين وريدها وبين الجحفل

فقد استعمل الشاعر الجحفلة للجمل وهى موضوعة للحصان .

---

(١) د. محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارىء العربى ، ص ٢٩٥ ، وأنظر مراجعه .

جاء فى « الجامع لأحكام القرآن » لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى ج ١ ص ٢٠٢ طبعة وزارة الثقافة — القاهرة ١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م .قال بعض العلماء عن لفظة (الله) أنه اسم الله الأعظم ولم يتسم به غيره ، ولذلك لم يثن ولم يجمع وهذا أحد تأويلى قوله تعالى : « هل تعلم له سمياً » أى من تسمى باسمه الذى هو — الله — فالله اسم للموجود ، الحق الجامع لصفات الإلهية ، المنعوت بنعوت الربوبية ، المنفرد بالوجود الحقيقى ، لا إله إلا هو سبحانه . وقيل معناه الذى يستحق أن يعبد ، وقيل معناه واجب الوجود الذى لم يزل ولا يزال .

وجاء فى معجم أكسفورد أن لفظ الجلالة « الله » أدخلت إلى الإنجليزية فى سنة ١٧٠٢ فنجدفى Oxford Dictionary :ALLAH= the mohammadan name =For god – 1702.

(٢) عبد القاهر الجرجانى : أسرار البلاغة ، ص ٢٣ .

وعلى الرغم من أن استعمالها هنا لغرض فقد أعطت جرسا صوتيا من ناحية فاتسقت لفظة الحنظل مع لفظة المسجل . والتأمت فى استعمالها الإيحائى مع معنى المسجل ، وهو الحمار الوحشى من ناحية أخرى إلا أن عبد القاهر يرى أن اللغة المترجم إليها إذا لم تكن فيها مثل هذه الفروق . فيكفى أن يعطيك كلا الاسمين العضو المعلوم(١) .

ومثلها أيضاً : والحشو من جفانها كالحنظل .

فالشاعر أجرى « الجفان » على صغار الإبل - وهو موضوع لصغار النعام وقد تجد هناك مبررات لهذا الاستعمال غير أن التزام اللفظ الأصلى أو تجاوزه لم يؤثر فى الدلالة من ناحية الحقيقة ولا من ناحية الاستعارة فهى استعارة غير مفيدة « بل الاستعارة ها هنا تنقصك جزءاً من الفائدة » (٢) فلا يقام لمثل هذا وزن عند الترجمة ، فمثل هذه الفروق لا قيمة لها فى اللغة المنقول منها أو إليها .

أما إن وجد فى لغة أخرى مثل لغة الفرس مراعاة نحو هذه الفروق ثم نقلوا الشيء من الجنس المخصوص إلى جنس آخر كانوا قد سلكوا فى لغتهم مسلك العرب فى لغتهم (٣) فوجب أن يلاحظ هذا بدقة عند الترجمة .

٢ – مستوى التركيب :

وينظر إليه من زاويتين :

١ – زاوية بناء الجملة ورصف العبارة .

٢ – وزاوية المجاز فى الجملة أو العبارة .

ولكل لغة نظامها فى بناء جملها ، واستعمالاتها المجازية ومن هنا وجب

---

(١) عبد القاهر الجرجانى : أسرار البلاغة ، ص ٢٣ .

(٢) عبد القاهر الجرجانى : أسرار البلاغة ، ص ٢٣ – ٢٤ .

(٣) أسرار البلاغة ، ص ٢٥ .

عند الترجمة الالتزام التام بعرف اللغة المنقول منها أو إليها وعدم التجوز في شيء أو نقله بصورة تقريبية – مثال ذلك عندما تريد ترجمة مثل قولك : رأيت أسداً .

وأنت تريد وصف رجل بالشجاعة وتشبيهه بالأسد على المبالغة أو قولك : زيد كأسد على التصريح بالتشبيه .

فعند الترجمة تلتزم بكل حالة .

فلا تترك طريق الاستعارة إلى التشبيه أو العكس ، ولا تنقل مضمون المعنى وتقول مثلا : إنك رأيت شخصاً شجاعاً له بأس الأسد وهيبته . . وإنما تترجمه وفقاً لعرف اللغة وذلك لأنه لا يستطيع أن يدعى مدع أن هذه طريقة لا يعرفها غير العرب أو لم تتفق لمن سواهم « حتى تترجم القول بفحوى فكرته – لأنه خطأ وهو بمنزلة من يقول :

إن تركيب الكلام من الاسمين – أو من الاسم والفعل يختص بلغة العرب وأن الحقائق التى تذكر فى أقسام الخبر مما لا نعقله إلا من لغة العرب. وذلك مما لا يخفى فساده » (١) .

وعلى حد قول عبد القاهر : « لو أن مترجما ترجم قولنا . رأيت أسداً يريد رجلا شجاعا فذكر ما معناه معنى قولك (شجاعا شديداً) وترك أن يذكر الاسم الخاص فى تلك اللغة بالأسد على هذه الصورة ، لم يكن مترجما للكلام بل كان مستأنفا من عند نفسه كلاما » (٢) .

وذلك لأن كلمة (أسد) دخلت فى التركيب عن طريق معنى من معانى النحو وحكما من أحكامه فيما بين الكلم من علاقات وقد يكون للاختيار والموقعية ما يعطى للمعنى ظلالا لا غناء عنها .

---

(١) أسرار البلاغة ، ص ٢٥ – ٢٦ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ٢٧ .

وعبر عبد القاهر عن ذلك بنص القول الآتى : إنك عندما تشبه رجلا بالأسد ليس كما يرى الناس أنك تريد التشبيه أى نقل لفظة أسد عما وضعت له فى اللغة ، وإنما بيان ذلك أن غرضك أن تثبت للرجل أنه مساو للأسد فى شجاعته وجرأته وشدة بطشه وإقدامه وفى أن الذعر لا يخامره والخوف لا يعرض له ، وأنت لا تقول كل هذا ، ونعلم أن السامع إذا عقل هذا لم يعقله من لفظة أسد وإنما يعقله من معناه(١) ، ولذا وجب نقل لفظة أسد داخل تركيبها . فكما يقولون : « إن الكلمات فى معانيها ليس لها سور يحيط بها بدقة ، يعنى أنه لا يمكن أن تدعى فى يسر أن كلمة من الكلمات تحتوى على مقدار ثابت من المعنى (٢) فتنقله خاصة من داخل تركيب فالكلمة — فى تفاعل مع بقية الوحدات .

أما عن مستوى ربط الكلام بمقام استعماله ، ومراعاة زمنه والظروف والبيئة التى قيل فيها وحال وأنفس القائلين والمخاطبين .

فتتضح أمامنا أهميته عند عبد القاهر من تحليلات له كثيرة من أمثلتها ماذكره حول قول مزرد :

فما رقد الولدان حتى رأيتــه   على البكر يمريه بساق وحافر

فمن يتأمل فى تمعن استعمال مزرد كلمة « الحافر » مكان « القدم » للضيف تثار فى ذهنه عدة تساؤلات :

١ — أيهزأ بضيفه فيصف رجله بأنها حافر حمار ؟ .

٢ — أم هو استعمال عفوى على سبيل العارية غير المفيدة ؟

٣ — أما أنها ضرورة شعرية فرضتها القافية ؟

والرأى الثالث هو الأرجح ويؤيد ذلك أنه قد ورد فى أقوال بعضهم : « أنه أراد أن يقول . بساق وقدم . فلما لم تطاوعه

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٣١ .

(٢) د. مصطفى ناصف : نظرية المعنى فى النقد العربى ، ص ١٧٦ .

القافية وضع الحافز موضوع القدم » (١) .

وتنتهي تحليلات عبد القاهر إلى :

١ . أنه يستحيل أن يسخر مزرد من ضيفه ويستعمل الحافر الذى وضع للحمار — فى اللغة — للرجل لأن معناه أن يكون من قبيل قول الفرزدق :

فلو كنت ضبياً عرفت قرابتى ولكن زنجيا غليظ المشافر

« فهو يتضمن معنى قولك : ولكن زنجيا كأنه جمل لا يعرفنى ولا يهتدى لشرفى (٢) » .

وهذا يتنافى مع السياق الذى لا يتفق معه » أن يكون قصده الزراية عليه أو الهزء به أو الاحتقار له »(٣) .

بدليل قوله بعد ذلك :

فقلت له : أهلا وسهلا ومرحباً بهذا المحيا عن محى وزائر(٤)

ويتضح عندما نضع فى اعتبارنا سياق الحال ومقام الاستعمال وحال المتحدث عنه والبيئة التى قيل فيها ، وظروف الزمن الذى استعمل عنده القول ونعلم :

أن الحال التى كان عليها الضيف « المتحدث عنه » سيئة — وأنه كان فى حال ضر وبؤس وأن ظروف العصر التى أنشىء فيها هذا القول «المترجم» وبيئته اصطلح فى عرفها أن تطلق فى مثل هذه الحالات أوصاف البهائم لتكون أبلغ فى تصوير سوء الحال وشدة الاختلال(٥) .

(١) أسرار البلاغة ، ص ٢٨ .
(٢) أسرار البلاغة ، ص ٢٨ .
(٣) أسرار البلاغة ، ص ٢٧ .
(٤) أسرار البلاغة ، ص ٢٨ .
(٥) أسرار البلاغة ، ص ٢٩ .

فتجدهم يطلقون فى حال البؤس والضراسم ولد الحمار على ولد الإنسان، حيث يقول أوس بن حجر :

وذات هدم عار نواشرها تصمت بالماء تولبا جدعاً

فأجرى "تولب على ولد المرأة وهو لولد الحمار - لأنه يذكر حال امرأة بائسة فقيرة وعادتهم فى مثل ذلك الصفة بأوصاف البهائم .

ويقول شاعر آخر .

وذكرت أهـلى بالعرا ق وحاجه الشعث "توالب

فهو يصور حالة بؤس وضر وكأنه قال . الشعث التى لو رأيتها حسبتها توالب لما بها من الغبرة وبذاذة الهيئة »(١) .

فالمترجم يضع فى اعتباره ظروف العصر . وحال المتحدث عنه فهو . يصفه بسوء الحال فى مسيره وتقاذف نواحى الأرض به .

وقد أراد أن يبالغ فى ذكره بشدة الحرص على تحريك بكره واستفراغ مجهوده فى نفسه ، فذكر رجله بالحافر لهذا السبب .

يؤيد ذلك سياق الحال ومقام الاستعمال من أقواله التى ذكرها من قبل ومنها :

وأشعث مسترخى العلابى طوحت به الأرض من باد بعيد وحاضر

فأبصر نارى وهى شقراء أوقدت بعلياء نشز للعيون النواظر

فقد صور الضيف بهذه الهيئة ، وجعله أشعث مسترخى العلابى — وبذلك قربت المسافة بينه وبين أن يجعل قدمه حافرا ليعطيه من الصلابة وشدة وقع

(١) أسرار البلاغة ، ص ٣٠ .

القدم على جنب البكر(١) حظاً وافراً من ناحية ولتتلاءم مع حال البؤس والضر الذى هو عليها من ناحية أخرى .

فوجب مراعاة مقتضى الحال وسياق الاستعمال ، وظروف العصر وبيئته المكانية والزمانية – فى هذا المستوى من الترجمة ، فتترجم كلمة حافر فى قول مزرد بما يقابلها فى اللغة المترجم إليها – مع الإشارة التوضيحية التى تبين سبب الاستعمال وغرضه وطبيعته .

(١) أسرار البلاغة ، ص ٢٩ .

خـــاتمة

انتهينا فى هذا العمل إلى نتائج ، ونقدم مقترحات وتوصيات نجمل كل من هذى وتلك فى تلك الخاتمة .

واضح أن الكتاب قام على فصول أربعة مهد لها بتمهيد انقسم شقين : فى الشق الأول ترجمة وتعريف بعبد القاهر وحياته وأساتذته وتلامذته ومؤلفاته العلمية كما بين حظه من العلم ومن الحياة وأثر ذلك فيما صنف وألف ، وهنا رُدّ اعتبار عبد القاهر الذى انتقصه الوزير القفطى حيث إنه كان يرى أن تبرم عبد القاهر بعالمه وضيقه بالزمان الذى يعيش فيه وأهله كان سبباً فى تقصيره إذا صنف إذ أنه لم يجد راحة ممن جمع لهم وألف وفى أعمال عبد القاهر وأقواله مايؤكد خلاف ذلك . ففى سعة صدره وهو يناقش معارضيه ، وفى استطراداته فى مصنفاته التقليدية وفى استقصاءاته فى نظرياته التجديدية - يضاف إلى ذلك مايفهم مما يقوله صراحة من ولائه للعلم وبقائه على عهده ، فهو الصديق الذى لايدغل فى الود ، والصاحب الذى لايصح عليه النكث والغدر(١) .

كما ثبت أيضاً أن عبد القاهر قرأ على القاضى الجرجانى وحصل عنه الأدب وعلومه(٢) ، وأنه كان إذا ذكره فى مجلسه تبخبخ به وشمخ بأنفه بالانتماء إليه وهو لم يشمخ بأحد ممن درس كتبهم وفى هذا وغيره ما ينقض دعوى الدكتور أحمد أحمد بدوى إذا كانت وفاة القاضى الجرجانى ٣٩٢هـ ، ووفاة عبد القاهر ٤٧١ هـ فليس فى هذا مايمنع بل فيه مايؤكد أن عبد القاهر عمر طويلا كما رأينا .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٧ .

(٢) معجم الأدباء ، ج ١٤ ، ص ١٤ .

أما الشق الثانى من هذا التمهيد فقد ألقيت من خلاله نظرة على الدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر . وكانت تلك الدراسات شاملة وهكذا جاءت مباحثهم ، وانتقلت إلى عبد القاهر تلك الدراسات بما أوعت وله فيها سلسلة نسب تصله بالرعيل الأول .

وقد وضع اللغويون العرب مبادىء جيدة سبقوا العالم بها فى الدرس اللغوى ، وإن أخذت عليهم بعض الملاحظات فإن عبد القاهر لم يبرأ منها .

ولأن عملهم كان مرتبطا بالقرآن وتلاوته منبثقا عن الأثبت فى الأثر والأصح فى النقل والرواية جاء متفقا مع ما انتهى إليه اللغويون المحدثون من أن « عمل اللغوى هو وصف الظواهر اللغوية لا فرض القواعد النحوية ».

إلا أن تأثر مناهج البحث اللغوى عند العرب بفروع العلوم الأخرى لشمول الثقافة أساء إلى الدرس اللغوى فى بعض حالاته ، فقد سار قول وشاع بأنه لا يجترىء على الخوض فى علم الكلام إلا فلسفى أو متفلسف ، وكل اللغويين كانوا متكلمين على مذهب . فعبد القاهر متكلم على مذهب الأشعرى ، فقيه على مذهب الشافعى .

والخوض فى المباحث الفقهية والدراسات الكلامية والفلسفية أثمر نظرية العامل ، وقد أشار ابن جنى إلى ذلك صراحة فى خصائصه قبل تفسيرات المحدثين .

كما تبين أن محاولة إصلاح النحو ظهرت قبل ابن جنى على يد أبى على الفارسى ، وهناك بذور إصلاح قبله ، وإن لعبد القاهر محاولة جليلة ربط فيها التفسير النظرى بالتطبيق العملى فى مؤلفيه : الجمل ، والعوامل المائة ، اللذين يعدان خطوة على هذا الطريق .

وأخذ ابن مضاء فكرته التى ضمنها مؤلفه الرد على النحاة من المشارقة ، ولتنافس بين المشارقة والمغاربة انتقص منهجهم وعابهم ، وفى رأينا أن الاتجاه

المنهجى فى الأندلس لم يكن يختلف عنه فى المشرق على الرغم من تقسيم معظم الباحثين اللغويين العرب مدارس ذات اختلافات واتجاهات .

غير أنه من وجهة نظر أخرى يمكن أن يقال إن عند أبى على الفارسى وجدت مدرسة ذات منهج مقارن فى الدراسات النحوية ولها أبعادها الأخرى فى الدرس اللغوى . واتبعها عبد القاهر وسلك نهجها بحذافيره فى الدرس اللغوى التقليدى .

كما أننا نرى أن لعبد القاهر مدرسة لغوية أخرى غير السابقة ذات اتجاهات وأبعاد تجديدية على نحو ما وضح من الأسس التى أقام عليها منهجه التجديدى فى الفصل الثانى والثالث والرابع .

فقد أتم عبد القاهر قواعد البنيان الضخم المسمى (بالنحو) بمصنفيه الأسرار ، والدلائل الذى صدره بقوله : « هذا كتاب يطاع به الناظر على أصول النحو جملة وكل ما يكون به النظم دفعة .

حتى بعد أن أصبحا علمين مستقلين من بعده أوردهما السكاكى فى مفتاح علومه على أنهما من تمام علم النحو فقال « وتمامه بعلمى المعانى والبيان » ، وهما وإنْ عُدَّ عبد القاهر واضع أسسهما إلا أن لهما جذورا فى البحث اللغوى قبله وإلى اليوم مازال فى الإمكان اعتبارهما من وجهة نظر البحث اللغوى الحديث من مباحث علم اللغة على أساس أن المعانى فى عمومه من نقاط البحث فى النحو (Syntax) والبيان فى معظمه من مباحث علم الدلالة أو المعنى (Semantics) .

ووجد فى التراث قبل عبد القاهر قضايا عامة بعضها داخلة المبالغة وبعض منها جانبه الصواب وعرضنا لقضيتين على سبيل التمثيل وذلك لأن القول فيهما امتد حتى يومنا .

أما عن الفصل الأول الخاص بالدراسة الصوتية فقد ثبت عنده أن

عبد القاهر تصرف فى الدرس الصوتى التقليدى تصرف المقتدر المالك لزمام البحث غير أن إبداعه مع ذلك ظل داخل تلك الدائرة التى رسم أقطارها كتاب سيبويه . وجاء تناول عبد القاهر للدراسة الصوتية طبيعيا فإن القسم الأخير من المقتصد شأنه شأن المصنفات النحوية التقليدية فى عمومها قائم على المباحث الصرفية الصوتية التقليدية .

وثبت أمام البحث أن الطفرة — فى الدرس الصوتى التقليدى عند العرب التى وجدت عند ابن جنى ليست له وإن لم ينكر دوره الإبداعى وأثره العبقرى فيها لأنها أبعد من ابن جنى وهى بدورها أبعد من عبد القاهر فعند أبى على كانت الطفرة التى جاءت تطورا طبيعيا للنظر فى أعمال السابقين والاستفادة من الشيوخ الذين لم يتصادف أن اكتمل حشد مثلهم فى بغداد واستفاد منه عالم مثل أبى على ومن ألمع هؤلاء الشيخ أبو بكر ابن السراج ، ومن أبرع تلامذة أبى على على الإطلاق ابن جنى ، ومنهم أيضا أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسى نزيل جرجان وشيخ عبد القاهر الذى ورثه علم خاله الذى هو فيه نِدٌّ لابن جنى .

وفى صراحة ينص عبد القاهر عند كل موضع أن هذا لشيخه أو أنه لأبى على أو أن شيخه قاله عن أبى على ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن أصوات اللغة ومخارجها وتقسيماتها وصفاتها فإنه يذكر ما نجده عند ابن جنى بحذافيره وينسبه لأبى على ولشيخه عن أبى على .

وتبين للبحث أن منهجية عبد القاهر فى الدرس الصوتى التى بناها على دقة الملاحظة الذاتية قد حامت به حول الصواب فى مواضع دقيقة وإن لم تهده إلى الصواب كله . وضح ذلك مثلا فى تفريقه بين الصوامت والحركات وقد كانت نظرته فى عمومها لها ما يؤيدها من وجهة نظر الدرس اللغوى الحديث فى أغلب نقاطها .

ووضح ذلك أيضا فى نظرته إلى الصوامت من الجهات الثلاث التى عرضنا لها وهى :

الجهر والهمس .

المخارج .

كيفية مرور الهواء .

وكانت التسمية عندهم عامة بسبب ملاحظة مؤداها أن الجهر هو الظهور والهمس هو الخفاء – كما علل البحث لسر الخلاف بينهم وبين المحدثين فى بعض الأصوات التى عدوها مجهورة وهى وفقاً لتجارب المحدثين مهموسة ، مثل الطاء والقاف . . مثلا . .

وأما عن المخارج وتحديدها .. إلخ فقد تبين للبحث أن أعمال عبدالقاهر الصوتية فى جملتها تشير إلى أنه كان يدرك طبيعة الألف ويدرك قيمتها بوصفها حركة طويلة . . فمما قاله مثلا : « إن الألف لما صعدت عن الحلق ممتدة ما امتد النفس حتى بعدت عن الهمزة والهاء حتى صارت كأنها ليست من مخرجهما » .

غير أن كلامه عن الواو والياء فى جملته مضطرب ، ففى بعض سياقات يجمعهما مع الألف ويعطى الجميع صفة الحركات مثل قوله « لانت مخارجها واتسعت وأوسعهن مخرجا الألف ثم الواو » . ولكنه يصفهما فى موضع آخر وصفاً ينطبق عليهما بوصفهما صوتين صامتين أو أنصاف حركات فيقول : الياء من وسط اللسان – والواو من الشفة – كما يقول : « والياء لاتساعها وانبساطها بعدت عن أختيها فى المخرج الشين والجيم » – فعلى الرغم من أن فى بعض ملاحظاته الأسس العلمية للتفريق بين حالتى الواو والياء إلا أنه لم يبين متى نحكم عليهما بهذا الوصف أو ذاك فقد جاءت نصوصه عامة غير محددة . كما أنه لم يشر أن لهذا الاسم مدلولين مختلفين بل يأتى بسمات المدلولين معاً فى بعض نصوصه . فى قوله : « الياء من وسط اللسان والواو من الشفة ولامقارنة بين هذين المخرجين ولكن يساويهما فى الامتداد وصل أحدهما بالآخر فالياء باستطالتها خرجت عن موضعها تمتد حتى دنت من الواو فصارتا كأنهما

متقاربتا المخرج فأدغمت الواو فيها نحو « طيّا » . وغير ذلك من النصوص التى يتبين منها أنه يعجز عن التفريق بين هـذين المدلولين وعن بيان السياقات الخاصة بكل مدلول فى اللغة العربية .

وأشار البحث إلى نقطة هامة فى هذا المجال تتعلق بأفكار عبد القاهر وهى إدراكه العلاقة بين الحركات الطوال والقصار وإدراكه أن الصفات العامة لها جميعاً متشابهة وأن الفرق يتركز فى الطول والقصر (أى الكمية) وضح ذلك فى أقوال له مثل : الواو إلى الضمة أقرب إذ هو من نفسها » وقوله « الياء من جنس الكسرة » وقوله : « الفتحة أول الألف ألا تراه لا يوجد إلا معها » . « أما رأينا الحركات إذا أشبعت نشأت منها حروف اللين » .

أما من حيث كيفية مرور الهواء :

فقد تبين أنه يتفق فى أكثر حالاته مع الحديث ويختلف معه فى مسائل معدودة علل البحث لها ومن أمثلة ذلك عدم ذكر الضاد فى الأصوات الشديدة وقد عدها المحدثون صوتا انفجارياً أى أنه ينبغى ان يعد فى الأصوات الشديدة عندهم. وكذلك علل البحث لعدم عدهم الجيم ضمن الأصوات الشديدة بينما هى وفق تجارب المحدثين صوتاً مركباً — وكذلك علل البحث لجعلهم العين ضمن ما أطلقوا عليه اسم ما بين الشديدة والرخوة وإن لهم فى ذلك شبهة يسوغها النظر الحديث حيث إن العين هى أقل الأصوات العربية احتكاكا .

وتبين للبحث فى هذا الفصل أن أعمال عبد القاهر لا تزيد كثيراً عن سابقيه غير أنه أحاط بكل أعمالهم ووعاها ، ولم يقصر عنهم ، وتلك كانت نقطة حسبت له فى مجال تقويمه فى الدراسات اللغوية .

أما عن الفصل الثانى الخاص بالدراسة الصرفية فقد وضح عنده أن الدراسات الصرفية فى تراث عبد القاهر أخذت اتجاهين :

١ — أحدهما تقليدى . ٢ — والآخر تجديدى النزعة .

ووضح أن المباحث الصرفية التقليدية أفادت من الدراسات الصوتية إلى أبعد حد وإن كان ذلك وفق منهج لم يرض عنه الدرس اللغوى الحديث .

كما ثبت أن النحو والصرف فى الدرس التقليدى وفقاً لمفهوم عبد القاهر يضمهما شيء واحد . فالنحو عنده يبحث نوعين من التغييرات : تغير يلحق أواخر الكلم لوجودها فى تراكيب – وتغير يلحق ذوات الكلم وأنفسها وهو ما عرف بالصرف فى العرف التقليدى .

كما وضح أمام البحث أن عبد القاهر سلك المنهج التقليدى فى كل شيء وهذا أمر طبيعى نجده واضحاً فى تراثه التقليدى . ومن هنا فقد انطبق عليه كل ما ينطبق على الدرس الصرفى التقليدى وفقاً للتصنيفات التى صنف على ضوئها فى الدرس الحديث .

أما عن الاتجاه التجديدى فى الدراسة الصرفية عند عبد القاهر فقد جاء نتيجة لنظرية النظم عنده ، التى هى فعلا عمل نحوى جديد عرض فيه للصرف الذى هو تمهيد للنحو بمعنى البحث فى التراكيب .

وعرض البحث نماذج من الوحدات الصرفية عنده :

١ – من الحروف ٢ – ومن الأفعال ٣ – ومن الأسماء .

ومن نماذج الحروف عرضنا الواو عندما تجيء فى رأس جملة الحال .

وفى ثاقب فكر أشار عبد القاهر إلى قانون صرفى من نوع جديد مؤداه أن الوحدة الصرفية تتأثر بنوع الوحدات الداخلة معها فى التركيب وبطريقة تأليفها ، فكما أن للواو فى جملة الحال دوراً صرفياً وهو ربطها بما قبلها ، فإن لنوع الوحدات الداخلة فى جملة الحال ولطريقة تركيبها أثرا على واو الحال يقول : « فإن كان المبتدأ من جملة الحال ضمير ذى الحال لم يصلح بغير الواو البتة » . . « وإن كان الخبر فى جملة الحال من المبتدأ ظرفاً وقدم على مبتدئه كثر فيه أن يجيء بغير الواو . . . » فللوا دور صرفى ولنوع الوحدات

وطريقة تأليفها أثر صرفى على الواو . « فإن كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير منفى لم يكد يجىء بالواو بل نرى الكلام على مجيئها عارية من الواو » . مثل قوله تعالى : « ويذرهم فى طغيانهم يعمهون » .

ومعنى ذلك أن لشكل الجملة العام من حيث الإثبات والنفى : ولنوع الفعل الداخل فى الجملة من حيث المضى والمضارعة تأثير وتأثر بالواو وفيها من حيث الوجود والعدم .

كما أشار فى هذا الصدد إلى قانون آخر مؤداه إحلال وحدات صرفية محل غيرها وذلك مثل أن :

١ – تحل محل الواو « قد » ٢ – أو تحل محل الواو « ليس » .
٣ – أو تحل محلها « كأنما » .

وعرض البحث أيضاً لوحدة « إن » الصرفية ، واختيار بعض أدوار لها ، ومن أمثلتها :

١ – إنها تنقص عدد الوحدات الداخلة فى التركيب – وتغنى عن الخبر فى بعض الكلام – ويقال حينئذ « إنها حاضنة الخبر والمترجم عنه والمتكفل بشأنه (١) » .

٢ – تربط بين جملتين فتفرغهما إفراغاً واحداً مثل ما تجد فى قوله تعالى : « يأيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شىء عظيم » .

٣ – قد تتبادل « إن » و « الفاء » الأثر الوظيفى الصرفى . فى الحالة السابقة أو مثلها .

٤ – أن تهيء النكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ فتكون محدثاً عنها بحديث من بعدها مثل ما تجد فى نحو : « إنّ دهراً يلف شملى بسعدى » .

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٢٤٨.

٥ — أن يصلح بها ضمير الشأن . ونعطه مرسة من لحسن مثلما بجد فى قوله تعالى : « فإنها لاتعمى الأبصار » . فإنه لايقال : « هى لاتعمى الأبصار .

وعرض الفصل أنواعاً أخرى من الوحدات الصرفنهى من نوع الأسماء ومن أمثلتها ما أطلق عليه اسم :

الوصلة ، ومنها : الذى — وذو

فهى وصلة إلى وصف المعارف بالجمل .

ووضح أمام البحث أن الدراسة الصرفية فى الاتجاه التجديدى عند عبدالقاهر تتشابك حدودها فى غير موطن مع دراسة الأسلوب — كما أنها متداخلةمع الدراسة النحوية من ناحية أخرى . وذلك طبيعى لأن الدراسة الصرفية تعد تمهيداً لرأى عبد القاهر فى النحو .

وأما الفصل الخاص بالدراسة النحوية فقد اتخذت الدراسة فيه اتجاهين أحدهما تقليدى والآخر تجديدى ، وتناول البحث فى الاتجاه التقليدى قضايا عرض لها عبد القاهر أبرزت ملامح منهجه منها :

١ — قضية العامل .

٢ — القضية التى أثارها الخوارزمى بقوله : « الغض عن كثرة الإعراب » ، وتوضيح عبد القاهر لمفهوم الإعراب .

٣ — القضية التى أثارها قولهم : « النحو فى الكلام كالملح فى الطعام .

٤ — موقفه من الذين زهدوا فى النحو واحتقروه وأصغروا أمره ودعوا إلى التهاون به والصد عنه .

وعن قضية العامل تبين للبحث أن هدف الشيخ تعسمى وهو تهذيب المبتدىء وفهمه ، وتعريفه سمت الإعراب ورسمه ، وإفادة المتوسط حفظ الأصول المتفرقة والأبواب المختلفة لنظمها فى أقصر عقد وجمعها فى أقرب حد .

وحد الإعراب أن تختلف آخر الكلمات باختلاف ما دخل من عامل ونتيجة لمضامة الكلمات .

فالكلام لايستقيم ولاتحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من :

(ا) الترتيب الخاص . الذى يترتب عليه (ب) الإعراب

وأما عن المزهدين فى النحو لما فيه من مسائل عويصة تكد الذهن وتجشم الفكر دون أن تحصل منها على طائل فقد انتهى معهم إلى أن يدعوا كل مالايعجبهم وينظروا فقط فى الذى يعترفون بصحته وبالحاجة إليه .

ويسألهم هل وفيتم كل باب فيه حقه ؟ وأحكمتموه إحكاماً يؤمنكم الخطأ فيه ؟ إذ أنتم خضتم فى التفسير وتعاطيتهم علم التأويل ؟

وكان ذلك بمثابة التمهيد لنظريته الجديدة التى قدمها فى كتاب قائم بذاته قائلا لهم : « هذا كتاب يطلع به الناظر على أصول النحو جملة وكل ما يكن به النظم دفعة » فقدم عبد القاهر كتاباً أطلعهم فيه على ما يجب وعرض البحث لتمهيد دار حول قضية إعجاز القرآن الكريم حيث انتهى معهم إلى أن «طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه فى معانى النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه ولم يعلم أنها معدنه ومعانه وموضعه ومكانه وأنه لامستنبط له سواها وألا وجه فيما عداها غار نفسه بالكاذب من الطمع ومسلم لها إلى الخدع ،وأنه إن أبى أن يكون فيها كان قد أبى أن يكون القرآن معجزاً بنظمه».

فى النظم وبه تثبت معجزة القرآن الكريم ، وتلك هى نظرية عبد القاهر فى الإعجاز ونزعته التجديدية فى النحو .

وعرض الفصل الأسس التى بنى عليها عبد القاهر منهجه التجديدى فى النحو :

وجوهر الأســاس الأول أن : النظم هو توخى معانى النحو فيما بين الكلم من علاقات « ولأهمية دلالة مصطلح « معانى النحو » سمى به نظريته — ولقى من معاصريه عنتا فاق الوصف وهو بصدد توضيح دلالة « معانى النحو » فليس هو بالمعنى الذى يشتمل عليه اللفظ وليس هو بالمعنى الدلالى ، وإنما مؤداه بمصطلحنا « المعانى التى تحمل نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكلية » .

ووضح عنده أن النحو يتكون من وحدات تحدد المعانى الخاصة بالبنية التى تدخل فى الترتيب فيتم التأليف والتركيب كما أنه يدرس المعانى العامة للجمل من حيث التقرير والنفى والإستفهام والتأكيد والشرط والجزاء والقسم والنداء والتمنى والرجاء وكل ما من شأنه على حد قوله يتناول « التعلق بمجموع الجملة » كما أوجب عبد القاهر امتداد النظرة حتى تشمل الأسلوب بتمامه فتنظر فى الجمل التى تسرد فتعرف موضع الوصل من موضع الفصل وهكذا فى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير ، وفى الحذف والتكرار ، والإظهار والإضمار .

وقد كان من الأسس التى بنى عليها عبد القاهر منهجه فى دراسة النحو : « وجوب اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض » — الذى به يتنوع الترتيب الخاص وفقاً لعرف اللغة وطرائقها فى النظم وأما الإعراب يأتى تابع ونتيجة له ، ولا فصل فيه وإنما الفضل فى الوضع الذى أوجب هذا الرفع أو ذاك النصب بتقديم لفظ أو تحويله من مكان إلى مكان ويتم ذلك على ضوء فهم عبد القاهر وطبقاً للمفهوم الحديث على جوانب أهمها : ١ — الاختيار ٢ — الموقعية ٣٠ — المطابقة .

وليس لما شأنه أن يجىء على هذا حد يحصره وقانون يحيط به فإنه يجىء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة ونتيجة للترتيب والتركيب .

أما عن الفصل الرابع وهو الخاص بدراسة المعنى اللغوى عند عبدالقاهر

فقد ثبت عنده أن دراسة المعنى اللغوى هو هدف عبد القاهر وقمة جهوده وثمرة طول نظره .

وقد وضح للبحث أن عبد القاهر بنى منهجه فى دراسة المعنى اللغوى على أسس منها أن: المعنى الدلالى يأتى نتيجة للتعليق بين معانى الألفاظ اللغوية وفقاً لمعانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات وبذلك يصير المعنى الدلالى معنى واحداً لاعدة معان ولا يمكن الفصل بين أجزائه فقد صار مثل الكسر التى أذيبت وأخرج منها سوار أو خلخال فمن حاول قطع لفظ عن لفظ كان كمن يكسر السوار ويفصم الحلقة وماكان ذلك إلا بالتعليق بين الكلم وفقاً لمعانى النحو وترتيب الألفاظ فى النطق على موجب ترتيبها فى الفكر .

ومن هنا ينسب القول إلى قائله ويعرف به ولايشرك معه فيه غيره فلو حاولت مثلا أن تقول : جرير هو وغيره القائل :

• وليس لسفى فى العظام بقية •

حاولت محالا . .

ومن الأسس التى بنى عليها عبد القاهر منهجه فى دراسة المعنى اللغوى أن : « الأسلوب هو الضرب من النظم والطريقة فيه .

وكان من بين تلك الأسس أيضاً : ربط الكلام بمقام استعماله ومراعاة مقتضى حاله .

وأما عن التوصيات والمقترحات التى يراها البحث :

فبعضها خاص بمصنفات عبد القاهر ، وبعضها الآخر خاص بفكر عبد القاهر ومنهجه .

وأما عن الخاص بمصنفاته وبنوع خاص منها : المخطوطات : فإنه يوصى

بتحقيق هذه المخطوطات وطبعها وعمل دراسات تكشف عن وجهة عبد القاهر فيها وغرضه منها (١) :

١ – على أن يضم مخطوط الجمل إلى العوامل المائة فكل منهما مكمل لصاحبه – وهما معاً محتاجان لدراسة تسبقهما تشير إلى المراحل التي مرت بها فكرة العامل وما ترتب عليها ومراحل الإصلاح والثورة عليها ودور هذين المصنفين في هذا الصدد حيث إن أحدهما تفسير نظرى لها والآخر تطبيق عملى عليها .

٢ – تحقيق مخطوط المقتصد مع ملاحظة أن في كتب الطبقات مايشير إلى أن هناك أكثر من نسخة مع الاستفادة من المخطوطات التي ترسمت خطوات عبد القاهر في هذا المصنف مثل مخطوط شرح الإيضاح للعكبراوى الموجود بدار الكتب المصرية ، ومخطوط شرح الإيضاح الذى لم يعلم مؤلفـــه .

٣ – إعادة طبع كتابيه الأسرار والدلائل ولكن على ضوء فهم منهجه فيهما من ناحية ، وملاحظة أنهما في أحسن الافتراضات بهما خلل في الترتيب والتبويب إن لم يكن بهما نقص وهذا واضح لمن يتعمق البحث فيهما مع حذف العناوين التي وضعها الناشرون فهي مضللة مضيعة لجوهر فكرة الرجل .

وأما عن التوصيات الخاصة بفكر عبد القاهر ومنهجه فإنه يجب أن يطبق منهج عبد القاهر في الدراسات النحوية وبقية فروع اللغة وأن توضع فكرة الرجل في الاعتبار يمكن الانطلاق منها وبها نحو التطور الذى ينصف فكر علماء المسلمين ويربط تراثنا الحضارى العريق بالنهضة الحاضرة .

كما يوصي البحث بأن يطبق منهج عبد القاهر اللغوى على دراسة النصوص الأدبية دراسة لغوية، وقد كان أول الداعين إلى هذا الدكتور محمد مندور

---

(١) بحمد الله وفضله قد قمنا في هذا الصدد ببعض الجهد نسأل الله أن يتم علينا نعمته بأن نوفي بكل ما وعدنا – فهو الموفق وعليه قصد السبيل .

وقد حاول فعلا تطبيق هذا المنهج في كتابه النقد المنهجي عند العرب ونص صراحة على أن منهج عبد القاهر في هذا هو أحدث ما وصل إليه علم اللغة عند الأوربيين أنه منهج دى سوسير العالم اللغوى السويسرى.

كما يوصى البحث بأن يطبق منهج عبد القاهر على الدراسات القرآنية ما يتصل منها بالتفسير والتأويل فمثل هذه المباحث عنده لاتتم إلا من خلال منهجه وقد ظن محدثون(١) كما وهم معاصرون لعبد القاهر أن دعوته ضد التفسير وأنه يهاجم المفسرين والواقع غير ذلك أنه يرى ضرورة تطبيق منهجه واتباع الأسس التي أوضحناها لأن من يجهلها « يدخل على نفسه الشك ويغلق دونه باب المعرفة ويفضى به الأمر إلى التحريف والتبديل وإلى الخطأ في التأويل ، ويعظم فيه المعاب وكان أكثر كلامه خاصة في التفسير وحيث يخوض في التأويل كلام من لا يبنى الشيء على أصله ولا يأخذه من مأخذه وربما وقع في الفاحش من الخطأ(٢) .

بل أنه ينص صراحة على أن الناس « في عمياء من أمرهم حتى يسلكوا المسلك الذى سلكناه ويفرغوا خواطرهم لتأمل ما استخرجناه وأنهم مالم يأخذوا أنفسهم بذلك ولم يجردوا عنايتهم له في غرور كمن يَعِدُ نفسه الرىّ من السراب اللامع ويخادعها بأكاذيب المطامع(٣) » .

فعبدالقاهر أفرغ طاقته وتوصل إلى علم ووضع منهجا يراه طريق الرشاد، وأنه يجب تطبيقه لأنه ينقذ كثيرين من الهلكة ممن هم على ذلك الطريق المزلة الذى ورط كثيراً من الناس في الهلكة وهو مما يعلم به العاقل شدة الحاجة إلى

(١) د. السيد أحمد خليل : دراسات في القرآن ، ص ١٥٦ .
(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٨٦ .
(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٢٩١ .

هذا العلم ، وينكشف معه عوار الجاهل به ويفتضح عنده لمظهر الغنى عنه ذاك لأنه قد يدفع إلى الشيء لايصح إلا بتقدير غير ما يريه الظاهر ثم لايكون له سبيل إلى معرفة ذلك التقدير إذا كان جاهلا بهذا العلم فيتسكع عند ذلك فى العمى ويقع فى الضلال (١) » .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٨٦ .

مصادر الكتاب ومراجعه

أولا : المخطوطات :

١ – الإيضاح لأبي على الفارسى (نحو) رقم ١٠٠٦ } فى مجلد واحد
٢ – التكملة لأبي على الفارسى (نحو) رقم ١٠٠٦ }

٣ – الجمل الكبير للزجاجى (نحو) ٦٧ ش .

٤ – الجمل فى النحو لعبد القاهر الجرجانى (هـ) رقم ٦٥٧٠ .

٥ – الرسالة الشافية لعبد القاهر الجرجانى (ب) رقم ٨٤٣٧–٣٨٣٤١ .

٦ – العوامل المائة فى النحو لعبد القاهر الجرجانى (ضمن مجموعة رقم ٣٣٩ .

٧ – العوامل النحوية لعبد القاهر الجرجانى (هـ) ٥٢٣٤ .

٨ – الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للشيخ شمس الدين محمد بن أبى الفتح البعلى الحنبلى رقم ٢٢٧ .

٩ – اللغة فى عصر الحروب الصليبية للدكتور البدراوى عبد الوهاب زهران رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة .

١٠ – المدخل فى دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى (هـ) رقم ٨٧٣٤ .

١١ – المقتصد فى النحو لعبد القاهر الجرجانى (نحو) رقم ١١٠٣ .

١٢ – تلخيص ابن مكتوم (تاريخ تيمور) رقم ٢٠٦٩ .

١٣ – دمية القصر وعصرة أهل العصر (تاريخ ٠ ش) رقم ٣٣ .

١٤ – رسالة فى حروف المعانى (نحو) رقم ١٠٧٧ .

١٥ ــ شراب الراح فيما يتوصل به للعزى والمراح لعمر الطرابيشى (صرف) رقم ٣١ .

١٦ ــ شرح الإيضاح للعكبرى (نحو) رقم ٢٠٧ .

١٧ ــ شرح الإيضاح لم يعلم مؤلفه (نحو) رقم ١٧ (مجلدان) .

١٨ ــ شرح العوامل المائة . (نحو) رقم ١٧٩ .

١٩ ــ شرح شواهد الإيضاح للمقدسى (نحو) رقم ٣٠ .

٢٠ ــ شرح مختصر العوامل النحوية (ه) رقم ٥٢٣٤ .

٢١ ــ طبقات الشافية للسبكى (تاريخ تيمور) رقم ٩٢٠٠ .

٢٢ ــ طبقات المفسرين لمحمد بن على الداودى (تاريخ) رقم ١٨٦ .

٢٣ ــ غريب القرآن لأبى عبيدة رقم ٥٨٦ .

٢٤ ــ مختصر دلائل الإعجاز (بلاغة) رقم ٦٣١ / ٦٣٣ .

٢٥ ــ مختصر طبقات الشافعية (تاريخ تيمورية) رقم ٢٤٠ .

٢٦ ــ نظم عوامل الإمام (نحو مجموعة) رقم ١٠٧٧ .

ثانياً : المطبوعات :

(١) إبراهيم السامرائى (الدكتور) .

١ — فقه اللغة المقارن .

(٢) إبراهيم أنيس (الدكتور) .

١ — الأصوات اللغوية .

٢ — اللغة بين القومية والعالمية .

٣ — دلالة الألفاظ .

٤ — فى اللهجات العربية .

٥ — من أسرار اللغة .

٦ — موسيقا الشعر .

(٣) إبراهيم سلامة (الدكتور) :

١ — بلاغة أرسطو بين العرب واليونان (ط مصر ١٩٥١) .

٢ — كتاب الخطابة لأرسطاليس — ترجمه وقدم له وحقق نصوصه وعلق حواشيه .

(٤) إبراهيم مصطفى (الأستاذ) : إحياء النحو .

(٥) ابن الأنبارى (عبد الرحمن بن محمد) : نزهة الألباء فى طبقات الأدباء .

(٦) ابن الجزرى : النشر فى القراءات العشر .

(٧) ابن النديم : الفهرست .

(٨) ابن جنى :

١ — الخصائص (دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ) .

٢ — المنصف (الحلبى ط أولى ١٩٥٤ م) .

٣ — سر صناعة الإعراب (تحقيق الأساتذة السقا والزفزاف وآخرين)

٤ — كتاب فى العروض .

(٩) ابن دريد : جمهرة اللغة .
(١٠) ابن سنان الخفاجي (أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد) .
سر الفصاحة (تحقيق على فوده ١٣٥٠ هـ) .
(١١) ابن فارس :
الصاحبي فى فقه اللغة .
(١٢) ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن (تحقيق السيد أحمد صقر) .
(١٣) أبوبكر محمد بن الطيب (الباقلانى) :
إعجاز القرآن (تحقيق السيد أحمد صقر) .
(١٤) أبو بكر محمد بن الحسن (الزبيدى) :
طبقات النحويين واللغويين (تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم) .
(١٥) أبو حيان التوحيدى :
١ ـ الإمتاع والمؤانسة .
٢ ـ المقابسات .
(١٦) أبو عثمان عمرو بن بحر (الجاحظ) :
١ ـ البيان والتبيين (القاهرة ١٣٢٣ هـ) ، (مطبعة الجمالية) .
٢ ـ الحيوان ـ تحقيق عبد السلام هارون .
(١٧) أحمد أحمد بدوى (الدكتور) :
١ ـ عبد القاهر الجرجانى وجهوده فى البلاغة العربية (أعلام العرب ٨) .
٢ ـ من بلاغة القرآن « مكتبة نهضة مصر » .
(١٨) أحمد الشايب :
١ ـ أصول النقد الأدبى (الطبعة الفاروقية) .
٢ ـ الأسلوب .
(١٩) ابدراوى زهران : (الدكتور)
١ ـ فى علم اللغة التاريخى دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى نشر دار المعارف ط ٧٩ ، ٨١.

٢ ـ مقدمة فى علم اللغة نشر دار المعارف ط١ ، ط٢ ، ١٩٨١ .
٣ ـ من مصنفات الثروة اللفظية كتاب ألفاظ الأشباه والنظائر ـ نشر دار للمعارف ط١ / ط٢ / ٨١م.
٤ ـ شراب الراح (فى علم الصرف) نشر دار المعارف ط٨١ .
(٢٠) الحسن بن عبدالله (السيرافى) أخبار النحويين البصريين .
(٢١) أمين الخولى .
١ ـ البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها .
٢ ـ بحث فى النحو العربى (مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة) .
(٢٢) بدوى طبانة (الدكتور) .
١ ـ البيان العربى .
٢ ـ دراسات فى نقد الأدب العربى .
(٢٣) برجستراشر (المستشرق الألمانى) .
١ ـ التطور النحوى للغة العربية (مطبعة السماح ١٩٢٩) .
٢ ـ غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى (نشر برجستراشر) .
(٢٤) تمام حسان (الدكتور) .
١ ـ اللغة بين المعيارية والوصفية .
٢ ـ اللغة والمجتمع تأليف م م. لويس (ترجمته) .
٣ ـ مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ـ تأليف . أوليرى (ترجمة وقدم له) .
٤ ـ مناهج البحث فى اللغة .
(١٥) جلال الدين السيوطى .
١ ـ الإتقان فى علوم القرآن .
٢ ـ الاقتراح فى أصول النحو .
٣ ـ المزهر فى علوم اللغة والدين .
٤ ـ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة.
(٢٦) حسن عون (الدكتور): اللغة والنحو .

(٢٧) درويش الجندى (الدكتور) .
١ ــ النظم فى كشاف الزمخشرى .
٢ ــ علم المعانى .
٣ ــ نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجانى.

(٢٨) رمضان عبد التواب (الدكتور) :
١ ــ اللغات السامية (تأليف تيودور نولدكه) ، ترجمه وقدم له) .
٢ ــ لحن العامة والتطور اللغوى (ط أولى ٦٧) .
٣ ــ فصول فى فقه للعربية (ط١) (ط٢) مطبعة الخانجى مصر .

(٢٩) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب = كتاب سيبويه ــ تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون .

(٣٠) سيد نوفل (الدكتور) :
البلاغة العربية فى دور نشأتها .

(٣١) شوقى ضيف (الدكتور) :
١ ــ البلاغة تطور وتاريخ .
٢ ــ الرد على النحاة . لابن مضاء القرطبى (حققه وقدم له) .
٣ ــ المدارس النحوية .

(٣٢) صبحى الصالح (الدكتور) :
دراسات فى فقه اللغة .

(٢٣) طه حسين (الدكتور) :
مقدمة نقد النثر (لقدامه بن جعفر)حققه وعلق عليه هو وعبدالحميد العبادى ـــ وقدم هو له .

(٣٤) عباس حسن (الأستاذ) :
١ ــ اللغة والنحو بين القديم والحديث .
٢ ــ النحو الوافى (أربعة أجزاء نشر دار المعارف)

(٣٥) عبد الجبار (القاضى) :
المغنى فى أبواب العدل والتوحيد جـ ١٦ .
(٣٦) عبد الحليم النجار (الدكتور) :
العربية (ليوهان فك) دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب — ترجمه وقدم له .
(٣٧) عبد الحميد الدواخلى ، محمد القصاص (الدكتور) :
اللغة — تأليف فندريس — ترجماه وقدما له (مطبعة لجنة البيان) .
(٣٨) عبد الرحمن بن محمد (ابن الأنبارى) :
نزهة الألباء فى طبقات الأدباء .
(٣٩) عبد الرحمن السيد (الدكتور) :
مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها .
(٤٠) عبد الرحمن أيوب (الدكتور) :
١ — أصوات اللغة (ط أولى) .
٢ — اللغة بين الفرد والمجتمع (مكتبة الأنجلو) .
لاوتويسبرسن (ترجمه وقدم له وعلق عليه) .
(٤١) عبد الصبور شاهين (الدكتور) :
١ — العربية الفصحى . نحو بناء لغوى جديد : تأليف الأب هنرى فليش اليسوعى . (عربه وحققه) .
٢ — القراءات القرآنية . فى ضوء علم اللغة الحديث . دار العلم ١٩٦٦
(٤٢) عبد العال سالم مكرم (الدكتور) :
القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية .
(٤٣) عبد القادر البغدادى :
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون .
(٤٤) عبد القاهر الجرجانى :
١ — أسرار البلاغة .

٢ ـ الرسالة الشافية (ضمن ثلاث رسائل) .

٣ ـ العوامل المائة .

٤ ـ المختار من دواوين المتنبي والبحترى وأبى تمام .

٥ ـ دلائل الإعجاز .

(٤٥) عبد الله درويش (الدكتور) :

كتاب العين للخليل بن أحمد (الجزء الأول) حققه وقدم له .

(٤٦) على أبو المكارم (الدكتور) :

الظواهر اللغوية فى التراث النحوى .

(٤٧) على بن يوسف (القفطى) :

أنباه الرواة على أنباه النحاة . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

(٤٨) على عبد الواحد وافى (الدكتور) :

١ ـ علم اللغة .

٢ ـ فقه اللغة .

(٤٩) كمال بشر (الدكتور) :

١ ـ دراسات فى علم اللغة (القسم الأول) .

٢ ـ دراسات فى علم اللغة (القسم الثانى) .

٣ ـ دور الكلمة فى اللغة (لأولمان) ترجمة وقدم له وعلق عليه .

٤ ـ علم اللغة العام (القسم الثانى) الأصوات .

٥ ـ قضايا لغوية .

(٥٠) محمد بن شاكر :

فوات الوفيات .

(٥١) محمد خلف الله أحمد (الدكتور) :

من الوجهة النفسية فى دراسة الأدب ونقده . (ط مصر ٤٧) .

(٥٢) محمد زغلول سلام (الدكتور) :

أثر القرآن فى تطور النقد العربى .

(٥٣) محمد غنيمى هلال (الدكتور) :

٢ — النقد الأدبى الحديث .

٣ — مواقف أدبية .

(٥٤) محمد مندور (الدكتور) .

١ — النقد المنهجى عند العرب .

٢ — مناهج البحث فى اللغة والأدب : مترجم عن الأستاذين لانسون وماييه .

٣ — فى الأدب والنقد .

٤ — فى الميزان الجديد .

(٥٥) محمود السعران (الدكتور) .

١ — اللغة والمجتمع .

٢ — علم اللغة . مقدمة للقارئ العربى .

(٥٦) مصطفى بن عبد الله (حاجى خليفة) .

كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون .

(٥٧) مصطفى ناصف (الدكتور) .

١ — مشكلة المعنى فى النقد الحديث .

٢ — نظرية المعنى فى النقد العربى .

(٥٨) مهدى المخزومى (الدكتور) .

مدرسة الكوفة ومنهجها فى اللغة والنحو .

(٥٩) ياقوت الحموى .

١ – معجم الأدباء .

٢ – معجم البلدان .

(٦٠) يحيى بن حمزة بن على إبراهيم العلوى (اليمنى) الطراز . المتضمن لأسرار ، البلاغة ، وعلوم حقائق الإعجاز (مطبعة المقتطف سنة ١٩١٤ م) .

ثالثا الدوريات :

١ – مجلة الأزهر . مقال منطق أرسطو والنحو العربي . للدكتور إبراهيم مدكور ، ومجلة الأزهر أيضاً – عدد رجب ١٣٨٧ أكتوبر ٦٧ ص ٤٣٥ وعدد يناير ٦٧ .

٢ – مجلة لمجلة. عدد ديسمبر ١٩٦٤ ، وعدد فبراير ٦٥ ، وعدد يونيو ١٩٦٥ .

٣ – حوليات آداب عين شمس . المجلد الثالث لسنة١٩٥٥ .

٤ – حوليات دار العلوم . العام الجامعى ١٩٦٩/٦٨ .

٥ – مجلة كلية الآداب . المجلد الثانى حـ ٢ ديسمبر ١٩٣٤ م .

الجزء الأول سنة ١٩٥١ م .

الجزء الأول سنة ١٩٥٣ م .

ديسمبر ١٩٦٢ ، مايو ، ديسمبر ١٩٦٤ م .

٦ – مجلة مجمع اللغة العربية . العدد الأول أكتوبر ١٩٣٤ .

رابعا – مراجع أجنبية انجليزية :

(1) Aspicts to The Theory of Syntax
by Naom chomsky
The M.I.T. Press Massachusetts institute of Teckn-ology Combridge Massockusetts.

(2) An Introduction to Descriptive linguistics.
H.A. Cleason Holt, Rinehort, and winston.
New York, Chicago, San Eransisco Toronto London.

(3) General linguistics An Introductory survey R. H. Robins.
Longman's linguistics library.

(4) The Cift. M.S. Schlauch.

(5) Semantics An Introduction to the science of Meaning by Stephen Ullmann Oxford Barid Black Well 1964

(6) Reading in linguistics I fourth Edition the development of Descriptive linguistics in America 1925–56.
Edited by martin joos.

(7) Language by leonard Bloomfield.

(8) Language, Edward Sapir An Introduction to the study of Speech.

(9) Language and Style by Stephen Ullmann.

(10) An outline of English phonetics: Danial Jones.

(11) Comparative grammar of the Semitic Languages by: De lacyo'leary,

خامساً ــ مراجع أجنبية فرنسية :

(1) Bréal, Michel: Essai de Sémantique 4éme edition, Paris 1908.

(2) Cantineau: Jean Esquiss jùne phonolgi de l'Arabe classique. Bulletn de la Societe, Linguistique de Paris.

(3) Cantineau : Jean, Etudes de Linguistique arabe cours de phonetique Arabe.

(4) De Saussure: Ferdinand : Cours De Linguistique générale, quatriéme edition, Payat 1949.

(5) J. Marouzeau: Lexique de la Terminologie Linguistique.

فهرس

صفحة

صفحة

صفحة

الفصل الرابع

صفحة

